جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة
لـــــنيـــــل شهادة الدكتوراه في العلوم
في علم الإجتماع الإتّصـــــال

الـمجتمع المدني والشّرطـة في مكافحة الآفـات الإجتماعيـة

من إعداد الطالبة
زبيـــــر غزالــة

الأستاذ المشرف
عدّة بوجلال عبدالمالك

تشكيلة لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د/حجيج الجنيد	أستاذ	رئيس	جامعة وهران 2
د/ عدة بوجلال عبدالمالك	أستاذ	مشرف	جامعة وهران 2
د/ سيكوك قويدر	أستاذ	مشرف مساعد	جامعة مستغانم
د/ مكحلي محمد	أستاذ	منـــاقش	جامعة سيدي بلعبّاس
د/ مخلوف بشير	أستاذ محاضر أ	منـــاقش	جامعة مستغانم
د/ مالك شليح توفيق	أستاذ محاضر أ	منـــاقش	جامعة وهران 2

الموسم الجامعي
2018/2017

بسم الله الرّحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

* صدق الله العظيم*

سورة التوبة: الآية 105

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من هما أولى و أحق بالإهداء من أيّ أحد سواهما: روح والــدي رحمه الله و والدتي بارك الله في عمرها التي لها فضل كبير في إتمامي لهذه الرّسالة.

- ❖ إلى وطني: حبّا، فخرا و انتماءا.
- ❖ إلى زوجي، إبني "آدم" ، أشقائي، شقيقتي "مريم" و كل العائلة.
- ❖ إلى كلّ أساتذتي و معلميي منذ أوّل يوم وطأت فيه قدماي المدرسة إلى حين إعداد هذه الأطروحة.
- ❖ إلى كلّ طالب علم يتحدّى الصّعاب و العراقيل في سبيل تقديم ما ينفع به البلاد و العباد.

كلمة شكر و عرفان

- في المقام الأوّل، أشكر الله عزّ و جل الّذي مدّني بالصحة و القدرة و ألهمني الطّموح لإتمام هذا العمل المتواضع.
- أتوجّه بجزيـل الشّـكر و الإمتنان إلى الأستاذ المشرف و المشرف المساعد لقبولهما الإشراف على هذه الرسالة و الأساتذة الكرام أعضاء اللّجنة على تفضّلهم بقبول مناقشتها.
- أشكر الجهات التي عملت معها خلال البحث الميداني على كمّ المعلومات التي زوّدوني بها، سواءا من طرف جهاز الشّرطة أو رؤساء الجمعيّـات.
- كل الشّكر و العرفان لأساتذتي و لمن شجّعني على المُضيّ قدما في هذه الدّراسـة و عدم الإستسلام أمام الصّعوبات التي اعترضت سبيلي.
- شكرا لمن مدّني بالنّصائح و التوجيهات رغم عدم وجود رابط التأطير بيننا، أستاذي "مخلوف بشير" و"حاشي مصطفى".

✓ الطّالبـة: زبيـر غزالــة.

فهرس المحتويـــات

الموضـــــوع	الصفحة
• مقدمـــة	-01-
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة	
• تمهيد	-05-
1- المقاربة النظرية	-05-
1-$_1$المجتمع المدني في إطار نظرية التعاقد الإجتماعي	-05-
1-$_2$المجتمع المدني في إطار نظريّة السّيطرة و الهيمنة	-13-
2-الدراسات السابقة وأهميّتها	-17-
3- الإشكـــاليّة	-30-
4- فرضيّات البحث	-34-
5- دوافع البحث و أهدافه	-35-
6- تحديد المفاهيم	-40-
7- مخطّط البحث	-47-
• خلاصـــة	-50-
الفصل الثاني:المجتمع المدني و الحركات الجمعوية في الجـزائـــر	

• تمهيد	-52-
1- التصور التاريخي للمجتمع المدني	-52-
2- مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين	-58-
3- مميّزات المجتمع المدني	-62-
4- الوطن العربي و تبنيه للمجتمع المدني كمفهـوم و كظاهرة جديدة	-70-
5- معوقات المجتمع المدني في الوطن العربي	-73-
6- مكانة المجتمع المدني في الجزائر	-76-
7- المراحل التاريخية للحركات الجمعوية في الجزائر	-82-
7-$_1$ المرحلة الإستعمارية	-82-
7-$_2$ مرحلة ما بعد الإستقلال	-83-
8- تمييز الجمعيات عن التنظيمات المشابهة	-86-
9- أنواع الجمعيّات في الجزائر	-88-
10- المواطنة: ثقافة، حقوق و واجبات	-92-
10-$_1$ المواطنة في المجتمع الجزائري	-94-
10-$_2$ المجتمع المدني و دوره في ترسيخ روح المواطنة	-97-
• خلاصـة	-99-
الفصل الثالث: الشرطة في المجتمع الجزائري وتحدياتها للمشكلات الإجتماعية	

• تمهيد	-101-
1- لمحة عن الشرطة الجزائرية	-101-
1-1 في التاريخ القديم	-102-
1-2 في التاريخ الحديث	-104-
2- المكانة الإجتماعية للشّرطة في المجتمع الجزائري	-106-
3- نظرة المجتمع السّلبية لجهاز الشّرطة	-110-
4- مهام جهاز الشرطة داخل المجتمع	-112-
5-الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الأمنية و دورها في التنمية	-120-
6- الشّرطة المجتمعيّــة	-123-
7- التّعاون الشّرطي الجمعوي ضد الآفات الإجتماعية	-127-
8- المشكلات الإجتماعية، أبعادها و أسبابها	-130-
9- المشكلات الإجتماعية و التّغيّر الإجتماعي	-135-
• خلاصة	-138-
الفصل الرابــع: الشرطة والجمعيات ضدّ الآفات الإجتماعية في المجتمع الجزائري	
• **تمهيد**	-141-
1- المجالين المكاني و الزماني للدراسة	-141-
2- الصّعوبات التي واجهتنا في الدراسة	-143-

3– المنهج ،الأداة والعيّنة المستخدمين في الدراسة	–144–
4– التعريف بمجتمع البحث	–149–
5– دوافع تأسيس الجمعيات المناهظة للآفات الإجتماعية	–155–
6 – دور الجمعيات في التوعية من الآفات الإجتماعية	–158–
7– دور جهاز الشرطة في محاربة الآفات الإجتماعية	–177–
8– طبيعة العلاقة بين الجمعيات و جهاز الشرطة	–183–
9– دوافع خلق شراكة عمل بين الجمعيات و جهاز الشرطة	–187–
10– صعوبات العمل المشترك بين الجمعيات و الشرطة	–192–
11– المخدرات، آفة إجتماعية بارزة محل شراكة الطرفان	–195–
12– النتائج المتوصّل إليها في ظل هذه الشراكة	–200–
12–1 من وجهة رأي الجمعيات	–200–
12–2 من وجهة رأي جهاز الشرطة	–202–
13– تطلّعات العمل الشرطي الجمعوي	–204–
14– منـــاقشـة النّتائج	–207–
• خلاصـــة	–215–
• الخـــاتمـــة	–217–
• قائمة المراجع	–222–
• الملاحق	–240–

- **مقدّمـــــة:**

إن الحديث عن منظّمات المجتمع المدني الجزائري ومؤسسة الشّرطة في ذات المجتمع، يستدعي الإشارة إلى العديد من الجوانب الإتّصالية بين هتين الجهتين، خاصة و أنّ دراستنا تهدف في جانب بارز منها إلى التّعرف على مدى قابلية كل واحدة منهما إلى خلق علاقة بنّاءة مع الأخرى في إطار السّعي المشترك إلى الحصول على مجتمع يتميّز بمستوى عال من الوعي و خال قدر الإمكان من الآفات الإجتماعية الفتّاكة، الّتي ما فتئت تنتشر بشكل ملفت للإنتباه داخل المجتمع الجزائري، نتيجة الإنفتاح غير العقلاني على ثقافات المجتمعات الغربيّة من جهة واقتباس كلّ ما هو سلبي عنها من جهة أخرى، الأمر الّذي أدّى بالخبراء إلى دقّ ناقوس الخطر والبدء في البحث عن بدائل و حلول مناسبة من شأنها إيقاف جزء كبير من الإنحرافات والإنزلاقات بين مختلف الشرائح الإجتماعية.

فلا يكاد أيّ مجتمع مهما كانت الدّرجة العاليّة من التقدّم، التطور والتحضّر الّتي وصل إليها في مختلف مجالات الحياة ، أن يكون خاليا تماما من مختلف الآفات الإجتماعيّة حيث يمكن القول أنّ هذه الحالة هي بمثابة معادلة إجتماعية مسلّم بها، بسبب الطّبيعة البشريّة المتباينة من إنسان لآخـر، الّتي تدفع بالعديد منهم في ظروف معيّنة إلى

اكتساب سلوكات عدوانيّة من شأنها أن تؤدّي إلى الإنحراف بأيّ شكل من الأشكال و بالتّالي يتم خلق مختلف الآفات الإجتماعية.

لكن هناك مجتمعات تسعى جاهدة إلى التّقليل قدر المستطاع من هذه الأخيرة والتّعايش مع الحد الأدنى الذي يمكن الوصول إليه في ظلّ الإعتماد على أساليب تختلف بين الوقائيّة و الرّدعيّة والجزائر كانت من الدول العربية التي رحّبت بالمجتمع المدني من خلال تشجيع عدّة مبادرات هادفة تبنّتها بعض المؤسّسات، منها الحكوميّة و منها غير الحكوميّة .

يعتبر العمل في مجال الإهتمام بدراسة الآفات الإجتماعيّة من بين البنود الأساسيّة الّتي توضع لدى تسطير برامج التّنميّة المستدامة داخل المجتمعات، حيث أنّ المجتمع المدني هو الذي يؤطّر لتحقيق الأمن الإنساني و ما يرتبط به من تنميّة و بدونه لا يتحقق هذا الأمن و تلك التنميّة المستدامة[1].

أصبح المجتمع الجزائري اليوم يتخبّط في العديد من المظاهر السّلبية النّاتجة عن الآفات الإجتماعيّة، الأمر الذي من شأنه أن يكون له تأثير مباشر على مستوى الأمن فيه، هذا الأخير الّذي يعتبر الدّعامة الأساسية للرّقي الحضاري، لذلك كان لزاما على المؤسّسات

---

[1]– أ– أحمد زايد، "المجتمع المدني و تحقيق الأمن الإنساني"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي حول منظّمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة الممتدة من : 28 إلى 2011/11/30.

المعنيّة بهذا الجانب أن تجد حلولا ملائمة لتدارك هذا الوضع بتسطير إستراتيجيّة عمل محكمة لإنقاذه من مخلّفات الآفات الإجتماعيّة الّتي لن تؤدّي به إلّا إلى نتيجة حتميّة واحدة و هي الدّمار على جميع الأصعدة ومن أبرز الإستراتيجيّات المنتهجة في سبيل ذلك، كانت المبادرة إلى خلق علاقات مباشرة و دائمة مع المجتمع المدني و على رأسه مختلف الجمعيّات كتلك المهتمة بالأمراض المجتمعيّة و أيضا تلك النّاشطة في المجال الرياضي والثّقافي و حتّى جمعيّات الأحياء بهدف التغلغل قدر الإمكان في الوسط الإجتماعي للتعرّف أكثر على الأسباب المؤديّة إلى الإنحرافات وبالتّالي إيجاد حلول ملائمة لها أو حتى تفاديها قبل حدوثها و بذلك تكون ركيزة الأمن في المجتمع قد تمّت على دعائم قويّة و ثابتة.

تأتي هذه الدّراسة لتسلّط الضّوء على مدى الإنفتاح العملي بين المؤسّسات البنّاءة في المجتمع بكلّ صيغها لنأخذ منها فقط مثـال عن مؤسسة الشّرطة وشراكتها في العمل التوعوي و الوقائي مع منظّمات المجتمع المدني و تحديدا الجمعيّات النّاشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة، آملين أن تكون هذه الأخيرة حافزا لباحثين آخرين في رفع التحفّظ عن دراسة مثل هذه العلاقات الثُّنائيّة و مدّ البحث العلمي في مجال العلوم الإجتماعيّة بكلّ المستجدّات الّتي يؤول إليها المجتمع بسيرورته التنموية، فهل يا ترى هناك فعلا علاقة مهنية بين مؤسّسة الشّرطة الجزائريّة والجمعيات وإذا وجدت فكيف هي طبيعتها؟

الفــصـل الأوّل:

البناء المنهــجي للدّراســة

تمهيـــد:

يعتبر البناء المنهجي للبحوث من الخطوات الهامة جدا التي لا يجب تخطّيها في إعداد الأطروحات والرسائل، إذ يكون هو القاعدة التي يتم بناء البحث عليها، لذلك سنتناول في هذا الفصل عرض لأهم الدراسات السابقة التي لها صلة ببحثنا، إلى جانب الخلفية النّظرية التي اعتمدنا عليها وبعض العناصر المهمة الأخرى كما هو مبيّن أدناه.

1 / المقـاربة النّظريـّة:

1-1 المجتمع المدني في إطار نظريّة التّعاقد الإجتماعي:

يُعتبر "توماس هوبز" و "جون لوك" و "جون جاك روسو" روّادا لنظريّة التعاقد الإجتماعي، نظرا للإسهامات التي جاؤوا بها في مجال توسيع مفهوم المجتمع المدني من خلال هذه النظريّة الهامّة.

في هذا الجانب، فإنّ فكرة التعاقد الإجتماعي، جاءت لتنفي ذلك المبدأ الذي تمثّل أنذاك فيما كان يُعرف بالحق الطّبيعي و الإلهي للملوك و الّذي ساهم في انتشاره الفقر والجهل اللذان عرفتهما أوروبّا في ذلك الوقت، حيث كان يرمي إلى ضرورة الخضوع المطلق للحاكم الّذي كان يُنظر إليه على أنّه ممثّلا للقوّة الإلهيّة وبالتّالي فإنّ أحكامه و قراراته سائدة، لا يجوز مناقشتها أو الإعتراض عليها بأيّ شكل من الأشكال لأنّ ذلك يُعتبر بمثابة الإعتراض

أو التمرّد على الله وكرفض مطلق لتلك الأفكار الإستبداديّة، جاءت نظريّات العقد الإجتماعي من خلال روّادها الثلاثة بداية بهوبز، ثم جون لوك، ثم روسو لتجريد الحاكم من السّلطة المطلقة الّتي كان يتمتّع بها وبالتّالي عزله عن تلك القدسيّة الزائفة الّتي طالما غطّت الشّعوب بظُلمها الإستبدادي و العمل في مقابل ذلك على بسط المساواة والعدالة الإجتماعية...إلخ وإعطاء الأفراد حقوقهم الطبيعيّة من خلال تعاقدهم مع الحاكم، حيث يضمن لهم هذا العقد حقوقهم كما يفرض عليهم واجبات ويكون ذلك بعيدا عن أيّ ملكيّة مطلقة، بمعنى آخر، فإنّ نظريّات العقد الإجتماعي جاءت لتربط نشأة المجتمع المدني بوصفه إنتقال الأفراد من حالة الطبيعة الفطريّة إلى حالة المدنيّة المتمثّلة في هيئة سياسيّة أساسها إتّفاق تعاقدي، ليكون بذلك المجتمع المدني هو: "المجتمع المنظّم سياسيّا، أو أنّ المجتمع المدني يعبّر عن كل واحد، لا تمايز فيه ، كلّ يظم المجتمع و الدولة معا"[2]

2– فالح عبد الجبار،" الدّولة و المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في العراق"، مركز إبن خلدون و دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1995، ص 245.

❖ نظريّة التعاقد الإجتماعي عند توماس هوبز (1588- 1679):

لقد عرّف "هوبز" التعاقد الإجتماعي بأنّه :" تجريد عقلاني مؤسّس على الإفتراض أنّ الفرد هو ذات مزوّدة بأداة حرّة و أنّ المجتمع هو عبارة عن تعاقد بين مثل هذه الذّوات وأنّ شرعيّة الدّولة قائمة على هذا التعاقد وليس على الإرادة السماويّة."[3]

كانت لدى "هوبز" نظرة معيّنة للكائن البشري قبل انتقاله إلى الحالة الإجتماعيّة أي وهو في حالته الطبيعيّة بأنّة يتميّز بالأنانيّة و حتى بالعدوانيّة في بعض الأحيان، لذلك أكّد بأنّ مفهوم الحريّة في المجتمع الطبيعي، هي حقّ الجميع في التّمتّع بأيّ شيء مرغوب فيه بلا قيود، الأمر الذي من شأنه أن يفتح المجال للصّراعات المستمرّة، بينما حدّدها في المجتمع المدني باحترام حقوق الآخرين، أي تمُارس الحريّة في إطار سلوك حضاري معيّن تشرف عليه الدّولة[4]، كما لها صلاحيّة معاقبة المخالفين لمبادىء العقد الإجتماعي وبالتّالي فإنّ المجتمع الطّبيعي العفوي يكون قد تحوّل إلى مجتمع مدني منظّم تحكمه ضوابط معيّنة.

لقد خلُص "هوبز" إلى هذا التّفكير بعد أن اقتنع بعدم وجود تعارض بين مصلحة الملك ومصلحة رعيّته، فعلى الأول توفير عوامل معيّنة حتى يحض بخضوع الثّاني له و تنازله

3- بشارة عزمي، "المجتمع المدني، دراسة نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 245.

4-ستيفن ديلو، "التفكير السياسي و النّظرية السياسية و المجتمع المدني" ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة، مصر، ط 01، 2001، ص 250.

عن السّلطة بشكل طوعي، كأن يعمل على توفير الأمن والمساواة و العدالة الإجتماعيّة وغيرها من المطالب العامّة للأفرادوإذا تمّ إخلال هذا العقد من طرف الملك بعجزه عن عدم تلبيّة المطالب الإجتماعيّة للشّعب، فإنّ التعاقد الإجتماعي يسقط ونفس الشّيء بالنسبة للرعيّة، فإذا أخلّت بواجباتها فإن الدّولة تطبّق عليها الأساليب الرّدعيّة و بالتّالي فإنّ تفكير "هوبز" يرمي إلى السّلطة المطلقة للملك و التّنازل المطلق من الشّعب بأسلوب تسوده الفضيلة المدنيّة، بعيدا عن إرتباط السّلطة بمبدأ الحق الإلهي المقدّس، الأمر الذي جعله محل هجوم من طرف فقهاء الحق الإلهي الطّبيعي الّذين ينادون بقدسيّة الحاكم[5]و بالتّالي فإن ظهور مفهوم المجتمع المدني عند "توماس هوبز" لم يكُن منفصلا عن الدّولة، بل كان مجرّد تعبير عن انتقال مبدأ السّيادة بمعنى القدرة أو الهيمنة أو السّيطرة أو النّفوذ من السّماء (أي الحكم بالحق الإلهي) إلى الأرض (أي الحكم على أساس التعاقد الإجتماعي)[6]فهو يعتبر أن: " أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصّراع اللاّمتناهي الّذي يتولّد عن قانون "حالة الطّبيعة" ، أي عن حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له أنه مناسب لحماية نفسه."[7]

5– أحمد شكر صبحي،" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2000، ص 19.

6– عامر حسن فياض، "المجتمع المدني، دراسة في إشكالية المفهوم"، الموقع الإلكتروني:
http://www.madarik.org/mag1/2.htm

7- DICTIONNAIRE DES OEUVRES POLITIQUES, SOUS LA DIRECTION DE F. CHATLET, E.PISIER EVELYNE, O. DUHAMEL, P.U.F, 1ERE EDITION, 1986,P.467

هذا و قد كان لهوبز مساهمة بارزة في تأسيس القواعد الأولى للمجتمع المدني من خلال تحديده لذلك الحيّز الخاص الّذي يقوم الأفراد فيه بممارسة مختلف الأنشطة المشروعة المرغوب فيها بهدف تلبيّة العديد من حاجياتهم وذلك بتشكيلهم لما بات يعرف اليوم بالجمعيّات[8].

❖ نظريّة التعاقد الإجتماعي عند جون لوك (1632-1704):

كما سبق و رأينا ، فإنّ "هوبز" قد دعى إلى حماية الحريّة الفرديّة من طرف الدّولة رغم تميّزها بالسّلطة المطلقة، القائمة على أساس عقد إجتماعي بينها و بين الشّعب، هذه الأفكار فتحت المجال أمام المفكر البريطاني "جون لوك" للتعمّق أكثر في مفهوم المجتمع المدني وبالتّالي الإتيان بأفكار جديدة لتدعيم نظريّة التعاقد الإجتماعي.

أمّا "جون لوك"، فلقد كانت لديه وجهة نظر معاكسة لتلك التي تبنّاها "هوبز" قبله،حيث رأى بأنّ الطّبيعة البشريّة للفرد تتّسم بالسّلم و الإبتعاد التّام عن حالة العدوانيّة المتمثّلة في الصّراع و الحروب وهذا بسبب معرفة النّاس فطريا بأنّهم متساوون أو ما يعرف

8– منتدى الفكر العربي و منتدى برونو كارايسكي،" دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي"، ندوة عقدت في عمان (الأردن) ، يومي 06 و07 ديسمبر 1997، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط01، 2000، ص 39.

"بالعقل الطّبيعي"[9] لكنّه سرعان ما غيّر وجهة نظره هذه بعد أن توصّل إلى كون الإنسان في ظلّ غياب القوانين و الظّوابط الإجتماعيّـة، يبدأ شيئا فشيئا في الميلان إلى أسلوب الصّراع نتيجة لتغلّب طابع الأنانيّة لديه، الأمر الّذي مع مرور الوقت يجعل هؤلاء النّاس يهتدون إلى الرّغبة في الإتيان بطرف ثالث تخوّل له مهام تطبيق القوانين العامّة وإحلال السّلام بينهـم ويكون ذلك بعيدا عن أيّ ضغوطات، إذ يتمّ الإتّفاق مع السّلطة الحاكمة على تنازل النّاس لها عن جزء معين من حريّاتهم الخاصّة و هنا فقط يكون قد تحقق المجتمع المدني، حيث قال في هذا السّياق: " و هكذا، فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة و يتخلّى كل منهم عن سلطة تنفي السنّة الطبيعيّة التي تخصّه ويتنازل عنها للجميع، ينشأعندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني."[10] وقال أيضا في كتابه "رسالة في الحكم المدني" : "... إنّ ذلك يؤلّفون جسدا واحدا و يمتلكون قانونا عامّا ويمكنهمالعودة قضاة يمتلكون السّلطات الضروريّة لرفع المظالم و معاقبة المجرمين، هؤلاء يشكلون مجتمعا مدنيا"[11] .

9– كريم أبو حلاوة،" نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره و تجلياته في الفكر العربي المعاصر"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية و الإجتماعية، جامعة دمشق، دون سنة، ص33.

10– نهاد محمد كمال يحيى حامد، "دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري"، مرجع سابق، ص 83.

11 -JOHN LOCKE, "ESSAI SUR LE POUVOIR CIVIL", TEXT TRADUIT, PRESENTE ET ANNOTE PAR :JEAN LOUIS FYOT, P.U.F,1953,P87,

يعتبر المجتمع المدني عند "جون لوك" كما هو عند "توماس هوبز" من حيث إرتباطه بالدولة و لكنّه تميّز باستقلاليّة أكبر عند "لوك"، بحيث يتوجّب على هذه الأخيرة الإلتزام ببنود "التعاقد الإجتماعي " والّذي في حال الإخلال به فإنه يكون للشّعب كامل الحقّ في الإطاحة بها بالطّرق المشروعة و المبنية على السّلم في ذات الوقت.

❖ **نظريّة العقد الإجتماعي عند "جون جاك روسو" (1712-1788):**

يرى "جون جاك روسو" بأنّ الطّبيعة في حدّ ذاتها هي مرادف لمفهوم السّلم الفطري، فما إن لم يتدخل فيها الإنسان، فإنها تبقى بُنية صالحة يتمتع فيها النّاس بالحريّة والعدل والعلاقات الطيّبة و لكن في حال حدوث عكس ذلك، فإنها لا محال، ستتعرض للفساد على يد الإنسان الذي كلّما تمكّنت منه الرّغبات الإجتماعيّة ، أصبح أكثر ميولا إلى العدوانيّة و الشّرورو اعتبر "روسو" تلك الأفكار و الآراء التي تبناها كل من "هوبز" و"لوك" الرّامية إلى تحقيق هدف الأمن الإجتماعي خاطئة، لما لها من أبعاد ذاتيّة على حساب الصّالح العام[12]، إذ يرى أنّ الغاية من ذلك هي تحقيق مصالح الأفراد الماديّة على حساب المعايير الأخلاقيّة التي يجب أن تكون هي السيّدة وذات الأولويّة لبلوغ المصلحة العامّة الّتي يتوجب على الأفراد الإهتمام بها قبل مصالحهم الشخصيّة ولن يتحقق هذا المبتغى إلاّ بعد أن يتساوى

12- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 309.

الجميع أمام قواعد هذا التّنظيم الإجتماعي.وقد جاء "روسو" بهذا التصوّر بعد رؤيته بأنّ مصالح الأفراد لا يكون مصدرها إلاّ المجتمع الّذي بدوره يتوجب عليه حمايتهم، هذا من جهة و من جهة أخرى، فرغم إنتماء الفرد إلى المجتمع، فإنّه يبقى يتميّز بالحريّة التي وهبتها له الطّبيعة و القوانين التي يتمّ وضعها في سبيل الصالح العام، تكون عن طريق مشاركات ومشاورات، يقوم بتأطيرها نخبة معيّنة توكل لها مهام وضع الفهم الصحيح لمشاكل المجتمع وبالتالي تُشعر الافراد بانتمائيتهم لهذا المجتمع.[13]

إنّ التّصورات البنّاءة التي أتى بها هؤلاء المفكرين الثلاثة في إطار نظريّة التعاقد الإجتماعي، كان لها الأثر البارز في طريقة تبني الدّول الأوربيّة لمسائل السّلطة و الحكم والسّياسة من خلال إعطاء الأولويّة في ذلك إلى القيم الأساسيّة التالية:

1* قيمة الفرد المواطن: و هذه القيمة في نظر الفكر التّعاقدي هي ذات قداسة خاصة كالحقّ في الحياة الكريمة و غيرها.

2* قيمة المجتمع المتضامن:والّذي يجب أن يكون أفراده على مقدرة تامّة لتأسيس الجماعة المدنيّة بالأساليب المشروعة.

13–عبد الله بوصنبورة، "الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب"، مرجع سابق، ص33.

3* قيمة الدّولة ذات السّيادة: ولن تحض الدّولة بميزة السّيادة، إلّا بعد إعتراف المجتمع بها وبشرعيّة حقوقها.[14]

2-2 المجتمع المدني في إطار نظريّة السَيطرة و الهيمنة:

يعتبر "غرامشي" و "هيجل" و "ماركس" من أبرز روّاد هذه النظريّة لكن بشكلين مختلفين، فمن جهته "غرامشي" يرى على عكس "ماركس" بأنّ المجتمع المدني، هو من أهم العناصر المكوّنة للبنيّة الفوقيّة لأيّ مجتمع ، إذ قال في هذا السّياق: " ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللّحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيّين ، الأوّل يمكن أن يدّعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات التي تُسمّى "خاصّة" و الثّاني هو المجتمع السّياسي أو الدّولة.

هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنه، حيث إنّ الطّبقة المُسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدّولة أو الحكومة الشّرعية."[15]و بالتّالي فإنّ الدّولة حسب رأي "غرامشي" هي ذلك المجتمع السّياسي المتمثّل في سلطة الدّولة، قد أضيف له المجتمع المدني المتمثّل

14- عبد العزيز لبيب، "واقع المجتمع المدني: الواقع و الوهم الإيديولوجي"، مجلة الوحدة، العدد 81، يونيو 1991، ص63.

15- المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة: الموقع الإلكتروني:http://www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

في مختلف الأجهزة الإعلاميّة و التّربويّة للدّولة البرجوازيّة الحديثة و يرى بأنّه إذا كان المجتمع السّياسي يعتمد في الأساس على السّيطرة الممنوحة له بواسطة سلطة الدّولة ، ففي مقابل ذلك، يعتمد المجتمعالمدني في طريقة تبنّيه للمجتمع على الهيمنة الثّقافيةوالإيديولوجية، ممثّلة في النّقابات و مختلف الهيئات الثّقافيّةو حتى المدارس و دور العبادة...إلخ.و بالتّالي يمكن له فرض هيمنته من خلال العمل على خلق تجانس وليونة بين مختلف كُتل المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في ممارسة المجتمع المدني لشرعيّته في إطار الوصول إلى هدف تحقيق السّيادة الإجتماعيّة بمعناها الرّامي إلى توحيد مواقف مختلف الشّرائح والطّبقات الإجتماعيّة.

كما يرى أيضا بأنه لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال مقارنة القوانين الإقتصاديّة بتلك القوانين الفيزيائيّة أو بإمكانيّة تطبيقها على المجتمعات الإنسانيّة و نادى بوجود إستقلاليّة نسبيّة للبنيّة الفوقيّة المتمثّلة في القوميّة و الإيديولوجّية عن البنيّة التّحتيّة الإقتصاديّة، أي الإستقلال النّسبي للقوميّة و السّياسة عن البنيّة التحتيّة.و يعتبر تطوير الوعي الطّبقي و هيمنة بعض الطّبقات على غيرها من أبرز مظاهر تلك الإستقلاليّة وبالتّالي، فإنّ "غرامشي" يرى بأنّ السّياسة تستقل نسبيّا عن الإقتصاد.

كما حاول "غرامشي" طرح موضوع المجتمع المدني في إطار هذه النّظرية حتى يتمكن من خلاله، إعادة وضع و بناء إستراتيجية الثورة الشّيوعية أو التحرريّة، حيث رأى أن سيطرة النّظام البرجوازي لن يتأتّى إلاّ من خلال مجالين لا يمكن فصلهما عن بعضهما، إذ يري بأن الوصول إلى السّلطة لوحده لا يكفي لبلوغ هدف السّيطرةعلى الدّولة فقط، بل يتوجب في مقابل ذلك، أن يتم الوصول إلى الهيمنة على المجتمع و بالتّالي فإن المجالين الّذين تحدّث عنهما "غرامشي" هما:

أولا: مجال الدّولة بمختلف أجهزتها ليتمّ تحقيق السّيطرة المباشرة (السّياسة).

ثانيا: مجال المجتمع المدني بمختلف أحزابه، جمعياته، نقاباته و حتى دور العبادة ...إلخ والذي من شأنه تحقيق الهيمنة الإيديولوجية و الثقافية، التي يرى بأن محرّكها الأساسي هم النّخبة المثقّفة في المجتمع، وبالتّالي فهو يدعو لأن يكون كل من المجتمع المدني و المجتمع السّياسي، جنبا إلى جنب من أجل الوصول إلى هدف تحقيق السّيطرة الإجتماعيّة.

أمّا من جهة "كارل ماركس"، فهو يعطي الأولويّة إلى البنيّة التحتيّــة، أي القاعدة الإقتصادية، حيث يتّجه تفكيره إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم يرتبط بشكل مباشر بمختلف العلاقات النّاشئة في المجال الإقتصادي، بعد أن قام بنقد "فلسفة الحق" لهيجل، الرّامية إلى موضوع الحقّ و الدّولة الدستورية التمثيليّة الحديثتين ورغم أن هذا النّقد هو نظريا

أدنى من نقد رأس المال، إلاّ أنّه كان بداية الإنتقال من نقد السّياسة إلى نقد الإقتصاد السّياسي ، و منه دراسة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الجديدة، ليتوصل بعد ذلك إلى أنّ الدولة السياسية البرجوازية قد ارتبطت بتبعيّتها لبنية التبادل من أجل الإنتاج.

إلاّ أن الرؤية الماركسيّة للمجتمع المدني تبقى قريبة من الرؤية الهيجلية، إذ يعتبره "ماركس" ناتجا عن التطوّر التّاريخي البرجوازي المتميّز بالتنافس و الصّراع بين مصالح الأفراد الإقتصادية.[16]و بالتّالي فإن "ماركس" يُعطي الأولويّة في مفهوم المجتمع المدني إلى الإرتباط بشكل مباشر بالبنية التحتية (القاعدة الإقتصادية)، بينما أعطيت هذه الأولوية للبنية الفوقية من طرف "غرامشي"، ضمن إشكالية "الهيمنة" وكان هذا هو عنصر الإختلاف بين المفكّرين وبمعنى آخر، فإن كلاهما يتّفقان على أن المجتمع المدني هو "مسرح التاريخ" بكونه حدث إيجابي في التطوّر التّاريخي، لكن بشكل بنيوي تحتي لدى "ماركس"، بينما هو بشكل بنيوي فوقي لدى "غرامشي".[17]

16– توفيق مدني، "الماركسية و التخطي الجدلي للتناقض بين المجتمع المدني و الدولة السياسية"، مجلة المستقبل، العدد 2423، 21 تشرين الأول، 2006، ثقافة و فنون، ص20.

17– خالص مسور، " المجتمع المدني بين غرامشي و ماركس" الموقع الإلكتروني:http://www.alnoor.se/article.asp?id=16652

2 / الدّراسـات السّـابقة و أهميتها:

يعتبر عرض الدّراسات السّابقة في أيّ بحث بمثابة خطوة بارزة لا تقلّ أهميّتها عن باقي خطوات البحث العلمي، نظرا لوجوب الوقوف عند النّقاط التي استحوذت على تفكير الباحثين الّذين سبقونا في هذا المجال وتعزيز بحثنا بالنّتائج الّتي توصّلوا إليها و كذا التعرّف على الجوانب التي تمّت دراستها عن تلك الّتي لم يتم التعرّض لها أو تلك الّتي لا زالت تعرف نقصا من حيث الإهتمام، فضرورة التعرّف على الدّراسات السّابقة هو ذو أهمية بالغة إذ من شأنه أن يعودبفائدة كبيرة في تحديد مسار البحث بالتّطرّق لتلك الجوانب الّتي إمّا لم يتم دراستها سابقا أو إستكمال النّقص فيها أو حتّى البدء من حيث توقّف الآخرون وذلك بتبنّي النّتائج التي توصّلت إليها بحوثهم بجعلها نقطة انطلاق لدراسات أخرى.

أثناء قيامنا بجمع المادة العلمية حول هذا البحث، لاحظنا أن الإهتمام بالمجتمع المدني و مجال النّشاط الجمعوي في الجزائر، لم يحض بالقدر الكافي من الدّراسة و البحث الأكاديمي، إلاّ في السّنوات الأخيرة من طرف بعض الباحثين الشّباب من خلال بعض رسائل الماجستير و الدّكتوراه المتوفرة بنسبة قليلة و جدّ محتشمة على مستوى بعض جامعات الوطن، رغم أنّ هذه الظّاهرة قد بدأ في تبنّيها المجتمع الجزائري منذ ثمانينات القرن الماضي.

بينما لاحظنا أنّ إهتمـاما كبيــراوملحوظا بكل مايخص المجتمع المدني والجمعيات كان من نصيب المجتمعات الأوربيّةوالشّرقيّة خصوصا المجتمع المصري، بداية من أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي.

كان هذا من جهة الدّراسات المتعلّقة بالمجتمع المدني، أمّا تلك الدّراسات والبحوث المتعلّقة بالدّور الإجتماعي للأجهزة الأمنيّة عامّة وجهاز الشّرطة على وجه الخصوص، فلاحظنا بأنّ المجتمعات الخليجيّة قدّمت العديد من البحوث في هذا المجال، في حين وجدناها بشكل جدّ قليل حتى لا نقول منعدمة في المجتمع الجزائري، رغم المراحل الهامّة التي مرّت و لا تزال تمرّ بها البلاد، الأمر الّذي وضعنا أمام صعوبة الحصول على المادّة العلميّة اللاّزمة لهذا الجانب من البحث والمتعلّقة بالدّور الإجتماعي الّذي بات يلعبه جهاز الشّرطة و كذا مساعيه في مكافحة الآفات الإجتماعيّة بخلق توأمة بنّاءة في إطار إجتماعي مع بعض الجمعيّات و هذا بعيدا عن الأساليب الرّدعيـة و القانونيّة الّتي تُعرف عن هذا الجهاز.

و من أهمّ البحوث و الدّراسات التي شدّت إنتباهنا نذكر الآتي منها:

- **الحركة الجمعويّة في الجزائر ودورها في ترقيّة طرقالخدمة الإجتماعيّة في مجال رعاية الشّباب[18]**

تناول الباحث في هذه الدراسة دور الحركة الجمعويّة في ترقيّة طرق الخدمة الإجتماعيّة في مجال رعايّة الشّباب داخل المجتمع الجزائريّ حيث كانت ولاية قالمة نموذجا وقد تمحورت الإشكاليّة حول عدّة جوانب كمعرفة طبيعة البرامج و الأنشطة الّتي تعرضها الحركة الجمعويّة لسدّ احتياجات الشّباب، إلى جانب التعرّف على المكانة التي يحتلّها الأخصائيّين الإجتماعييّن في الخدمة الإجتماعيّة ضمن هياكل الجمعيّات الشبّانيّة و إذا ما كانت تعمل على تطبيق مبادئ طرق الخدمة الإجتماعيّة وتحديدا تلك المتعلّقة برعاية الشّباب و أرجع الباحث أهميّة هذه الدّراسة إلى كون المجتمع المدني هو ظاهرة حديثة النّشأة في الجزائر، لم تحض بعد بالقدر الكافي من الدّراسة من طرف باحثينا، رغم الأهميّة التي باتت تتميّز بها.

إستخدم الباحث في هذه الدّراسة منهج المسح التّجريبي بنوعيه: طريقة الحصر الشامل وطريقة العيّنة، إذ طبّق الأول على الجمعيات الشبّانيّة النّاشطة بالمجال المكاني للدّراسة، في حين طبّق الثّاني على عيّنة من الشّباب المستفيد من الخدمات الجمعويّة

18– عبد الله بوصنبورة، "الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب"، رسالة دكتوراه، جامعة قالمة، 2010–2011

كمااعتمد في بحثه على تقنيّات مختلفة هي الإستمارة، المقابلة والملاحظة البسيطة بالمشاركة أو ما تعرف بالملاحظة المباشرة، و من أبرز النّتائج التي توصّل إليها نذكر:

- **تتبنى الجمعيّات الشبانية المجال الثقافي بشكل أساسي في نشاطاتها الموجهة إلى الشّباب وتهميش تلك المجـالات التي تعني بالجوانب التنمويـّة و الإقتصادية و التدريبيّة والتّكوينيّة و بالتالي فإنّ ماتقدّمه هذه الجمعيّات لايعكس تلك الطّموحات و الإنشغالات الشّبانيّة أو تقديم حلـول لتلك المشـاكل المُعاشة.**
- **أظهرت الدّراسة أنّ أغلب الأخصائيّين الإجتماعيّين العاملين مع الجمعيّات لا علاقة لهم بمجال العلوم الإجتماعيّة، بينما كانت من نصيب ذوي تخصصات العلوم الإقتصادية و العلوم الدقيقة، الأمر الّذي لا يمكنه أن يتماشى مع طبيعة المهام المنوطة بهؤلاء الأشخاص.**
- **كما أظهرت الدّراسة الغياب شبه التّام للأخصائيين الإجتماعيّين بالجمعيّات الشبّانيّة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على طريقة التدخّل في تقديم الخدمات للشباب.**

- **دور تنظيمات المجتمع المدني في التّنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر[19] :**

إهتمت الباحثة في هذه الدّراسة بالتّطرّق إلى جانب مهم من الجوانب البارزة التي بات يعني بها المجتمع المدني في السّنوات الأخيرة و هي التّنمية المستدامة في الجزائر من خلال أحد الجمعيّات النّاشطة في مجال المحافظة على البيئة، فقد اهتمت الباحثة بهذه الدّراسة بعد أن لاحظت ذلك التّزايد في الإهتمام العالمي بالقضايا التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالبشر و البيئة و التي كان وضوحها جليّا في المؤتمرات العالميّة، كما رأت بأن تعزيز دور المجتمع المدني في التّنميّة على وجه عام و التنميّة المُستدامة على وجه خاص، بات مطلبا أساسيّا في تحقيق العدالة والإنصافلذلك كان هدف الباحثة في دراستها هو إبراز مدى فعاليّة المجتمع المدني في مختلف مجالات التّنمية المستدامة، سواء إقتصادية، إجتماعية أو بيئية والتعرّف على المشاكل التي تواجهه في ذلك و كيفية تجاوزها.

لقد تبنّت الدّراسة إشكاليّة التعرّف على العلاقة الطّردية بين كلّ من المجتمع المدني والتّنميّة المستدامة في محاولة من الباحثة للإطّلاع على دور المجتمع المدني في تحقيق التنميّة المستدامة و كذا طرق مساهمته فيها.

19– منى هرموش، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010/2009

إستخدمت الباحثة المنهج التّاريخي لما يمتاز به من دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، إلى جانب استخدام منهج تحليل الجماعة الذي يستند إلى إبراز أهميّة الجماعة في الحياة السّياسيّة و ما لها من تأثير في تشخيص وتفسير الظّواهر، كما اعتمدت على منهج دراسة الحالة الذي يقوم على إختيار حالة معيّنة يقوم الباحث بدراستها، حيث اعتمدت عليه الباحثة عند قيامها بدراسة حالة جمعيّة من جمعيّات المجتمع المدني في الجزائرو من أهم النّتائج الّتي توصّلت إليها، كانت وجود الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بعدّة أدوار في مجال التّنميّة المستدامة لكن بشكل نسبيّ و ذلك بسبب:

- ✓ **عدم فسح المجال من طرف الدّولة أمام تنظيمات المجتمع المدني في تنفيذ السّياسات العامّة و وضع العراقيل أمامها.**
- ✓ **سيطرة النّظام الحاكم على تنظيمات المجتمع المدني و استعمالها في خدمة مصالحه.**

- **<u>واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا</u>[20]:**

تناولت الباحثة هذه الدراسة لتسلّط الضّوء على واقع المجتمع المدني و العمل الجمعوي في المجتمع الجزائري، متّخذة عنه الجمعيات الناشطة بولاية بسكرة نموذجا،

20- شاوش اخوان جهيدة، "واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا"، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية"، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2014-2015.

لتجيب عن تساؤلها الرئيسي الذي يبحث عن واقع المجتمع المدني في الجزائر من حيث النّخبة المشكّلة له و ملامح بنائه المؤسّسي و كذا علاقته بالدّولة ومدى مساهمته في تنمية المجتمع،كما سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان أهمها الإقتراب أكثر من المجتمع المدني المحلي، بجمع معلومات أكثر تفصيلا عنه، لتحديد إتجاهاته و الكشف عن أدواره و مدى مساهمته في عملية التنميةوالتعرف على العراقيل التي تحول دون ذلك و أيضا على طبيعة علاقته بالدولة.

إختارت الباحثة المنهج الأنسب لطبيعة دراستها و هو المنهج الوصفي التحليلي الذي مكّنها من الوصف الدقيق للبحث و تناوله بالأسلوب الكمّيوعلى هذا الأساس إختارت أيضا تقنية الإستمارة كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة، حيث وزعتها على خمسين جمعية وهي العينة التي مثّلت بها مجتمع البحث المدروس و الذي أوصلها إلى النتائج التالية:

- **تتشكل النخبة الممثلة للمجتمع المدني من أشخاص ذووا مستوى تعليم عالي، يشغلون مناصب إدارية أو تعليمية و يكسبون منها دخلا متوسطا على العموم، لكن في المقابل لديهم أيضا خبرة في العمل الجمعوي بسبب إختلاطهم في هذا المجال.**

- **البنية المؤسسية للجمعيات تعتبر ضعيفة ، كون عملها يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء المؤسسين فقط ، كما توصلت الباحثة إلى غياب الممارسة الديمقراطية أو ثقافة التداول على القيادة و أيضا عدم الإلتزام بالقوانين الداخلية للجمعية.**
- **تعتمد الجمعيات بشكل كبير على حصّتها من تمويل الدولة لها و خلُصت الباحثة إلى أن معايير المساعدات المادية و التعاون ... الخ تتميز بعدم الوضوح و تعتمد بالدرجة الأولى على شطارةالرئيس.**
- **توصّلت الباحثة أيضا إلى أن المجتمع المدني و إن كان لا يتميز بأي مظهر من مظاهر الهيمنة، إلاّ أنّ الدّولة ترى فيه منافسا لها، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى الحدّ من نموّه وقوّته.**
- **و رغم أنّ الجمعيات لها مساعي في التنمية، إلاّ أنّ أنشطتها بقيت منذ سنوات عديدة محصورة في مجالات محددة و بالطريقة التقليدية جدّا، و هو أمر لن يتماشى مع مساعيها الرّامية إلى التنمية.**
- **<u>نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيّات التّنميّة المحليّة[21]:</u>**

إهتمت هذه الدّراسة بالدّور الذي يقوم به المنظّم الإجتماعي في مجال الخدمة الإجتماعيّة داخل المجتمع المصري و من أبرز الأهداف التي جاءت بها كانت إبراز الصّعوبات

---

[21]– مها محمد مرسي عبد الرزاق، "نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية، دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، معهد العلوم الإجتماعية، شعبة الخدمة الإجتماعية " تنظيم المجتمع"، جامعة الإسكندرية، 1997.

الّتي تعترض التّطبيق الأمثل لنماذج ممارسة تنظيم المجتمع فيما حدّدته الباحثة بجمعيّات التنميّة المحليّة و التّعرّف على أكثر النّماذج المتاحة الإستخدام في ذات الجمعيّات، كما هدفت إلى التّعرف على مختلف المحاولات المبذولة في سبيل تبديد مختلف المشكلات التي تقف في طريق هذا المجال.

لقد اهتمّت الدّراسة الميدانيّة في هذا البحث بثلاث مجتمعات محلية مصريّـة (المجتمع الحضري، الريفي و مجتمع المدن الجديدة) للتّعرف على أوجه الشّبه والإختلاف في تطبيق نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيّات التّنمية المحلية، الأمر الذي جعل الباحثة تعتمد على منهج المسح الإجتماعي بالعينة وقد استخدمت الباحثة في جمع بياناتها كل من أداتي الإستمـارةوالمقابلة حيث شملت أداة الإستمارة خمسين مديرا و واحدا وستين منظّما إجتماعيا لتتحصل في الأخير على أهم النّتائج التّالية:

- ✓ **يتمتع المجتمع الحضري بالحصّة الكبري من نشاطات الرّعاية الإجتماعيّة.**
- ✓ **يحمل أغلب المدراء بكالويوس خدمة إجتماعية أو ليسانس علم الإجتماع وأقليّة منهم حاصلين على مستوى الماجستير.**
- ✓ **تعتمد التّنمية المحليّة بشكل كبير جدا على المشاركة الشّعبيّة.**

✓ **يعتبر العائق المادّي من بين أبرز المشاكل المباشرة التي تقف حائلا أمام تحقيق أهداف الجمعيّات النّاشطة في مجال التّنمية، هذا إلى جانب نقص الوعي الشّعبي بالمشاركة فيها وكذا غياب التّنسيق فيما بين الجمعيّات.**

- **دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري[22]:**

أتت الباحثة بهذه الدّراسة للوقوف على الأسباب الحقيقيّة الّتي تدفع بمنظّمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيّات الأهليّة بمختلف الخدمات الإجتماعيّة، حيث تتجلّى أهميّة الموضوع في الأدوار الّتي تبنّاها الجمعيّات الأهليّة والّتي ترمي جُلّها إلى الإرتقاء بالحياة الإجتماعيّة للأفراد، إلى جانب القيام ببعض الوظائف الإجتماعيّة الّتي تخلّت عنها الدّولة في مقابل الإهتمام أكثر بجانب الإصلاح الإقتصادي، الأمر الذي كان سببا مباشرا في تعرّض المجتمع لبعض الخُروقات والإنزلاقات.

كان الإتّجاه المنهجي للدّراسة هو استخدام الباحثة للمنهج التّاريخي حيث قامت بدراسة مختلف المراحل التّاريخيّة لتطوّر الجمعيّات الأهليّة في المجتمع المصري إلى

1- نهاد محمد كمال يحيى حامد، " دور تنظيمات المجتمع المصري في دعم نماسك المجتمع المصري، دراسة تحليلية ميدانية للفترة 1970-1995"،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، قسم علم إجتماع، جامعة عبن شمس،2000.

جانب منهج المسح الإجتماعي بالعينة و الّذي طبّقته على عيّنة تُمثّل ثلاث فئات مختارة بالطريقة العمديّةعددها 400 مُفردة و هي:

أوّلا: أعضاء مجلس إدارة الجمعيّات الأهليّة و العاملين فيها.

ثانيا: المستفيدين من الخدمات الجمعويّة محل الدّراسة .

ثالثا: الأفراد المُنتمون إلى المراكز المرموقة في المجتمع.

كما اعتمدت الباحثة في جمعها للبيانات على تقنية الإستمارة و الّتي مكّنتها من الوصول إلى النّتائج التّالية:

- ✓ **يتمثل المُؤشّر الأساسي في مدى فاعليّة الجمعيّات داخل المجتمع المصري من خلال حجم الخدمات التي تقدّمها هذه الأخيرة و ليس من خلال عدد أعضائها.**
- ✓ **تعتبر محدوديّة التّمويل إلى جانب ضُعف المستوى الثقافي للمؤطّرين داخل الجمعيّات، عاملين أساسيين في الحدّ من فاعليّة النّشاط الجمعوي على نطاق أكثر اتّساعا، إلاّ أنّ هذا لم يمنع بأن يكون للأطفال حصّة الأسد في الإستفادة من خدماتها.**
- ✓ **تعتبر استفحال ظاهرة الفقر نتيجة التغيّر في الأوضاع الإجتماعيّة من أهمّ الأسباب المباشرة التي ولّدت الحاجة إلى زيادة الجمعيّات الأهليّة داخل المجتمع المصري، الأمر الّذي بات يُطالب بتفعيل أكبر لدور المجتمع المدني.**

تلعب الجمعيّات الأهليّة دورا هاما في المحافظة على استقرار المجتمع نتيجة قيامها بأدوار ابتعدت الدولة عن أدائها وكذا بسبب جهوذها في ترسيخ ثقافة الإتّصال بين الفرد و حكومته.

❖ أهمية الدراسات السابقة:

تتمثل أهمية الدراسات السابقة بالنسبة لمختلف البحوث والدراسات من حيث إعطاء الباحث نظرة نقدية لها إلى جانب كل ما يحتاجه من معلومات عامة وتفصيلية حول موضوعه، الأمر الذي يعينه على الفهم الواسع له وذلك بالإطّلاع على مختلف المصادر التي تحتوي على نتائج متنوعة، كما من شأنها أن تضعه على الطريق الصحيح بعد جمعها والإطلاع عليها لتحديد الأجزاء التي تناسب موضوعه.

لذلك، لمسنا أهمية الدراسات السابقة التي عرضناها في بحثنا من حيث كمّ المعلومات التي اطّلعنا عليها، سيما فيما يتعلق بشطر المجتمع المدني والتي كانت معلومات غنيّة حول هذا الأخير من حيث التساؤلات التي طرحت حوله ومختلف السياقات التي تناوله بها الباحثين، حتى نتفادى قدر الإمكان التكرار النّظري الّذي عُرض به، إلى جانب الفكرة العامة التي أخذناها حول تاريخ تطور الموضوع.

من جانب آخر لمسنا أهمية الدراسات السابقة في أطروحتنا من خلال التعرف على المراجع التي تناولته من كتب، مقالات علمية ورسائل جامعية، الأمر الّذي وفّر علينا

الجهد والوقت، لذلك نقول بأنّ الإطّلاع على الدراسات السابقة هي خطوة أساسية لا مجال لتجاوزها في البحوث العلمية لما لها من دور بنّاء في بلورة أبعاد المشكلة محل الدراسة.

❖ تعقيـــب عـــام حول الدراسات السابقة:

بعد أن أجرينا أحد مستلزمات البحث وهو الإطّلاع على الدّراسات السّابقة والتعرف عن قرب على مدى أهميتها، إرتأينا أن نقترب أكثر من هذا الجانب والتّعقيب بشكل عام، سواء من حيث الإستفادة منها أو الإختلاف عنها حول ما صادفناه من دراسات وبحوث علميّة سبق وأن تناولت مختلف جوانب المجتمع المدني ومجالاته، إذ سمحت لنا بالإطّلاع على العديد من القراءات النّقدية حول هذا الموضوع، الأمر الّذي منحنا فكرة أكبر حول إمكانية التّعاطي معه والكشف بشكل واضح حول ما كُتب فيه، فالدّراسات السّابقة التي تطرّقنا إليها تناولت بشكل مباشر المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع عامة وبعض المؤسسات المدنية الأخرى، لذلك تمثّل الإختلاف الّذي أتت به دراستنا عن غيرها في تطرّقنا إلى أسلوب آخر من أساليب بلوغ التنمية والإرتقاء بمستوى حسّ المواطنة وذلك من حيث علاقة جديدة أصبحت تربطه بأحد المؤسسات الأمنية التي تخضع لسلطة الدّولة وهي مؤسسة الشّرطة في سبيل إيجاد حلول فعلية لمختلف الآفات الإجتماعية التي أصبحت تعرف تزايدا ملحوظا داخل المجتمع الجزائري.

3/ الإشكاليـــة:

تتمحور هذه الدّراسة حول جانبين إثنين فاعلين في المجتمع، يسعى كلّ منهما إلى العمل بطريقته الخاصة على إبقاء المجتمع بعيدا قدر الإمكان عن مختلف الآفات الإجتماعية، التي ما إن تسكن داخله حتى تبدأ بتفكيك كل قواعده بشكل أو بآخر، الأمر الّذي يكون سببا مباشرا وجوهريا في حدوث تأخير تنموي داخل المجتمع يشكل عام.

هذان العنصران هما الأمن الوطني أو الشرطة كما ستأتي تسميتها على مختلف صفحات هذا البحث والجمعيّات الّتي اتّخذناها ممثّلة عمّا يعرف بالمجتمع المدني،فالمجتمعات على مرّ الزّمن إعتمدت في المحافظة على إستقرارها وتوازنها في مختلف المجالات على ركيزة الأمن، حيث أصبح هذا الأخير رهانا لا يستهان به في دفع عجلة التّنمية لأيّ مجتمع كان نحو الأمام، خاصّة إذا كان هذا المجتمع مؤمنا و موقنا "بحقّ كلّ فرد في الحياة و الحريّة و في الأمان على شخصه"[23]ونظرا للحاجة المتزايدة إليه وصولا إلى الوقت الراهن، نتيجة التّزايد في استفحال مختلف الآفات الإجتماعيّة و انتشار الجرائم و تنوّعها، فقد تمّ إستحداث مؤسّسات خاصّة تعني بالمحافظة على الأمن العام و ممتلكات الأفراد و حماية الوطن و من أبرز هذه المؤسّسات نجد مؤسسة الشّرطة التي باتت تُلمّ بالعديد من الوظائف.

23- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 03.

من المهام الهادفة الّتي باتت تعني بها الشّرطة في السّنوات الأخيرة هو العمل على تعزيز علاقتها مع مختلف الجمعيّات النّاشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة كمحاولة منها، لتجسيد العمل الوقائي بعيدا عن ذلك الرّدعي من جهة و من جهة أخرى للمحافظة أكثر على نظافة المجتمع من مختلف المشكلات الإجتماعيّة، هذا لأنّ المجتمع المدني بحدّ ذاته يهدف هو الآخر للدّفاع عن حقوق الفردالمشروعة في مختلف المجالات والمساهمة الفعّالة في بناء مجتمع سليم وفي هذا السياق فإن المجتمع المدني، يتحدّد مفهومه في كونه مجموعة المؤسسات غير الرّسمية التطوعيّة المكوّنة من مؤسّسات مختلفة كما حددها لنا سامر عبدو عقروق في المؤسسات التالية: "المنظّمات الأهليّة غير الحكوميّة، النقابات والتنظيمات المهنيّة، الإتحادات العمّالية، الأحزاب السّياسية، النّوادي ومراكز الشّباب والجمعيّات، المجموعات الإجتماعية المؤطرة، الإعلام والصحافة غير الرسمية"[24].

للإشارة ،فإنّ الجزائر قد سمحت لأن يكون للمجتمع المدني وجود داخلها، حيث بدأ هذا الأخير في الظّهور، إبتداءا من النّصف الثّاني من ثمانينات القرن الماضي، إذ كان النّظام السّياسي أنذاك يعيش أزمة حادّة، ثم كان لإنتفاظة أكتوبر 1988 دورها البارز في الحراك الإجتماعي، الّذي عرفته البلاد إذ أقبلت على التّعددية السياسيّة الّتي تنوّعت بين

24-سامر عبدو عقروق ، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرّشيد"، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، الموقع الإلكتروني:
https://www-old.najah.edu/ar/page/3582

الأحزاب والرّابطات و الجمعيّات...إلخ الأمر الّذي فتح المجال أمام المجتمع المدني في التوسّع على الصعيدين الإجتماعي و السّياسي.

كما لا يخفى على أحد، فإن البلاد قد عرفت العديد من التّحولات نتيجة الظّروف الّتي مرّت بها، سيما العشرية السّوداء، إلى جانب الإنفتاح الواسع و اللاّعقلاني على مختلف قنوات الإتصال، الّتي للأسف تمّ استعمالها بشكل سلبي أكثر منه إيجابي من طرف مختلف الشّرائح الإجتماعيّة، خاصّة شريحة الشّباب، كلّ هذه العوامل ساهمت في أن تتولّد داخل المجتمع الجزائري، شحنة سلبية نتجت عنها جملة كبيرة جدّا من الآفات الإجتماعية، كالسّرقات، تناول المخدرات و المتاجرة فيها، الإقبال الواسع على العنف، إرتكاب مختلف الجرائمو غيرها من المشكلات الإجتماعية الّتي بات بتخبّط فيها المجتمع الجزائري و الّتي لم يكن يعرف العديد منها سابقا، حيث كانت بمثابة النّتيجة الحتميّة التي ترتّبت عن العديد من التّراكمات والإرهاصات السّياسيّة، الإجتماعية و الإقتصاديّة داخله و في هذا الإطار، نجد أنّ كل من مؤسّسة الشّرطة و منظّمات المجتمع المدني سيما منها الجمعيّات . (حيث سنكتفي في هذه الدّراسة بها كنموذج عن منظمات المجتمع المدني)، تضع ضمن أولوياتها العمل على مكافحة الآفات الإجتماعية باختلاف أشكالها، فهما و إن اختلفتا من حيث المبدأ والقوانين وكذا طبيعة الإنتماء السّياسي، إلاّ أنّهما تسعيان في العديد من الجوانب

إلى تحقيق هدف مشترك و هو المحافظة على البناء السّليم للمجتمع و الصّالح العام، لذلك رأت الباحثة بإمكانية القيام بدراسة تتناول الأعمال مشتركة والتّوأمة بين الطّرفين في مجالمكافحة الآفات الإجتماعية في حال وجودها و وقاية المجتمع منها في حال عدم ذلك، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التّساؤل الذي إنطلقنا منه في هذه الدراسة وهو:

- **كيف هي العلاقة بين مؤسّسة الشّرطة الجزائريّة و الجمعيات كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني المهتمّة بالمشكلات الإجتماعية ؟ و ما هي الأهداف المرجوة من وراء ذلك؟**

و من هذا السؤال الجوهري يمكننا طرح الأسئلة التّالية:

- **هل يوجد حقّا تعاون بين الجمعيّات و الشّرطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية؟**
- **كيف يتعامل جهاز الشرطة مع الجمعيات في كل ما يتعلق بمكافحة الآفات الإجتماعية؟**
- **ما هي النّتائج الإيجابيّة الّتي بإمكان مؤسّسة الشّرطة الجزائريّةوالمجتمع المدني الوصول إلى تحقيقها في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية؟**

4/ فرضيّات البحث:

تعتبر الفرضيات ذلك "الافتراض التجريبي الذي يكون عرضة للإثبات أو النّفي من خلال الدّراسة و البحث و قد يراها الباحث بمثابة معلومة إرشاديّة ،حيث أنها تصور وتصف الطريقة التي عليه أن يتّبعها في دراسة المشكلة موضوع البحث ، في معظم الحالات تعبّر هذه الفرضيات عن اعتقاد الباحث في وجود علاقات تربط بين مجموعة من المتغيرات."[25]

لذلك وضعنا بعض الفرضيّات المبدئيّة في هذه الدّراسة كما هي مبيّنة أدناه:

1- تعتبر المهام التي يقوم بها المجتمع المدني مكمّلة لتلك التي تقوم بها مؤسّسة الشّرطة الجزائرية في تبني ذلك الدّور التّوعوي الّذي من شأنه أن يضع حدّا لانتشار مختلف الآفات الإجتماعيّة.

2- تختلف مهام المجتمع المدني عن تلك التي تقوم بها مؤسّسة الشّرطة الجزائرية في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة، ممّا يحول دون إمكانيّة بلوغ أهداف مشتركة في سبيل بناء مجتمع سليم، لذلك يصعب على كلّ من مؤسسة الشّرطة و المجتمع المدني، القيام بأدوارهما في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية، في حال عدم وضع خطّة عمل و إستراتيجية مشتركة لذلك.

25- بل جوديت ،"كيف تعد مشروع بحثك العلمي" ، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للنشر و التوزيع ط **01 2006**، ص **28**.

3- بإمكان المؤسّسة الشُّرطية بلوغ أهدافها التّوعويّة للتّقليل قدر المستطاع من الآفات الإجتماعية بعيدا عن علاقتها بالمجتمع المدني و هذا بعد انتهاجها لما يسمّى بالعمل الجواري، كما يعمل المجتمع المدني على إنجاحه لمشاريع العدالة الإجتماعيّة وسط الأفراد في كلّ المجالات، لذلك فهو لا يحتاج إلى مساندة أيّ من المؤسّسات الأمنية.

5/ دوافـع البحث و أهدافـــه:

قبل الشّروع في أيّ بحث علمي، لا بّد و أن تكون هناك دوافع أدّت بالباحث إلى أخذ قرار القيام به، لتكون بدورها هي الحافز لاجتيازه لكلّ الصّعوبات التي سيتعرّض لها لاحقا خلال مختلف مراحل إنجازه للبحث وعلى العموم فغالبا ما تنقسم هذه الدّوافع إلى ما هو موضوعي ، تتمثّل في تلك الأهداف العامّة التي يرجو الباحث تحقيقها و البعض الآخر يكون ذاتيا لاعتبارات تخصّ شخص الباحث.

1- دوافعنا الموضوعيّة:

- **إنّ رؤية التحوّلات السّريعة التي بات يعرفها المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة، من خلال الإنفتاح الّذي بدأت تتّسع رقعته شيئا فشيئا على المجتمعات الغربيّة، أدّت به إلى إستهلاك عدّة مظاهر سلبيّة من شأنها التّأثير بشكل مباشر عليه، كبنية قائمة بذاتها وكذا على أفراده باعتبارهم عناصر فاعلة فيه إذ يتجلّى ذلك في تفشّي العديد من الآفات**

الإجتماعيّة داخله، الأمر الذي بات يتطلّب التدخل العاجل للجهات المخوّلة لها مهام المحافظة على البناء السّليم للمجتمع، حيث سنعمل من خلال هذه الدّراسة على إبراز دور أهمّ مؤسسة أمنيّة فاعلة في المحافظة على إستقرار المجتمع و كذا دور أحد أهم منظّمات المجتمع المدني في مجابهة مختلف الآفات الإجتماعية.

- **من جهة أخرى تعمل منظّمات المجتمع المدني في الجزائر على بلوغ أهداف إجتماعيّة، ثقافية، إقتصادية و حتّى سياسيّة، مفادها التّجسيد الفعلي لفكرة التّكافل الإجتماعي، الّذي نريد من خلال هذه الدّراسة عكس صورته الحقيقيّة داخل المجتمع الجزائري و بالتّالي التوصل إلى معرفة المكانة الحقيقيّة لدور المجتمع المدني داخل المجتمع المستغانمي و مدى إمكانية تعميم نتائج الدّراسة على المجتمع الجزائري ككل.**

- **بعد أن عرفت المؤسّسات الأمنية و من بينها مؤسسة الشّرطة الجزائرية فترة عصيبة خلال العشريّة السّوداء التي نتجت عنها المأساة الوطنية، عملت جاهدة فيما بعد على إستتباب الأمن داخل المجتمع و العمل أكثر على تجديد علاقتها بالأفراد و الجماعات من خلال بعث نفَس جديد لها، جسّدته بشكل خاص فيما يعرف بالعمل الجواري أو الشّرطة الجواريّة، التي أوكلت لها مهام التّوعيـة في ظل تحسين المعاملة مع الأفراد و الإرتقاء بطرق الإتّصال معهم.**

هذا العمل الجواري، تعدّى علاقته بالفرد في ظل التغييرات المستمرّة التي يعرفها المجتمع الجزائري، لتنشأ له بحكم هذه المتطلّبات علاقات مع المجتمع المدني وتحديدا الجمعيات، التي هي الأخرى بات لها دور أساسي في بلورة الشّكل الصّحيح للمجتمع ككل، فمعرفة العلاقة الجوهريّة بين هتين المؤسّستين و مدى فائدتهما عليه، هو من أهمّ الأسباب الموضوعيّة التي دفعتنا إلى المبادرة للقيام بهذه الدّراسة.

2- دوافعنا الذّاتيــة:

أمّا عن دوافعنا الذّاتية، فيمكن حصرها في نقطتين، أولهما رغبتنا إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الإجتماعيّة، الّذي لاحظنا أنه لا زال يفتقر إلى مثل هذا النّوع من الدّراسات والثّانية هي الفترة التي قضيناها في العمل ضمن جهاز الشرطة الجزائرية لمدّة زادت عن السّبع سنوات وخلال ذلك، لاحظنا أنّ جهاز الشّرطة، إضافة إلى كونه جهازا أمنيّا يهدف بالدّرجة الأولى إلى إستتباب الأمن داخل المجتمع و المحافظة على ممتلكات الأفراد والدّولة بتطبيق القوانين التي خوّله إيّاها المشرّع، فإنّه أصبح في السّنوات الأخيرة يولي بالغ عنايته بمشاركة المجتمع المدني وبشكل خاص الجمعيّات النّاشطة في مجالات عديدة،في القيام بمهامها التّوعوية و تنظيم الحملات التّحسيسيّة في مكافحة شتّى الظواهر المرضيّة المنتشرة في المجتمع الجزائري وهذا بتسجيل حضوره الدّائم إلى جانبها في مختلف المناسبات بأوامر

من قيادته، لذلك تولّد لدينا نوع من الفضول لمعرفة أسباب هذه القفزة النّوعية في مهام جهاز الشّرطة والنّتائج التي يمكن أن تترتب عنها.

أما فيما يخص الأهداف المرجوّة من هذه الدّراسة فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحليل عام لمفهوم منظمات المجتمع المدني في الجزائر، مع وضع تصوّر باتّجاهات عمل هذه الأخيرة في إطار تعزيز حقوق الإنسان داخل المجتمع الجزائري عموما و المجتمع المستغانمي على وجه خاص، بعد التّعريف بأدوارها ومجالات عملها.
- تسليط الضّوء على نقاط التّشابه بين ما تقوم به منظّمات المجتمع المدني والشّرطة الجزائريّة في إطار مجابهة مختلف الآفات الإجتماعيّة و الحفاظ على الصّالح العام و إبقاء المجتمع قدر الإمكان في مأمن عن الإنحرافات والإنزلاقات.
- التعرّف على مدى فاعليّة كلا الجهتين في التأثير إيجابا على المجتمع و التّعريف بالأعمال المشتركة في سبيل تحقيق هذه المساعي.
- التوصّل إلى وضع تصوّر حول واقع الشّرطة الجزائرية في ظل تغييرات كبيرة، فرضتها العديد من الرهانات الداخليّة و الخارجية و كذا المساعي المبذولة من طرفها في تحقيق مبدأ الجواريّة، سيما بعدما شهده المجتمع الجزائري من أحداث دامية خلال العشريّة السوداء، التي

هي في حدّ ذاتها تعتبر رهانا تاريخيا تم كسبه من جهة و من جهة أخرى ، لا زالت المساعي مبذولة في سبيل التّعايش مع بقاياهومخلّفاته النفسيّة والإجتماعيّة.

- **التعرّف على الأسباب الحقيقيّة و الدّوافع الرئيسيّة الّتي ولّـدت هذا النّوع من التوأمة بين جهة مدنيّة بكل مواصفاتها و بين جهة شبه عسكريّة تابعة للدّولة. فمعروف أنّه قبل سنوات ليست ببعيدة، لم يكن هناك وجود لمثل هذه النّشاطات، بل كان كلّ في مجاله، لكن الحاجة الإجتماعيّة لإيجاد حلول تتلائم و الواقـع المُعـاش، يبدو أنّها كانت سيّدة الموقف في ذلك، لتفرض في نهاية المطاف حلول يمكن إعتبارها بنّاءة نظرا للأهداف النّبيلة التي تسعى إليها كلا الجهتين.**

تعزيز المكتبة الجامعيّة و إثراء ساحة البحث العلمي في العلوم الإجتماعية بمثل هذه الدّراسات، التي لا زال يوجد تحفّظ من طرف الباحثين للخوض فيها و التطرّق لها، فنحن لم نصادف أيّ دراسة مشابهة جمعت بين توأمة في العمل المجتمعي بين أيّ من المؤسّسات الأمنية و منظمات المجتمع المدني.

6 / تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم خطوة مهمّة في أيّ دراسة لا ينبغي على القائم بالبحث تجاهلها إذ "يقوم الباحث بإعطاء التّعريف العلمي الشائع ثم يحدد معناه الإجرائي المستخدم في البحث"[26] و في هذه الدّراسة سنقوم بشرح بعض المفاهيم الّتي ستتداول بكثرة على صفحاتها وهذا من خلال ذكر تعاريفها التي وجدناها في مختلف المراجع العلميّة، ثمّ ذكر تعريفاتها الإجرائيّة في هذه الدراسة فقط، و عليه فمن بين المفاهيم التي قمنا بتحديدها نذكر:

1. الأمن: يعرّف الأمن اصطلاحا على أنه "إطمئنان الفرد و الأسرة و المجتمع دونما خوف على النّفس والعرض والمال و الأمن من أن يعتدي عليهم أحد دون وجه حق" [27].

التعريف الإجرائي:هو ذلك الشّعور بعدم الخوف من أن يُسلب منّا أي شيء سواء كان مادّي أو معنوي من طرف أيّ شخص أو أيّ مؤسّسة سواءا كانت تابعة للدّولة أو لا وهذا الشّعور من شأنه أن يولّد حالة نفسيّة مريحة بالنّسبة للفرد كما يمكن إعتبار أفراد المجتمع الّذي يسوده الأمن بأنهم يتميّزون بسلوك إجتماعي راق.

26– بن مرسلي أحمد ، " مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ص 84.

27– تعريف مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.manaratweb.com

2. المؤسّسات الأمنية: المؤسسة هي "منشأة تُؤسس لغرض معيّن أو لمنفعة عامّة و لديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة"[28] و مؤسّسات الأمن هي كلّ تلك الجهات الرسميّة التّابعة للدّولة و التي تعني بالحفاظ على أمن و استقرار البلاد.

التعريف الإجرائي:هي تلك المؤسّسات العسكريّة و شبه العسكريّة كالشّرطة و الدرك والجيش، التي تعني بحماية البلاد من كل التّهديدات و الأخطار و التي تقوم بمهامها فقط على مستوى قطاعات إختصاصها وعلى الرغم من اختلافها في شكلها وقوانينها الدّاخلية عن بعضها البعض، إلا أنّها تجتمع على هدف واحد وهو توفير الحماية وبسط الأمن للوطن و المواطن، سواء من الإعتداءات الخارجيّة أو الإخلالات الداخليّة بالنّظام العام وكذا التصدّي لمختلف الآفات الإجتماعيّة و أنواع الجرائم و تطبيق القوانين في حق مرتكبيها.

3. المجتمع المدني:يُعرف بأنه يتكون من كلمتين، فتعرّف كلمة المجتمع لغويا بأنها مشتقّة من فعل إجتمع ،اجتماعا وإذا قيل إجتمع الشيء أي انظمّ و تألّف[29]، أما اصطلاحا فيُقصد به مكان الإجتماع ويعبّر مجازا عن جماعة من الناس يخضعون لقوانين عامّة[30] ، أمّا كلمة "المدني" فهي تدل مباشرة عن كلّ ما هو عكس عسكري أو ديني أي ما يتميّز عن لبس الزّي

28– معجم المعاني الجامع، قاموس عربي إلكتروني:www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

29- علي بن هاديه و آخرون، "القاموس الجديد للطلاب"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط07، الجزائر، 1991، ص14

30– المرجع السابق نفسه، ص1006.

الرّسمي لمنتسبي الدّولة على غرار الشّرطة و الجيش حسب ما ذكر في معجم بولدوين[31]وقد تبنى البنك الدّولي تعريفاً للمجتمع المدني أعدّته عدد من المراكز البحثيّة الرائدة و جاء فيه بأنّ: "مصطلح المجتمع المدني يشير إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمّات غير الحكوميّة والمنظمات غير الربحية، الّتي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التّعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية."[32]

التعريف الإجرائي:إجرائيا نُعرف المجتمع بأنّه مجموعة من النّاس، تعيش في شكل منظّـم وضمن جماعة منظّمة و ترتبط فيما بينها بعلاقات ثقافيـة واجتماعيـة، يسعى كلّ منهم إلى تحقيق المصالحوالإحتياجات، أما الجزء الثاني من المفهوم،فنعرّفه على أنّه أسلوب من أساليب التحضَر الإجتماعي في المُعاملات مع الغير. وتتعامل الباحثة في هذه الدراسة مع مفهوم المجتمع المدني على أنه كل تلك المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية الهادفة إلى تبني ظواهر إجتماعية سواء إيجابية أو سلبيّة داخل المجتمع و تقديم خدمات ذات المنفعة

31- عزمي بشارة، "المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، بيروت، لبنان، 2000، ص 65

32- تعريف مأخوذ من الموقع الإلكتروني:http://www.albankaldawli.org/ar/about/partners/civil-society

إلى من يحتاجها من مواطنين في حال عدم قيام الدولة بواجبها اتجاههم أو قيامها به بشكل نسبيّ فقط وسنهتم في هذا البحث بأهم هذه المؤسّسات و هي الجمعيّات.

4. الجمعيات:لقد عرّفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: " مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي والوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءا من حكومة ما و لا تعمل من أجل الرّبح و تشارك في إثارة قضايا معينة تخصّ الأسرة والمجتمع"[33]وعرّفها القانون الجزائري 31.90 المتعلّق بالجمعيّات على أنّها: " عبارة عن إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيّون أو معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير ربحي كما يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدّة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقيّة الأنشطة ذات الطّابع المهني والإجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي والرياضي ..."[34]

التعريف الإجرائي:هي أحد تلك التنظيمات غير الحكومية و الطّوعية التي تسطر لنفسها برنامجا تنمويّا ، الهدف منه الإرتقاء بتلك الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية الترفيهية،

33 – رأفت علي يوسف الطويل، " الخصائص النفسية و الإجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي، دراسة سيكولوجية بيئية مقارنة بين الريف و الحضر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات و البحوث البيئيّة، قسم الإنسانيات ، جامعة عين شمس، 1998، ص 21.

34 – أماني قنديل و آخرون، "الإسهام الإقتصادي و الإجتماعي للمنظمات الأهبية في الدول العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999، ص ص 17–18

والتثقيفية لمختلف الفئات الإجتماعية التي غفلت عنها أو أهملتها الدولة لسبب أو لآخر وسنهتم في هذه الدراسة بالجمعيات الناشطة في مجال التّصدي لمختلف الآفات الإجتماعية.

5. الشّرطة:إنّ مصطلح الشّرطة مشتقّ من الكلمة اللاّتينية "بوليتيا" "Politia" ويقصد بها الإدارة المدنيّة أو الدّولة ، كما أنّها إشتقاق أيضا من الكلمتين اليونانيتين "بوليس" "Police " و "بوليتيكا" "Politika" ويقصد بها ما ينتمي إلى الدّولة المدنية أو المجتمع المدني[35]و أصبحت الشّرطة في العصر الحديث مؤسّسة تابعة للدّولة تعمل في إطار السّيادة الوطنية للمجتمع الّذي تخدمه و يرتدي عناصرها زيّا موحّدا*

التعريف الإجرائي:هم أولئك الأفراد الّذين توكل إليهم مهمة الحفاظ على الأمن في البلاد والسّهر على سلامة الشّعب، بعد إخضاعهم لفترة تدريبيّة، يتلقّون من خلالها كل المعارف والتقنيات اللاّزمة للقيام بتلك المهام سواء بالزّي الرّسمي أو المدني.

6. الشّرطة الجوارية:لا يوجد تعريف موحّد لمفهوم الشرطة الجوارية، لكن تم الإعتماد على هذه الإستراتيجية في العديد من المجتمعات قبل المجتمع الجزائري، ففي

35– معجم أصول إشتقاق الكلمات على الموقع: www.etymonline.com

(*) – ظهرت كلمة الشّرطة لأوّل مرّة حوالي عام 1530 م في اللّغة الإنجليزية و كان يقصد بها " الإدارة المدنيّة" و ظلّ هذا المفهوم إلى غاية منتصف القرن التّاسع عشر، لترتبط دلالتها بوظائف الدّولة المتعلّقة بالحماية من التّهديد و تعتبر شرطة مدينة لندن الّتي أنشأها السّير روبرت بيل عام 1829 هي أوّل شرطة جماهيريّة كما يعتبر متوسّط عمر أجهزة الشّرطة في البلدان المتقدّمة ما بين 100 و150 سنة فقط.

1970 إستخدمها المجتمع الأمريكي، لكن في ظل تسمية "شرطة المجتمع" و كان الهدف منها الحد من الإنفلات الإجرامي لدى فئة الشباب ، ليليها إستخدام المجتمع الفرنسي لمصطلح "الشرطة الجوارية" عام 1988 من أجل تحقيق الأمن الإجتماعيو أخيرا لجأت إليه الجزائر سنة 1998، بعد أن تدهور الوضع الأمني الذي خلّفته العشرية السوداء و ذلك بدءا بالإستماع إلى انشغالات المواطنين الأمنية بعيدا عن السلوكيّات السّلبيّة لأعوان الشرطة بهدف تحسين العلاقة و تعزيز الثّقة بين الطرفين[36].

التعريف الإجرائي:هي التّواجد الدّائم و المستمر لبعض عناصر الشّرطة في الميدان لتقديم يد المساعدة للأفراد و كذا المراقبة العينية لمختلف الظّواهر المرضية في المجتمع وتقييمها برفع تقارير في ذلك الشأن إلى الجهات المعنيّة، بهدف القضاء على الآفات الإجتماعية قبل اسفحالها، إلى جانب عملها على حل أيّ مشكل بين طرفين أو أكثر يقع ضمن اختصاصها بشكل ودّي و سلمي دون اللّجوء إلى الأساليب الرّدعية أو تطبيق القانون.

7. المواطنة:"المواطنة نسبة إلى الوطن وهو مولد الإنسان والبلد الذي هو فيه ويتسع معنى المواطنة ليمثل التعلق بالبلد والانتماء إلى ثراته التّاريخي ولغته وعاداته. ويشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحوّلاته وفي صلب هذه الحركة تُنسج

36- حسين البجاوي، " فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر" ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:http://www.startimes.com/?t=14212444

العلاقات وتتبادل المنافع وتُخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليّات ومن تفاعل كلّ هذه العناصر يتولدموروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسّلوكات، يسهم في تشكيل شخصيّة المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانا للوطن و المواطن.

فالمواطنة حقوق وواجبات وهي أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، قصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه..."[37]

التعريف الإجرائي:هي سلوك إيجابي و حض اري يترجمه انتماء الفرد معنويا قبل أي شيء آخر إلى الوطن الذي يبدي له الولاء في كل الظروف و يكون له فيه حقوق مدنية و اجتماعية محترمة وفي المقابل أيضا يؤدي الواجبات التي تمليها عليه أعراف هذا المجتمع.

8. الآفة الإجتماعية:الآفة هي إسم مفرد لمجموع آفات و هي كل ما يصيب شيئا فيفسده من عاهة أو مرض أو قحط[38]، لتكون بذلك الآفة الإجتماعيّة هي كل ما من شأنه أن يُصيب المجتمع فيفسده بشكل أو بآخر.

37– إبراهيم أبو الخير، "مفهوم المواطنة": http://qaitbey.ahlamontada.com/t273-topic

38– النسخة الإلكترونية لقاموس معاجم: WWW.MAAJIM.COM

التعريف الإجرائي:الآفات الإجتماعية في هذه الدّراسة هي كل المظاهر و السلوكيّات السّلبية التي يتسبب فيها الأفراد ويحدثون على إثرها مشكلات في المجتمع تستدعي الوقوف عندها و إيجاد الحلول الملائمة لها و عدم السّماح لها بالتفاقم.

7 / مخطـّط البحـث:

قسّمنا هذا البحث المتواضع إلى مقدّمة، أربعة فصول و خاتمة حيث أعطينا توطئة للبحث وفكرة عامة عنه في المقدمة، و تناول الفصل الأول البناء المنهجي للدّراسة الّذي أشرنا فيه إلىالمقاربة النظرية الأكثر تناسبا مع البحثو اكتفينا بذكر إثنتين فقط و هما نظريتي التّعاقد الإجتماعي والسّيطرة و الهيمنة لما وجدنا فيهما من إلمام بموضوع المجتمع المدني، ثمّ أشرنا إلى بعض الدّراسات السّابقة والتي تطرّقت لأحد الجوانب المعنية في دراستنا، حيث ركّزنا على تلك التي إهتمّت بالمجتمع المدني و العمل الجمعوي، ثمّ حدّدنا بعد ذلك الإشكاليّة التي على أساسها بنينا البحث و أتبعناها بثلاث فرضيات مقترحة، ثمّ انتقلنا لتوضيح دوافعنا في اختيار الدّراسة والتي منها ما كان موضوعي ومنها ما كان ذاتي إلى جانب الأهداف التي سطّرناها للوصول إليها بعد الإنتهاء من البحث.

تجدر الإشارة أيضا أنه كحال كل البحوث، فهناك مفاهيم معيّنة لا بدّ من تحديد معانيها بدقة نظرا لما هو متعارف عليها علميا و بما يقصده الباحث بها في دراسته، لذلك حدّدنا بعض المفاهيم التي رأيناها ذات أهميّة ويرتكز عليها البحث بشكل كبير.

أمّا الفصل الثاني، فتناولنا فيه كل ما يتعلّق بالمجتمع المدني والحركات الجمعوية، بداية بتاريخها و كيف كانت بداية هذا المفهوم الذي أصبح رائجا وذا صيت واسع في وقتنا الحاضر وما المميّز فيه ليصبح كذلكو بما أنّنا ننتمي إلى الوطن العربي، إرتأينا ألاّ نغفل ذكر ذلك في بحثنا قبل أن نعرّج الحديث عن مكانته في المجتمع الجزائري بالتّحديد وكيف استطاع أن يخلق مكانته الخاصة فيه.

تحدّثنا أيضا في هذا الفصل عن المواطنة، كونها ثقافـةو سلوك راقيين، لا بدّ من وجودهما في أيّ مجتمع متحضّر، لذلك فبإمكان المجتمع المدني بما فيه من الحركات الجمعويّة – وبحكم طبيعة المهام التي يقومون بها– أن يكون لهم دفعا قويا و بنّاءًا في ترسيخ هذه الثّقافة لدى الأفراد، الّذين ما إن يتشّبعوا بها، حتّى يزيد لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، ممّا ينعكس إيجابا على زيادة مستوى الأمن فيه وهذا بفضل تنامي نسبة الوعي لديهم بضرورة الإبتعاد عن مختلف الآفات الإجتماعيّة، التي تتنافى معها مبادئ المواطنة.

جعلنا الفصل الثّالث حيّزا للحديث عن الطّرف الثاني في البحث وهو جهاز الشّرطة الجزائريّة، بدءا بذكر تاريخها في الجزائر و الّذي وجدنا أنّه يعود إلى زمن الدولة الرّستميّةوبما أنّ دراستنا إجتماعيّة بطبعها، إرتأينا أن يكون تناولنا لموضوع الشرطة من النّاحيّة السوسيولوجيّة، بداية بمكانتها التي تحتلّها في المجتمع الجزائري، دون أن نغفل عن تلك النّظرة السّلبيّة التي أثّرت لسنوات طويلة في علاقتها مع الأفراد و كذا المهام الّتي تقوم بها داخل المجتمع، سواء تلك المهام التّقليديّة، الّتي تعني بتطبيق القانون أو تلك المهام الّتي استُحدثت لخلق مكانة إجتماعيّة أقوى إلى جانب مكانتها السُّلطويّة، كما أشرنا إلى تلك العلاقة بين الجمعيّات و الشّرطة حيث نشأ تعاون بين الطّرفين ولّدته الظّروف الإجتماعيّة الرّاهنة و متطلّبات البرامج الوقائيّة الّتي سُطّرت لمكافحة مختلف الآفات الإجتماعيّة والّتي تُعرف أيضا سوسيولوجيا بالمشكلات الإجتماعيّة، أين أشرنا إليها أيضا خلال هذا الفصل حتّى يكون هناك ترابط في المفاهيم، سعيّا منّا قدر الإمكان بأن لا نتجاوز الإشارة إلى أي جانب له صلة بهذه الدّراسة.

وضعنا في الفصل الرّابع كل ما له علاقة بعملنا الميداني، بدءا بالإجراءات المنهجية التي تمّ اعتمادها في البحث و هذا من خلال ذكر المجالين المكاني و الزّماني، الّذان أُجريت فيهما الدّراسة، مع ذكر الصّعوبات التي اعترضتنا خلال مختلف مراحلها و كذا

نوعيّة المنهج الذي اعتمدنا عليه و الذي أيضا على أساسه إخترنا التّقنية الأنسب لجمع واستيقاء المعلومات من المبحوثين، كما قمنا بتحديد نوع العينة التي اخترناها بناءا على المنهج المتبع في هذه الدراسة والذي كان المنهج الوصفي التحليلي وأخيرا عرضنا النتائج المتحصّل عليها بالطّرح السوسيولوجي.

- **خلاصـــة:**

إذا، تناولنا ضمن هذا الفصل أهم العناصر التي على أساسها تمّت بلورة هذه الأطروحة من منظور بنيوي ومفاهيمي لنتمكّن بذلك من التطرق إلى باقي العناصر ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث من خلال عرض الإطار النّظري والميداني بالتّفصيل ضمن الثلاث فصول اللاحقة.

.

الفصل الثاني:

المجتمع المدني و الحركات الجمعويّة في الجزائر

تمهيـد:

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم الجديدة نسبيا على مجتمعاتنا العربية بما فيها المجتمع الجزائري والتي بدأ تداولها بكثرة في السنوات الأخيرة، سواء لخدمة مساعي سياسية تحت غطاء الأهداف الإجتماعية أو لإبراز مستوى حسّ المواطنة والديمقراطية لديها أمام نظيراتها من المجتمعات الغربية أو لأسباب أخرى مهما كانت، يمكن تناولها بالتفصيل ضمن بحوث أخرى ولكن ما يهمنا معرفته في هذه الدراسة هو أنّ المجتمع المدني يتكوّن من عدّة هيئات مدنية تختلف و تتباين مهامها كالحركات الإجتماعية، الجمعيات الأهلية، التقابات المهنية والعمالية، المراكز التنموية والحقوقية ...إلخ.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق لبعض الجوانب المهمة حول المجتمع المدني في شكله العام من خلال إحدى هيئاته التي ركّزنا عليها في هذا البحث وهي الجمعيات في المجتمع الجزائري.

1/ ***التصوّر التاريخي للمجتمع المدنـي:***

يرى "توماس هوبز" ، أنّ الأصل في الإجتماع البشري هو عبارة عن نتيجة منطقية لتلك الحاجة المتولّدة لدى الإنسان لحماية مختلف مصالحه في ظلّ مجتمع يكون هو نفسه جزءا فيه، ذلك لأنه بطبعه لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة وإن تمّ ذلك فإنه

يكون في ظروف جدّ صعبة تعود بانعكاسات سلبيّة على كينونته البشريّة، كما يرى "هوبز" أيضا في مفهوم المجتمع المدني كما سبق و رأينا في المقاربة النظرية ، أنّه ذلك التّعبير عن انتقال مبدأ السّيادة من السّماء إلى الأرض، أي الإنتقال من الحكم بالحق الإلهي إلى الحكم على أساس العقد الإجتماعي والذي عرّفه بأنه: " تجريد عقلاني مؤسس على الإفتراض أن الفرد هو ذات مزودة بأداة حرة و أن المجتمع عبارة عن تعاقد بين مثل هذه الذّوات و أن شرعيّة الدّولة قائمة على التّعاقد و ليس على الإرادة السّماوية"[39]

كما يعتبر المجتمع المدني من بين أهم الدعائم اليوم التي باتت تعتمد عليها المجتمعات المتحضّرة في الوصول إلى حلول إجتماعيّة، سياسية و اقتصادية للعديد من المشكلات من جهة و التّعريف بالعديد من الرؤى الثقافية و حتى البيئيّة من جهة أخرى ويأتي هذا بعد أن كانت هذه الأدوار تقتصر فقط على الدولة فيما مضى، حيث يسهّل عملية الإتّصال بالأفراد و يجمعهم على أهداف مشتركة.

فمع تراجع دور الدّولة في ذلك، بدأت تتزايد المبادرات الجماعيّة لخلق العديد من التّنظيمات والجمعيّات الّتي تسعى لبلوغ أهداف متنوعة، خدمة لهدف واحد مشترك، ألا وهو الإرتقاء بالمجتمع الّذي ينتمون إليه بشكل مستقل عن الدّولة، حيث بدأت العديد من

39– بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 245

البلدان العربيّة في فترة السّنوات الأخيرة على غرار نظيراتها في الغرب، بتوسيع حركيتها في المجال الجمعوي، الّذي هو متاح أمام كل الأفراد للإنتماء إليه، تحت ظلّ قوانين محدّدة لا يجب أن تتنافى مع مبادئ هذا النّسيج الجمعوي، الّذي يسعى إلى إستقطاب أفراد معيّنين، سيما أولئك الّذين يملكون الرّغبة في أن يكونوا فاعلين بشكل إيجابي داخل المجتمع، للإنخراط في أعمال وأنشطة جماعيّة منظّمة بشكل تطوّعي، يخدم مختلف المجالات في المجتمع من تلك الإجتماعيــّة والثقافية إلى تلك الدّينية و الرياضيّة...إلخ.

رغم أنّ هذا الأخير يعمل في إستقلاليّــة عن الدّولـة، إلاّ أنّه يقـدّم لها الدّعـموالمساندة عن طريق النّقد البنّاء و التعبير عـن آراء و مطالب الأفراد، و يكون هذا في ظلّ "الدّولة المدنية التي تعتبر هي الوعاء الفكري للمجتمع المدني و ذلك لأن وجود هذا الأخير ونماءه يقتضيان وجود دولة مدنيّة تحتضنه وترسّخ جذوره في المجتمع"[40] وفي هذا السّياق قال الأكاديمي البريطاني "جون كين" عن المجتمع المدني بأنّه: " عبارة ظلّت مفتاح الفكر السّياسي الأوربي خلال الفترة بين 1750–1850 و حوالي وسط هذه الفترة تمّ تصوّر مفهومي المجتمع المدني والدّولة ككيانين منفصلين".[41]

40– د. محمد أحمد علي مفتي، "مفهوم المجتمع المدني و الدّولة المدنية"، دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الرياض، 1435هـ ص 59.

41 - JOHN KEAN;CIVIL SOCIETYAND THE STATE; EDITION VERSO, LONDON, 1988 , P: JOHN KEAN;CIVIL SOCIETYAND THE STATE; EDITION VERSO, LONDON, 1988 , P:36

غير أنّ هذه المبادرات الجماعيّة الهادفة إلى البناء الإجتماعي ليست وليدة الوقت الحالي ولا يمكن إعتبارها تحت أيّ ظرف من الظروف بأنّها ظاهرة إجتماعية حديثة، أو ينحصر وجودها بمنطقة محدّدة، بل هي وليدة أحداث تاريخيّة مترابطة حديثة، تستلزم على أيّ باحث الوقوف عندها و إعطاءها حقها الوافي من الدّراسة والتحليل، فحسب الأبحاث التي أجريناها أكاديميا، وجدنابأنّ ظهور هذا المصطلح كان مع ظهور الفكر الغربي ، إلاّ أن خروجه إلى الواجهة كان بشكل خاص بعد تحدّي حركة التّضامن العمّالية للنظام في بولندا في نهاية السّبعينات (ضمّت ملايين العمال و المثقفين) و لهذا تحدّث الباحثون عمّا سمّوه بالمجتمع المدني الأوّل و الثّاني ، فالأوّل هو ذلك الذي تبنّته أوربا في القرنين السّابع عشر و الثّامن عشر و الثّاني هو ذلك الذي تبنّته بعض القوى في أوربا الشّرقية كبولندا و أمريكا اللاّتينية، ثمّ الوطن العربي و كان ذلك مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي[42] ، إلا أنّ جذوره في الحقيقة تعود إلى العصر الكلاسيكي مع "أرسطو" الّذى تطرّق إليه في حديثه عن الجماعة المنظّمة في كيان سياسي والتي يقصد بها الدّولة، إلاّ أنّ هذا المفهوم، قد غاب بعد ذلك وبدأ في العودة من جديد مع العديد من المفكّرين والدّارسين لاحقا، أمثال: "توماس الأكويني"، الذي دافع عن المكوّن الجماعاتي للتّجمع السياسي، حيث اعتبر المدينة مجالا للتّواصل،

42– الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية و الممارسة"، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 03، مارس، 1999م، ص 06.

كونها تظمّ الإنسان الّذي اعتبره هو الآخر حيوان سياسي وأهلي بطبيعته الّتي تعكس صورته الإجتماعية وقد كان هذا منطلقا أيضا لظهور مفهوم [43](SOCITEAS)

كانت البدايات الأولى لظهور مصطلح المجتمع المدني من تلك التجارب التي عاشتها البلدان الغربية منذ قرون مضت، حيث لعبت كل من الأنظمة اللّيبرالية و الرأسمالية والعلمانية دورا بارزا في ذلك، حيث انتشر تداول هذا المصطلح في أوربا خلال القرن السّابع عشر مع نشوء الإتّجاهات الديمقراطية التي تولّدت نتيجة الحكم المطلق و نفوذ الكنيسة وهيمنة الإقطاع أنذاك حيث بادرت الطّبقة المتوسّطة (البرجوازية)، إلى خوض صراع تاريخي للفصل بين *المدني* و*الكنيسي*، اللذان كانا كليهما ينتميان إلى وجهة سياسيّة واحدة أنذاك كالإمبراطور أو الملك مثلا،و مع بدء هذه التغيّرات الإجتماعيّة، كان ذلك حافزا للطّبقة البرجوازية للشّروع في الدّفاع عن حقوقها ومصالحها،كما تطرق هيجل في مؤلفه المعنون بـ"مبادئ فلسفة الحق" (1812) إلى مفهوم المجتمع المدني، حيث قال عنه أنّه " يقع بين الأسرة و الدولة و أنّه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات و المؤسسات وتنتظم كلها داخل القانون المدني"[44]

43 عبد القادر العلمي، "المجتمع المدني"، الموقع الإلكتروني:https://www.elalami.net/?p=10398

44– عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية"، سلسلة حوارات القرن جديد، دار الفكر، ط01، دمشق 2003، ص 176

أما من جهته "كارل ماكس" فكان يرى من خلاله تفسيرا واضحا لوجود الصراع الطبقي أنذاك، ليأتي بعد ذلك " أنطونيو غرامشي" (1891–1937) المعروف بنزعته الماركسية، ليبلور رؤيته في كون أن المجتمع المدني يعتبر ساحة للتّنافس الإيديولوجي، فبعد أن عرف نتيجة الرأسمالية في المجتمع إبّان القرنين الـ17 و الـ 18 مستويات جديدة نتيجة الصّراع النّاجم عن النّظام الطّبقي، كان لا بد لهذه الأخيرة أن تجد الحلول المناسبة لذلك الوضع، حفاظا منها على مصالحها أولا وسعيا منها لإعادة الإستقرار في المجتمع ثانيا، كما يرى بأن المجتمع المدني عبارة عن مزيج من مجموعة أفكار بنّاءة ، تتباين قاعدتها بين النقابات ، الأحزاب، المدارس و الكنائس و حتى الصّحافة. و سرعان ما بدأت النّتائج الإيجابية لأدوار و مساعي المجتمع المدني داخل المجتمعات الغربيّة في الظّهور، حتّى باشر العديد من الباحثين، سواء في الغرب أو حتى في العالم العربي إلى دراسته وتحليله و التمعن في أهدافه السّوسيوإجتماعية، لذلك نجد عدّة تعاريف تمّ اقتراحها من طرف هؤلاء و نذكر على سبيل المثال لا الحصر التّعاريف التي وجدناها لأهم الدّارسين و المهتمين بهذا المجال.

2/ . مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين:

إنّ إطلاق مصطلح المجتمع المدني على تلك الهيئات المدنيّة باختلاف أشكالها و بما فيها التّنظيمات الجمعويّة، كان و لا زال يصطدم بعدّة صعوبات، حتّى أنّ هناك من يعتبره غير قابل للتّعريف بشكل مباشر و إنّما هو قابل فقط للدّراسة و التّحليل بسبب السّيرورة الإجتماعية الّتي يهتمّ بها[45] وقد أشار "إهنبرغ" إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني "ضبابي و مطّاط على نحو لا مناصّ منه، بحيث أنّه لايوفّر بسهولة قدرا كبيرا من الدقّة"[46]إلّا أنّ هذه الصّعوبات لن تمنعنا كباحثين من التطرّق إلى مفهوم المجتمع المدني من كل الجوانب التي أمكننا التوصّل إليها.

1- تعريف دومينيك كولاس: (DOMINIQUE COLAS)

يقول بأن المجتمع المدني " يعني الحياة الإجتماعيّة المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بها وبخاصّة الحياة الجمعويّة الّتي تضمن دينامية إقتصاديّة و ثقافيّة وسياسية"[47]

45 محمد الغيلاني، "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة و رهانات الإستقلالية" ، دفاتر وجهة نظر رقم 06، ط 1. 2005، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 05 و 06.

46- جون إهنبرغ، "المجتمع المدني التاريخ النّقدي للفكرة" ، ترجمة د- علي حاكم صالح و د- حسن ناظم، المنظّمة العربية للتّرجمة، بيروت، 2008 ص440 .

47- www.wolton.cnrs.fr/ glossaire/fr glossaire. Societe civil

2- تعريف "برتراند بادي":

يعرّفه بأنّه " كلّ المؤسّسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات و المنافع دون تدخّل أو وساطة من الدّولة"[48]

3- تعريف والزر (welzer):

يرى والزر المجتمع المدني بأنه: " ذلك الفضاء الّذي ينطوي على ضمان الظّروف الكاملة الّتي تكفل الحياة الإجتماعيّة الجديدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا إجتماعيا، يتواصلون فيه و يرتبطون ببعضهم البعض، بغضّ النّظر عن ماهية هذا الشّكل الإجتماعي سواء كان جماعة أو نقابة...إلخ، في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سامٍ ألا و هو حبّ الإجتماع الإنساني"[49]

4- تعريف كريستوفر بيرسن (C. Person):

يقول بأنّه :" هو المجال البعيد عن سلطة الدّولة و الذي يتضمّن بدوره تشكيلة من المؤسّسات الإجتماعية، تنتظم بطريقة ديمقراطية و تنطوي على ضمانات ديمقراطية"[50]

---

[48]- B.Bertrand," Sociologie politique, presses universitaires", Paris, France,1997,p:105

[49]- أحمد حسين حسن، "الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني"، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2000، ص ص50- 51.

[50] - المرجع السابق نفسه، ص 51.

5- تعريف وايت (White):

يقول عنه بأنه: "واسع النّطاق و أنه حيّز من الإتّحادات الإجتماعيّة الوسيطيّة، يجب علينا توضيح علاقته بالدّولة من ناحية و بالمجتمع من ناحية أخرى... و يبقى المجتمع المدني مفهوما مثاليا، ففي الواقع تكون الحدود بين الدّولة والمجتمع المدني غير واضحة في أغلب الأحيان، ربما تلعب الدّولة دورا مهما في تشكيل المجتمع المدني والعكس صحيح وقد يتداخل المجالان التّنظيميان بدرجات مختلفة."[51]

6- تعريف "عبد الغفار شكر":

يرى هذا الأخير بأن المجتمع المدني هو: " مجموعة التّنظيمات التطوعيّة الحرة، الّتي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدّولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الإحترام و التّراضي والتّسامح و الإدارة السّلمية للتنوّع و الإختلاف"[52]

51- مارتينا فيشر، " المجتمع المدني و معالجة النزاعات: التجاذبات و الإمكانيات و التحديات"، ترجمة: يوسف حجازي، د ب ن ، مركز برغوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009، ص 28

52- عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية "، مرجع سابق، ص 37.

7- تعريف "محمد عابد الجابري":

يرى الجابري وجود إختلافات عديدة كما هو واضح في تعريف المجتمع المدني، إلاّ أنّه يشير بأن النّقطة الأساسيّة التي تلتقي عندها كل التّعريفات هي أنّه في البداية و النّهاية هو عبارة عن "مجتمع المدن" و أنّ مؤسّساته تنشأ من خلال تفاعلات النّاس فيما بينهم في المدينة لوضع خطّة نظامية تسير عليها حياتهم الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية فهي إذا: "مؤسّسات إراديّة أو شبه إراديّة، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلّونها أو ينسحبون منها و ذلك على النّقيض تماما من مؤسّسات "المجتمع البدوي" التي هي مؤسسات "طبيعيّة"، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها و لا يستطيع الإنسحاب منها كالقبيلة والطّائفة"[53]

8- تعريف سعد الدّين إبراهيم:

يعرّفه هذا الأخير بأنه: " مجموعة التّنظيمات التطوّعية الحرّة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدّولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيـمو معايير الإحترام و التآخي والتّسامح والإدارة السّلمية للتنـوّع و الإختـلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاّ من

53- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 176، يناير 1993،ص08.

الجمعيّات والروابط و النقابات و الأحزاب والأندية ، أي كل ما هو غير حكومي و كل ما هو غير عائلي أو إرثي."[54]

كما هناك العديد من الدّراسات الأكاديميّة و الجامعيّة التي اتفقت على أن المجتمع المدني هو: " مجموعة التّنظيمات التطوعيّة الحرّة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدّولة، التي لا مجال للإختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعيّة الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترامواالتراضي والتسامح والمشاركة و الإدارة السّلمية للتنوع والإختلاف"[55]

3/ مميّزات المجتمع المدني:

إعتمادا على تعريفات المجتمع المدني سالفة الذّكر، يمكننا إستنتاج العديد من الأهداف النّبيلة التي لأجلها يتم تكوين مجتمع مدني متحضر، مقوّماته الجوهرية تصب في هدف الإرتقاء بالمجتمع والأفراد تحت ظلّ عاملين أساسيين هما: الدّيمقراطية و السّلم، لذلك

54– اماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 03، 1999، ص 97.

55– عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية"، مرجع سابق، ص 43.

فإنّ تحقيق تلك الأهداف السّامية لن يتأتّى إلاّ إذا تميّز المجتمع المدني بخصائص معيّنة، كما هو مبيّن أدناه:

3-1 الطّوعيّـــة:

يأتي هذا المفهوم من كلمة التطوع أو الطّواعية، ليدل ذلك على أنّ هذه التنظيمات بكل ما تحمله من أهداف و قيم، إنما جاءت بناءا فقط على رغبة أصحابها المشتركة و ذلك بكامل حرّيتهم و إرادتهم في القيام بتلك النّشاطات، بعيدا كلّ البعد عن أي شكل من أشكال الضّغط الخارجي ، بما في ذلك إمكانيّة أنها قد تكون فُرضت من طرف جهة معينة أو تنفيذا لأوامر الجهة الحاكمة أو حتى ذوي النّفوذ وعادة ما يكون ذلك ناتجا عن إحساس أولئك الأفراد بغريزة انتمائهم لذات المجتمع حيث يتأثّرون سلبا و إيجابا بكل أحداثه، الأمر الذي يولّد لديهم الإحساس بالمسؤولية تجـاهه و بالتالي الرّغبة في خلق طريقة فعّالة، يُسهمون من خلالها في الدّفاع عنه بعيدا عن أي ضغوطات سياسية أو خلافها، خدمة للصالح العام و التوصّل في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج إيجابيّة بعد تحيين العمل المشتركو عودته بالفائدة على المجتمع ككل.

3-2 عدم الإنتماء إلى السّلطة الحاكمة:

المقصود بذلك أن تكون تتميز بالإستقلاليّة التامّة عن الدّولة و أن لا تسخّر لها، لا من قريب و لا من بعيد في خدمة أهدافها السّياسية، لذلك تسمى جمعيّات المجتمع المدني في الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصّصة بالمنظّمات غير الحكوميّة و يختصر إسمها بـ:(O.N.G)، هذه الأخيرة و بناءا على مختلف القراءات التي تعرضنا لها، فإنّنا نرى عدم وجود تعريف موحّد لها نظرا لاختلاف الزوايا التي يراها منها ذوي الإختصاص، فمنهم من يعرّفها بأنها: " الجماعات النّوعية أو الطوعية أو التضامنية التي تعمل على تعبئة أوسع عضوية ممكنة حول هدف يتطلب التمكين لتحقيقه و تتخذ شكل جمعيات أو مراكز في ظل بعض القوانين الموجودة"[56]، بينما جاء في تعريف البنك الدّولي لها بأنها: "مؤسّسات وجماعات متنوعة الإهتمامات مستقلّة كليّا أو جزئيّا عن الحكومات و تتّسم بالعمل الإنساني والتّعاون وليس لها أهداف تجاريّة" [57].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ إستقلاليّة المجتمع المدني عن الدولة لا يقابلها بتاتا مفهوم النّقيض أو الخصم و إنما المغزى من ذلك، أن علاقته بها لا يجب أن تكون مبنيّة على

56"المجتمع المدني و سياسة الإفقار في العالم العربي"، مركز البحوث العربية، تونس، ميرين للنشر و التوزيع، ط01، 2002 ص 44

57- شهيدة الباز، "دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية ، دار الأمن للطباعة و النشر و التوزيع "، مصر مجلد 03، سنة 2000، ص 60.

التبعيّة، إذ في أحيان كثيرة لا بدّ و أن تكون هناك علاقة شراكة و تعاون بين الجهتين وهذا الأسلوب لن يتأتّى إلاّ في وسط ديمقراطي ، أي أن تكون الدّولة في حدّ ذاتها تتمتع بالدّيمقراطية وأن يكون شعارها الشّفافيّة و يكون الشّعب مصدر السّلطات و الكلّ منطو تحت سيادةالقانون، أمّا إذا كان عكس ذلك فإن المجتمع المدني إن وجد سيمثل قوة مُعارضة ، الأمر الذي قد يزيد في أحيان كثيرة من تأزّم الأمور داخل المجتمع .

3-3 التنظيـــــــــم:

معروف أن هيئات المجتمع المدني تتأسّس بناءا على حريّة أفراد معيّنين غاياتهم تقديم الخدمات النّفعيّة للمجتمع الّذي ينتمون إليه كما سبق و أشرنا، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أو يشير إلى وجود العشوائية في بنائها أو القيام بمهامها ، بل هي تخضع إلى قوانين معيّنة تفتح لها المجال في حريّة التّأسيس من جهة وتخضع لها في المهام المنوطة بها من جهة أخرى، الأمر الذي بات يميّزها عمّا عرفته سابقا المجتمعات العربيّة الإسلامية و التي كانت تُعرف بالقبيلة والعشيرة والزّاوية[58]

3-4 خدمة المصلحة العامة:

58-www.elalami.net

هو الهدف الرّئيسي الّذي لأجله تنشأ وتتأسّس هيئات المجتمع المدني إذ يجب أن تجعل كلّ خدماتها موجهة لفائدة المجتمع و إن لم تكن لكله ، فلا يجب أن يقل عن فئة معيّنة تستهدفها هذه المنظّمات من حيث تقديم مختلف الخدمات الإنسانية والإجتماعيّة، تخدمها في جانب معيّن أو عدّة جوانب.

كما توجد العديد من الحالات الّتي بإمكان المجتمع المدني أن يعني بها، سيما إذا كان المجتمع يعيش أيّ حالة من حالات عدم توازن، فبإمكانه أن يعمل مثلا على رعاية أشخاص معاقين أو معوزين أو أن يهتم بالطفولة سواء المسعفة أو الجانحة و يحميها من كل الأخطار الإجتماعيّة التي قد يكون لها انعكاسات سلبيّة في كبرهم وبالأخص في مرحلة مراهقتهم و شبابهم، أن يحارب الأمية و يعمل على نشر العلم داخل أوساط معيّنة، كتلك الأوساط الرّيفية المعروفة بعدم تبنّيها لفكرة التّعليم و ينشر الإهتمام بقضايا المرأة ويحميها من العنف بمختلف أشكاله و حتى التهميش وأيضا المحافظة عل القوّة الشبّانية من خلال متابعة تطلّعات الشباب ومساعدتهم قدر الإمكان من تحقيق آمالهم خاصّة من خلال خلق مناصب شغل لهم، حتى يكونوا هم أيضا عناصر فاعلة في المجتمع، أيضا العمل على النّهوض بالثقافات الشعبية و الفنون و توسيع الجهود في المحافظة على الهويّة الوطنية و ترسيخ

مقوّماتها إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر قيم المواطنة ومحاربة كل أشكال التهميش الإجتماعي و الفقر قدر الإمكان.

حتى البيئة التي تحتضن المجتمع، هي الأخرى يجب أن تحض بنصيبها في أن تخلق لها أفكار جديدة من شأنها المحافظة عليها و حمايتها من التّخريب و الإهمال واللاّمباالة، إلى جانب ضرورة الإهتمام بجانب الرّياضات وحتّى التّرفيه وبذلك تبقى المجالات عديدة و متنوّعة التي بإمكان المجتمع المدني الإشتغال بها لدفع وتيرة التنمية الإجتماعية إلى الأمام و الإرتقاء بكل مستوياته وأن يكون بعيدا كل البعد في ذلك عن السّعي وراء المصالح الذاتيّة، على غرار التّجارة أو الربح أو الطموح في الوصول إلى السلطة.

3-5 عدم السعي إلى السّلطـة:

قد يكون هدف الوصول إلى السلطة هو المُبتغى الأساسي للعديد من الأفراد أو حتى الجهات الفاعلة في المجتمع، و قد يتم اتّخاذ العديد من الطّرقو الأساليب الشّرعية أو غير الشّرعية فقط لبلوغ هذه الغاية، فالكثير من الأهداف التي سطّرها المجتمع المدني، قد تكون في جوهرها منتقدة للعديد من الأعمال الحكوميّة، قصد الوصول إلى خدمة المصلحة العامة للمجتمع، إلاّ أنّ ذلك لا يعني بالضّرورة سعي هذه الأخيرة في الوصول إلى السّلطة، عكس ما نجد عليه واقع الأحزاب السياسية. وفي هذا الجانب، نشير إلى أنّ هناك من يعتبر

الأحزاب السياسية جزءا من المجتمع المدني، لذلك يجدر التّنويه إلى أن الأحزاب السياسية تعمل على مبدأ التّنافس في البرامج التي تخدم مختلف مجالات الصالح العام مع نظيراتها، كما تقوم قبل تنفيذها بعرضها على الرأي العام لكسب ثقتهم التي هي مطلب أساسي في الوصول إلى السّلطة، في حين أنّ أيّ هيئة من هيئات المجتمع المدني لا تسعى إلى التدخل في كافّة المجالات، بل تهتم بالعمل على جانب معين و لا تسعى في الدّخول إلى أي منافسة سياسيّة من شأنها إيصالها إلى السلطة كتلك المنافسات الإنتخابية التي تعرف و تتميّز بها كل الأحزاب السياسيّة.

3-6 الأسلوب السّلمي في التعامل:

يتوجب على منظّمات المجتمع المدني عدم اللّجوء إلى أي شكل من أشكال العنف في تحقيق أهدافها، فهي من جهة تتمتع بحق الإحتجاج على سياسة معينة في مجال ما، كالحق في مواجهة أي ظاهرة سلبيّة سبق و أن تبنّاها المجتمع والحقّ في الضّغط على أيّ جهة بهدف خدمة الصّالح العام و من جهة أخرى، فهي ملزمة بأن تُمارس هذه الحقوق والضّغوطات بشكل سلمي، يُلمّ بكل معاني التحضّر ويعكس صورته الحقيقية في التزامه بتلك القيم والمعايير الرّامية إلى التسامح و تقبل المنافسة والإختلاف في الأفكار والمرونة في حل

الخلافات والصراعات[59]، لأن مفهومه كمجتمع مدني يعني في بادئ الأمر، المساهمة في تهذيب السّلوك العام، لذلك يتوجب عليه أن يكون مثالا يُقتدى به، من خلال الإرتقاء بأساليبه في التّعامل مع الجهات التي يرفع إليها مطالبه ، و ذلك بالإعتماد على عدّة طرق كالحوار البنّاء مع الجهات المعنية و إبداء الرّأي بكل شفافيّة وتحضّر وحتى اللّجوء إلى مختلف وسائل الإعلام والإتصال لتوضيح وجهات نظرها و التي نلاحظ في السّنوات الأخيرة بأنّ إهتمامها هي الأخرى قد تزايد بها من خلال فتح فضاءات إعلامية لها في هذا المجال.

لذلك فالمجتمع المدني، مهما كان نوع أهدافه المُعلنة، يتوجب عليه أن يعمل على تهذيب المجتمع لا ترهيبه و يعمل على نشر قيم التضامن و التسامح كما سبق و أشرنا و أن لا يُسهم بأيّ شكل من الأشكال في زرع الحقد و الكراهيّة بين الأفراد فيما بينهم أو بينهم و بين الجهة الحاكمة أو السّلطة بشكل عام.و أيّ تنظيمات تخالف هذه المبادئ، فيستحيل إدراجها ضمن هيئات المجتمع المدني، لأنها تكون بذلك معارضة لأمن و استقرار المجتمع و بالتالي فهي ضدّ مضمون الأهداف النبيلة التي أخذتها هذه المؤسسات على عاتقها.

4/ الوطن العربي و تبنّيه للمجتمع المدني كمفهوم جديد:

59– .د.ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، العدد:98 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73484

لقد وصل المجتمع المدني إلى البلدان العربية والوطن العربي كمصطلح جاهز، شأنه في ذلك شأن الدّيمقراطية، فهو مفهوم يعود إلى القرن السّابع عشر في أوربا ، إذ كانت التصوّرات الأولى له هي الدّولة ، بعد أن كان مفهومه يعني المجتمع الطّبيعي و هو ذلك المجتمع الّذي يعيش بدون تنظيم سياسي(أي بدون دولة) وقد سمّاه الفلاسفة خلال تلك الفترة بالحالة الإفتراضيّة لما قبل الدّولة[60].

فالمجتمع السّياسي المنظّم يفرض ما يصنعه الإنسان، خلافا لانتماءاته الطّبيعية كالأسرة والقبيلة والعشيرة و هنا إستعمل علماء الإجتماع مصطلحات عديدة تختلف عن تلك التي استخدمها الفلاسفة كالجماعة والتي هي مؤسسة عضويّة، يولد فيها الإنسان ولا يختارها ويغلب عليها الطّابع الإنتمائي الجماعي على تلك الإستقلاليّة الفرديّة، في حين جاء مفهوم المجتمع، ليدل على أفراد أحرار متعاقدين داخل تلك الجماعة.

مرّ المجتمع المدني بعدّة تصوّرات ليكون بداية بالنّظام الرّأسمالي البرجوازي الّذي يعتمد على العمل المأجور بدل الزراعة، بداية من هولندا وإنجلترا، كنوع من الإقتصاد في القرن السّابع عشر والثامن عشر والّذي لا زال يمتد إلى عصرنا الحالي بمفهومه وشكله الجديدين المتمثلين في ذلك الفرد الذي يقوم و يؤدي عمل معين، يستلم في مقابله أجرا

---

[60]– يحيى صهيب، "مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي": https://arabi21.com/story/803039

ويطلق عليه مصطلح "الموظّف"، فمع النظام الرأسمالي، بدأ يظهر المجتمع الإقتصادي الذي يُنتج بآلياته الخاصّة بعيدا عن تلك الآليّات المتعلقة بالدّولة و من هنا بدأ الفصل بين المجتـمع و الدولة، حيث عُرف على هذا الأساس، بأنّ المجتمع المدني هو ذلك المجتمع القادر على إنتاج آليّاته بمعزل عن آليّات العنف التابعة للدولة .

أما التصوّر الثاني، فقد جاء نتيجة حدوث العديد من التمايزات التاريخية في الكيان الإجتماعي، الأمر الذي فرض على المختصين وجوب وضع تحديد أكثر لمفهوم المجتمع المدني، حيث نشأت فكرة جدلية مفادها التمييز بين مجتمع فيه تلك الأحزاب والنقابات و الطوائف...إلخ و بين أن يكون المجتمع المدني هو القائم بالذات من كل المجتمع على أساس هذه الإتّحادات الطوعيّة.

ثمّ جاءت مرحلة أخرى، نادت بوجوب فصل الأحزاب عن المجتمع المدني لارتباطها بالسّلطة والحكم و الإكتفاء بالإتّحادات و الجمعيات و تسميتها بالمجتمع المدني، ثمّ تبلور المجتمع المدني كنتاج للفكر الغربي في القرن الـ19، إلّا أنّ الدّول العربية وبعد أن لاحظت الدور الإجتماعي البارز الذي بات يلعبه هذا الأخير، عمدت هي الأخرى إلى تبنّي فكرة إنشاء مجتمع مدني خاصّ بها ، تُوكل له مهام الرّعاية الإجتماعية للمواطن كأسلوب جديد في التّغيير، للإرتقاء بكل مجالات الحياة، بعيدا عن الأدوار الرئيسية التي تلعبها الدولة، وقد

وصل فهم المجتمع المدني على أنه إتّحادات طوعيّة إلى مجتمعاتنا العربيّة فقط في العقود الأخيرة، وبالتالي فإنّ وصوله إلينا كان متأخرا مقارنة بالمجتمعات الغربيّة، التي فهمت ذلك قبلنا بفترة زمنية طويلة والتي توصّلت إليها بعد تاريخ طويل من جملة أفكـار ذات معنى إجتمـاعي جديـد، كالأفراد الأحرار وفصل الدّولة عن المجتمع و غيرها من الأفكار التي تولّدت عنها عمليات تطوّر فكري، نتجت عنها ما بات يعرف اليوم بالإتحـادات والجمعيات والتي يراها العديد من ذوي الإختصاص أنها لوحدها فقط لاتعكس المفهوم الفعلي للمجتمع المدني.

من المعروف عن المجتمعات العربيّة، أنّها تختلف عن بعضها البعض من مجتمع لآخر، أي من بلد لآخر و قد نجد حتى في المجتمع الواحد عدة إختلافات سواء في الأفكار أو القيم أو غيرها، لذلك تختلف درجة تأثير المجتمع المدني عليها من بيئة لأخرى وحسب تركيبة هذا المجتمع ودرجة التطوّر التي بلغها خاصة على مستوى مفهوم المواطنة والفرد واقتصاد السوق، القادر على إنتاج نفسه خارج الدولة ومدى سيطرة العلاقات التّعاقديّة بين الأفراد على انتماآتهم الطّبيعيّة، الأمر الذي يدل على أنّ الدّولة القوية لابدّ أن يقابلها مجتمع مدني قويوالعكس بالعكس، بمعنى أن القوّة هنا تكمن في وجود تلك العلاقة التفاعليّة بين الجهتين ، الرّامية كلاهما إلى خدمة الوطن و المواطن، و نظرا للأهميّة البالغة التي أولتها

الدّول العربيّة إلى المجتمع المدني، فقد تمّ في هذا الصّدد عقد العديد من المؤتمرات حوله، على غرار المؤتمر الذي انعقد في القاهرة حول "غرامشي و قضايا المجتمع المدني" سنة 1990 وقبله مؤتمر أغادير بالمغرب سنة 1989 والّذي عقدته جمعية "علم الإجتماع العربي"، كما قامت بيروت أيضا سنة 1992 ، باحتضان مؤتمر آخر "حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية" و الّذي عقده مركز دراسات الوحدة العربيّة [61]إلاّ أن الظّروف العسيرة التي عرفتها الأقطار العربيّة خاصة خلال فترة التسعينيات حالت دون أن يتمكن المجتمع المدني من البروز أنذاك.

5/ معوقات المجتمع المدني في الوطن العربي:

بعد أن لاحظت الدّول العربية الدور الإجتماعي البارز، الذي بات يلعبه المجتمع المدني ، عمدت هي الأخرى إلى تبنّي فكرة إنشاء مجتمع مدني خاصّ بها ، تُوكل له مهام الرّعاية الإجتماعية للمواطن كأسلوب جديد في التّغيير، للإرتقاء بكل مجالات الحياة، بعيدا عن الأدوار الرئيسية التي تلعبها الدولة، وقد وصل فهم المجتمع المدني على أنه إتّحادات طوعيّة إلى مجتمعاتنا العربيّة فقط في العقود الأخيرة، مما يجعل وصوله إلينا متأخرا مقارنة بالمجتمعات الغربيّة التي فهمت ذلك قبلنا بفترة زمنية طويلة و التي توصّلت إليها بعد

61– حليم بركات، "المجتمع المدني المعاصر"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2008، ص 599.

تاريخ طويل من جملة أفكـار ذات معنى إجتمـاعي جديـد، كالأفراد الأحرار وفصل الدّولة عن المجتمع و غيرها من الأفكار التي تولّدت عنها عمليات تطوّر فكري نتجت عنها ما بات يعرف اليوم بالإتحـادات و الجمعيات والتي يراها العديد من ذوي الإختصاص أنها لوحدها فقط لاتمثل المجتمع المدني.

كما لا يمكننا إغفال حقيقة أن المجتمع المدني في الوطن العربي يعرف صعوبات في تجسيد الأدوار المنوطة به داخل المجتمع، نتيجة الأبحاث المحدودة حوله والّتي تعود لعدة أسباب أهمّها: عدم قيام ممثلي المجتمع المدني بتحضير كاف فيما يختص بتعريف أدوارهم داخل المجتمع وربطها بعمليّات التحوّل الإجتماعي وكيفية تفاعل هذا الدور مع هذا التحول[62]لذلك تتحدد المعوقات أمام تطوير دور المجتمع المدني في العالم العربي إلى ثلاث مستويات رئيسية حسبما جاء به الدكتور "كامل مهنا" وهي[63]:

62- د. كامل مهنا، تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، القاهرة، 12-13 مارس 2008، راجع الموقع الإلكتروني http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3136

63- المرجع السابق نفسه.

1 – على مستوى الصّعيد العام:

تحكمها عدة عوامل كغياب الرّؤية الواضحة في الدّور الأساسي المنوط بالمجتمع المدني، إلى جانب طُغيان ثقافة الإنقسام مما يُبعثر الجهود الفعّالة وكذا إعتماد أساليب النّقد المتواصل، خاصة السّلبي و الهدّام منها، ضف إلى هيمنة الفرد أو ما يعرف عادة بالBOSSEأي الرئيس و بالتالي غياب لروح العمل الجماعي ضمن فريق واحد و أخيرا وجود هُوة بين ما نقوله و ما نفعله.

1- على مستوى صعيد بُنى المجتمع المدني:

- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة.
- عمل فردي و غياب روح الفريق داخل هذه المنظّمات.
- التميّز بالذاتية داخل كل هيئة في التعاطي مع الآخرين.
- صعوبة الإنتقال من الخدمات إلى التنمية.
- تراجع المساعدات المالية.

2- معوقات تتعلق بالأنظمة و الحكومات:

- غياب الدّيمقراطية السيّاسية و المجتمعيّة.
- تقليص المشاركة الأهليّة و الشعبيّة في إدارة المجتمع و صنع القرار السّياسي.

- **بيروقراطية الدّولة وعدم قيامها بمسؤولياتها إزاء متطلبات واحتياجات المواطن.**
- **المركزيّة و سيادة منطق الإستبداد الأبوي و السّياسي و التي تؤدي إلى مصادرة العمل المدني وتقليصه.**
- **التّشريعات التي تعوق دور الفرد و المجتمع و تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة تشريعات الجمعيّات و منظمات المجتمع المدني.**

6- مكـانـة المجتمع المدني في الجزائر :

يري المختصين في المجال الجمعوي، أنه كان بإمكان هذا الأخير نيل الحظّ الوافر له في المجتمعات العربيّة خلال فترة السّبعينات، لولا وتيرة العنف التي ما فتأت أنتتزايد بعد ذلك خاصة في المجتمع الجزائري، الأمر الذي أدّى بهذا المشروع إلى الفشل[64]

لقد بدأت بوادر هذا المفهوم في الظهور داخل المجتمع الجزائري عندما بدأ النّظام السياسي في ثمانينات القرن الماضي يشهد عدة مشاكل على المستوى الإقتصادي والمؤسساتي، كون الدولة كانت هي المسير الوحيد ليس فقط في المجال السياسي، بل أيضا في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي فإن السّلطة السياسية أنذاك هي التي روّجت لهذا المفهوم إعلاميا، بهدف جعله طوق نجاة للمرور إلى مرحلة إنتقالية والخروج من الأزمة

64-لطروش بلقاسم، "الإتصال و تفعيل النشاط الجمعوي في الجزائر"، دراسة ميدانية حول الجمعيات الناشطة في ولاية مستغانم، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، كلية العلوم الإجتماعية، 2010_2011، ص 44.

السياسية والإقتصادية التي كان يعرفها نظام الحزب الواحد، وهنا نستنتج بأن ظهور المجتمع المدني في الجزائر لم يكن نتيجة مطالب شعبية ، بقدر ما كان نتيجة حاجة سياسية أنذاك.

كما كانت لأحداث أكتوبر 1988 يدا مباشرة في خلق حراك إجتماعي متميّز داخل المجتمع الجزائري، الأمر الّذي ساهم بشكل فعّال في بروز المجتمع المدني الذي لأعطي له بعدا إجتماعيا، خاصة بعدالسّماح للتعددية الحزبية بأن يكون لها مكانا في الجزائر سنة 1989 وهذا بعد أن كانت تتبنّى سياسة الحزب الواحد،لكن سرعان ما بدأت الإنتكاسات في الحدوث بداية من 1992، الأمر الّذي زعزع مسار عجلة الدّيمقراطية التي كانت الجزائر قد بدأت السّير فيها وأدخلتها في إختلالات إجتماعية، سيّاسية و إقتصادية كبيرة، وجد المجتمع الجزائري نفسه مُجبرا على التعايش معها لمدة زادت عن عشر سنوات مريرة سجّلها التاريخ بحبر من دم لازالت آثارها إلى غاية يومنا (محاولات إصلاح عديدة) وقد دفعت هذه الظّروف بالحكومة الجزائرية إلى تعديل دستورها سنة 1996 والّذي كان مفاده منع إنشاء الأحزاب ذات الطّابعين الديني و الجهوي[65] ، كان هذا من جهة و من جهة أخرى فقد انسحب المجتمع المدني من التدخل في المجالين الإقتصادي والسّياسي للبلاد و بالتّالي

---

65 ـ إسماعيل قيرة و آخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 2009، ص 305

فلم يتمكن من القيام بأدواره المكمّلة لدور الدولة في هذه الفترة الصّعبة، الأمر الذي كان عائقا أمامه من أن يكون له دور بارز في بناء مجتمع سليم ومتكامل[66]

ورغم التزايد المستمر لعدد الجمعيات الهائل في الجزائر وهو الأمر الذي يُترجم تنامي الوعي بأهمية المجتمع المدني بما فيه الجمعيات، إلا أنّ ذلك لم يحد من العراقيل التي تعترض سبيلها، مما يؤدي إلى التقليل من فعاليتها في تحقيق أهدافها، فأول ما يقف حجر عثرة أمامها هو تلك الإجراءات الإدارية والقوانين التي تلزم الجمعيات بعدم مباشرة نشاطاتها قبل فترة ستون يوما من إيداع طلبها وانتظار إما القبول أو الرفض وفي أحيان كثيرة يتم تجاهل الطلب أو المماطلة في الرد.

تتميز طبيعة العمل الجمعوي بالإستقلالية عن السلطة ، الأمر الذي في أحيان كثيرة يتعارض مع بعض قراراتها، لذلك فقد أصبحت العلاقة بين الطرفين تتميّز بالتوتر والتصادم وعدم الثقة، وذلك في ظل المحاولات المستمرة للدولة لاستدراج الجمعيات وإخضاعها إلى سياستها وهو الأمر الذي يعارض مبادئ المجتمع المدني عموما القائم على الإستقلالية، ومن أبرز العراقيل أيضا التي تقف أمام العمل الجمعوي في الجزائر هو قلة التمويل الذي تتلقاه من الدولة والسلطات المحلية واعتمادها في غالب الأحيان على الوصايا

66 – محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها و طبيعة تطورها"، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، 17، جوان 2007، ص 134

والهبات فقط لبلوغ أهدافها ولكن إذا كان برنامج العمل الجمعوي يتم تسطيره وفق إستراتيجية مدروسة تعود عليه بالربح المادّي، فهنا تصبح العائدات التي تدرّها الجمعيات هي أهم مورد مادّي لها يُعاد إستثماره في الأهداف التي تخدمها ، لذلك وفي حالة إهمال العمل الجمعوي إلى تسطير برنامج قوي يؤهلها للحصول على هذا العائد المادي واكتفائها بالهبات و دعم الدولة فقط، فإنها ستجد نفسها تتخبّط في مشاكل مادية تؤثّر على طريقة التسيير، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى نتيجة حتمية وهي الفشل في القيام بالمهام وبالتالي عدم بلوغ الأهداف، كما أنه وحتى تقوم الجمعيات بمهامها بعيدا عن الضغوطات المالية التي تتعرض لها، فالأجدر أن تكون هناك تخفيضات يتم تحديدها بسيادة القانون و تتعلق مثلا بالإيجار واستهلاك الطاقة إلى جانب التخلي عن تلك الرقابة الصارمة على التمويل الأجنبي الذي تتلقاه، إذ يتم ضياعه في أحيان كثيرة بسبب الشروط الموضوعة لذلك. ونحن هنا لا نشجع إلى رفع هذه الرقابة بشكل تام ولكن الإكتفاء بأن تكون في حدود المعقول.

من ناحية أخرى ورغم الإنفتاح على مختلف مظاهر العولمة التي تشمل حتى النشاطات الجمعوية في المجتمعات المتقدمة، إلا أننا نلاحظ أنه لا زال المجتمع الجزائري يتميز بالإفتقار إلى الثقافة الجمعوية بالشكل المطلوب، فالعمل الجمعوي يتطلب الحنكة والإمتياز في التسيير والقدرة على فتح قنوات التواصل مع مختلف الأطراف وهذه الميزات

يجب توفرها في كل الأعضاء، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفاعلية القصوى والمرجوة من تحقيق الأهداف التي يخدمها العمل الجمعوي والمجتمع المدني بشكل عام، لذلك فإنّ غياب التكوين الجمعوي الذي تفتقر إليه الجزائر هو السبب الرئيسي في عدم الخروج من النطاق التقليدي الذي تعرفه جمعياتنا إذ تتمثل عادة في شخص رئيسها فقط وبرنامج روتيني يُعاد ويُكرر.

كما لا يكمن للمجتمع المدني أن يلعب دوره الوسائطي بين الأفراد والدولة إلا إذا كان أعضاؤه يمتازون بنسبة عالية من الوعي الثقافي والمعرفة السياسية بكل ما يحدث في البلاد، لذلك فإنّ النخبة الواعية هي الأكثر تأهيلا للقيام بالأدوار الجمعوية سواءا كانت قيادية أو دون ذلك والإعتماد على المبدأ التطوعي قبل كل شيء، لذلك فإن شئنا أم أبينا، فإنّ غياب النخب في العمل الجمعوي والمجتمع المدني عموما، هو بمثابة ثغرة كبيرة لم يتم بعد إستيعاب تأثيرها السلبي على المردود الجمعوي في المجتمع الجزائري ، شريطة أن تكون هذه الأخيرة ذات كفاءة، لذلك سبق وأشرنا إلى ما أسميناه بالتكوين الجمعوي وذلك رغم حيازة الأعضاء و الرؤساء على مستوى تعليمي عالي.

كذلك نجد بأنّ العديد من الجمعيات في الجزائر تشتكي من غياب روح العمل الجماعي، ففي حالات كثيرة يتم حلّ الجمعية بإرادة أعضائها، بسبب عدم بلوغ الأهداف التي

لأجلها خُلقت وعادة ما يكون وراء هذا الفشل، نشوء صراعات داخلية بين الأعضاء المؤسسين حول القرارات و التسيير، مما يؤثر على مبدأ العمل التطوعي، فتتلاشى تلك القيم وبالتالي فبدل أن تهتم الجمعية بتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع فإنها تجد نفسها تتخبط في مشاكل ، ما كانت لتكون لو أن هذا الكيان الجمعوي تبناه منذ البداية النخبة المثقفة المُؤطّرَة والمتشبعة بروح المواطنة والولاء لخدمة المجتمع والصالح العام.

رغم كل هذه النقائص إلاّ أنّنا نلاحظ أنه في السّنوات الأخيرة أوليت عناية خاصة بالمجتمع المدني في الجزائر لما التُمس فيه من أهداف إجتماعيّة بنّاءة ونشير في هذا السّياق أنه في سنة 2014 تم تأسيس "المنظمة الوطنيّة لترقية المجتمع المدني" وهي منظّمة مدنية مستقلّة ، شعارها العمل، العدل، التّضامن، تمّ اعتمادها من طرف وزارة الداخلية والجماعاتالمحلية بتاريخ: 2014/12/08 تحت رقم: 40/م.ع.ج.ع.ش.ق/م.ح.ج/14 تعتمد على أهداف و مبادئ ثورة نوفمبر 1954 و تستمد توجيهاتها من انشغلات المواطن الجزائري في إطار الثوابت والقيم الوطنية و العمل على توفير شروط الإزدهار ، كما أُسّست أيضا "المنظمةالوطنية للمجتمع المدني لترقية المواطنة"، بالإعتماد الوزاري رقم: 07/م.ع.ح.ش.ق/م.ح.ج/م.ف.ج/14، المؤرخ في: 2015/01/18 عن وزارة الدّاخلية والجماعات المحلية أيضا و هي منظمة وطنيّة ذات طابع إجتماعي، إنساني و خيري، من أبرز

أهدافها : تقديم المساهمة في التفكير، الإتصال، الإقتراح، التنسيق و الشّراكة مع السلطات العموميّة في الأُطر القانونية و العمل على ترقيّة المواطنة في المجتمع.

7 / المراحل التّاريخية للحركات الجمعويّة في الجزائر :

بما أننا في هذه الدّراسة نتحدث فقط عن الجمعيّات كأحد مؤسّسات المجتمع المدني والتي يعرّفها حسن ملحم بأنها: " الإتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أونشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي"[67] ، فسنتطرق إلى تحديد المراحل التي مرّ بها ظهور هذه الأخيرة في الجزائر إلى مرحلتين أساسيّتين هما، المرحلة الإستعماريّة ومرحلة مابعد الإستقلال[68]

7-1 المرحلة الإستعمارية:

لقد تنوّع ظهور العديد من أشكال التّنظيمات غير الحكوميّة في مطلع القرن العشرين وهذا لتولّد الحاجة الإجتماعيّة لها أنداك، سيما ظاهرة الإستعمار، إلاّ أنّ الطّابع

67– حسن ملحم، "نظرية الحريات العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1981، ص 75.

68. عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، الجزائر، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، عدد 28، جوان، 2005، ص25.

الجمعوي فيها كان يقتصر شكله على طابع تقليدي ديني كالزّوايا التي كانت تهدف إلى خدمة الجانب الخيري في المجتمع.

ففي سنة 1901، فُتح المجال أمام إنشاء الجمعيّات في الجزائر رغم الظّروف السائدة أنداك، إلاّ أنها سرعان ما تميزت بالإختلاط، حيث أصبحت جزائرية و أوربية في آن واحد، لتُصبح بعد فترة من الزّمن ذات طابع أهلي، مسلم تُناظل في سبيل هدف واحد هو رفض الكيان الفرنسي على أرض الجزائر، لتتّجه جهودها نحو العمل السّياسي الهادف إلى خلق الوعي لدى الفرد الجزائري، رغم المساعي الفرنسية في طمس معالم الهوية الجزائرية وتركه في غياهب الجهل والأميّة ومن أبرز هذه الإتجاهات نذكر "نجم شمال إفريقيا" و"جمعيّة العلماء المسلمين".

7-2 مرحلة ما بعد الإستقلال:

لقد كان الطّابع الإشتراكي هو الغالب على المجتمع الجزائري بعد استرجاع السّيادة الوطنية، الأمر الدي أوكل للدولة القيام بكل المهام التنمويّة باختلاف أشكالها ، ليتولد في مقابل ذلك فشل ذريع في تأسيس منظّمات غير حكومية و بالتالي نتج إختلال في المسار التنموي للبلاد[69]، فقد كانت الدّولة هي المسؤول الوحيد و المباشر الّذي يحق لها قانونا

69- لطروش بلقاسم، "الإتصال و تفعيل النشاط الجمعوي في الجزائر"، مرجع سابق، ص53.

الولوج إلى مختلف القطاعات التنمويّة، مراعاة منها للمصلحة العامة للبلاد[70] وفي هذا السياق فقد عرفت البلاد فترتين متزامنتين ولّدتها الإرادة السياسيّة في ظل ظروف إنتقالية كانت تمر بها أنذاك[71] .

❖ الفترة ما بين 1962-1989:

حيث نصت المادة 19 من دستور 1963، الذي كان أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، على الحرية في تكوين الجمعيات، إلاّ أن الأمور لم تتغير في ظاهرها إلى غاية 1970، بعد أن تم إصدار الأمر رقم: 71/79 المؤرخ في: 1971/09/03، ضمن أوّل تشريع جزائري و الذي من خلاله تمّ تحدّي الضوابط اللاّزمة والإجراءات العامّة في إنشاء الحركة الجمعويّة في الجزائر لكن بشكل محدود[*]و بعد أن كان موقف النّظام واضحا فيما يخص التمسّك بمبادئ حقوق الإنسان، فقد تمّ الإعلان بشكل رسمي سنة 1986 عن السّماح بقيام هيئة تتكفل بهذا الجانب –حقوق الإنسان– لتتمّ نشأة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، إلاّ أنّ أحداث أكتوبر 1988 الّتي تولّدت نتيجة الظّروف المعيشيّة الصّعبة الّتي لم تتقبّلها فئة معتبرة من الشّعب، كان لها أثرا بارزا في قلب العديد من الموازين حيث تمّت

70. عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 26.

71. قريد سمير، "نشأة الحركة الجمعوية و تطورها، الجزائر"، جامعة عنابة، مجلة إنسانيات، 2009، ص 48.

*– تمثلت محدودية الحركات الجمعوية في منع قيام أي جمعية تمس بالإختيارات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

المصادقة على التعدّدية الحزبية من خلال دستور 1989 و الّذي إعترف في مادته الـ40 بالحق في تأسيس جمعيّات سياسية.

❖ الفترة بعد 1990:

شهدت هذه الفترة إنشراح محسوس للنّشاط الجمعوي نتيجة إلغاء تلك القيود القانونية التي كانت تحدد شروطها من خلال قانون 04 ديسمبر لنفس السنة وهذا راجع إلى كلّ من الظّروف السياسية والتي تمثلت في رفع الطّابع الإشتراكي على الواجهتين الإقتصادّية والإجتماعية، كما تولّد ذلك الوعي لدى الأفراد بمطالبتهم لمختلف حقوقهم، إلى جانب تغيّر الظروف الإقتصادية ، بعد أن تراجع دور الدّولة في تدعيم القطاعات الإقتصادية[72]، وقد عرفت الجزائر لاحقا، إصلاحات كبيرة حول الحياة الجمعوية، من خلال تعديل الدستور سنة 1996 والذي جاء بالمواد التالية:

- **المادة 33: حق الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسيّة للإنسان وعن الحريّات الفردية والجماعية مضمون[73]**
- **المادة 41: حريّات التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للمواطن.**

72. عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر" ، مرجع سابق، ص 27.
73. دستور 1996، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1998، ص10.

- **المادة 43: حق إنشاء الجمعيّات مضمون، تشجيع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية ، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات[74]**

كما أن الجزائر لم يقتصر تشجيعها للعمل الجمعوي على المستوى الوطني فقط بل حتى إقليميا، حيث صادقت على نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد في ماي 2004 بتونس و الّذي نصّ عل أنه: " لكل مواطن الحق في حريّة تكوين الجمعيات مع الآخرين و الإنضمام إليها، و لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأيّ قيد غير القيود المفروضة طبقا للقانون والّتي تقتضيها الضّرورة في مجتمع يحترم الحريّات و حقوق الإنسان"[75].

8/ تمييز الجمعيات عن التنظيمات المشابهة:

تختلف الجمعيات عن غيرها من التّنظيمات المندرجة ضمن مؤسسات المجتمع المدني على غرار الأحزاب والنّقابات و التعاضديّات، سواء من حيث التّكوين أو من حيث النّشاط، لذلك وجب الإنتباه إلى عدم الخلط في المفاهيم وما يدلّ عتها وهذا ما نسعى إلى تبيانه من خلال هذه الفقرة.

74- المرجع السابق نفسه، ص 11.

75– مرسوم رئاسي رقم: 62/06 المؤرخ في 2006/02/11، المتضمن التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الجريدة الرسمية، عدد 08 ، الصادرة في: 2006/02/15.

❖ **الإختلاف عن الأحزاب:**

فهي تتميز عن الأحزاب بسهولة تأسيسها، إلى جانب طابعها الإجتماعي والثقافي والتربويوالديني، بينما الأحزاب فطابعها سياسي محض(*)، كما أن نشاط الجمعية قد يكون محليا أو جهويا أو وطنيا، بينما الأحزاب فنشاطها وطني.

كما يحق للشخص أن ينخرط في عدة جمعيات، بينما لا يحق له الإنتماء لأكثر من حزب، إذ يجب أن يكون له الولاء لحزب واحد فقط.

❖ **الإختلاف عن النّقابات:**

تعرف النقابات بأنها: " كل جماعة منظّمة لأصحاب مهنة معينة تهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائها و تحسين مستواهم الثقافيوالإجتماعي والإقتصادي"(76)و نلمس جليا من خلال هذا التّعريف، بأن العمل النقابي يهدف من خلال برامجه إلى الدّفاع عن حقوق و مطالب جهة عماليّة معينة والسّعي لحل مشاكلهم، في حين العمل الجمعوي فنجده يتميز بالإنفتاح أكثر على إحتياجات مختلف الشرائح الإجتماعية.

(*)في هدا الصدد، ننوه لى أن الجزائر سبق و أن اعتبرت الأحزاب كجمعيات ذات طابع سياسي من خلال قانون 11/89 من دستور 1989 المؤرخ في: 05 جويلية.

76– رجب حسن عبد الكريم ، : "الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الأحزاب السياسية" ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 30.

❖ **الإختلاف عن التعاضديّات:**

تعتبر مهام التّعاضديات محدودة مقارنة بمهام الجمعيّات، رغم أن المشرّع الجزائري عرّفها أيضا بأنها جمعيّات و تُؤسس طبقا لذات الأحكام[77]، لكنّها تقدّم الخدمات فقط إلى أعضائها و ذوي حقوقهم حسب القانون الأساسي لسلك المهنة المنطوية تحتها مثل تعاضدية المعلمين أو تعاضدية المنتسبي لجهاز الشرطة ... وهكذا.

9- أنواع الجمعيات في الجزائـــر:

يمكن تقسيم الجمعيات في الجزائر إلى سبعة أنواع:

1- *الجمعيّات المحلية*:

و هي الجمعيات التي تمارس نشاطها على مستوى البلدية أو الولاية و هي في تزايد مستمر، حيث كان عددها سنة 1992 يقدر بـ 30.000 جمعية ليصبح سنة 2001 حوالي 57.384[78] وحسب إحصائية أخرى قامت بها وزارة الداخلية في أفريل 2009 فقد بلغ عددها 77.361 جمعية محلية و أقرّت آخر الإحصاءات لسنة 2012 بوجود 93654

77- أنظر القانون 33/90 المتعلق بالتعاضديات الإجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 56 الصادرة في 1990/12/25.

78- نبيل مصطفاوي (ممثل وزارة الداخلية) ، "الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة، عدد 15، 2007 ص163.

جمعية معتمدة من طرف الدولة من بينها 92627 جمعية محلية مسجلة بشكل قانوني[79]من ضمنها 20137 جمعية أحياء وهي النّسبة الغالبة في مجال الحركات الجمعوية حيث قدرت بـ21, 74%.

2- *الجمعيات الجهوية*:

تزاول هذه الأخيرة أنشطتها في جهة كاملة من جهات الوطن و عادة ما تكون عبارة عن مجموعة من الولايات المتقاربة.

3- *الجمعيات ذات الصّبغة الوطنية*:

تمارس نشاطها عبر كامل التّراب الوطني و لها حق الإنضمام إلى الجمعيّات الدولية حسب الشروط المنصوص عليها قانونا و قد كان عدد هذا النّوع من الجمعيّات في سنة 2000 يقدّر بـ823 جمعيّة، ليصبح عددها 900 جمعية سنة 2006 و سنة 2009 أصبحت تقدر بـ962 جمعية[80]وتزايدت سنة 2012 ليبلغ عددها 1027 جمعية وطنية[81].

79- جميلة بلقاسم، " قرابة 100 ألف جمعية... أغلبها على الورق"
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/127266.html

80- نبيل مصطفاوي، المرجع السابق. ص 163

81- www.elbilad.net/article/detail -

4- *إتّحادات الجمعيات و اتحادياتها*:

هي باختصار عبارة عن تكتلات بين الجمعيات أهدافها واحدة أو مماثلة لبعضها البعض.

5- *الجمعيات ذات المنفعة العامة*:

هي جمعيّات لها مكانة متميزة في السلّم الهرمي للجمعيات، لما لها من صفات وخصوصيات ومشاركتها للدّولة في توفير المنفعة العموميّـة و الصّالح العام[82].

6- الجمعيّات الأجنبيّة:

إنّها جمعيّات إمّا يكون مقرها في الخارج أو يكون مقرها في الجزائر و لكن تسيّر من طرف أجانب، كليا أو جزئيا.

7- الجمعيات التي تنشأ بحكم القانون:

رغم أن تكوين الجمعيات يكون بإرادة طوعية من المؤسسين، إلاّ أنه توجد إستثناءات في مجالات معينة، حيث يُلزم الأشخاص على تأسيس جمعيّات والإنخراط فيها كشكل من أشكال التّنظيم لهذه المجالات، مثلا: قانون رقم 10/04 المؤرخ في 14 أوت

82- حسن رابحي، "الحركة الجمعوية و الدولة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2000-2001، ص14.

2004 المتعلق بالتّربية البدنية و الرياضية وفي مادته الـ15[83] والذي يقضي بأن يتمّ إجباريا ضمن مؤسسات التربية والتعليم العالي وحتى التّكوين، بتأسيس جمعيات رياضيّة مكلّفة بتنشيط الرياضة في هذه المؤسّسات.

كمايعتبر الإقبال على تأسيس الجمعيات هو عامل من عوامل تطوّر المجتمعات وما تزايدها في الجزائر إلّا دليل ومؤشر على رغبة الأفراد في تطبيق الديمقراطية ، لذلك لا بد من تشجيعها بإعطائها الدّعم اللاّزم لقيامها بمهامهاعلى أتمّ وجه.

إلاّ أنه يبقى واقع آخر، لا بد من مواجهته وهو وجود العديد من الجمعيّات لا نرى تمثيلاها إلاّ في بعض المناسبات وأخرى موجودة على الورق فقط، لا تزاول أي مهام أو أنشطة فعلية ولا تظهر على الإطلاق وهذا أمر لا بد من الوقوف عنده ومعالجته، لأنه يّعتبر هدرا لنسبة معتبرة من الطاقة المادية والبشرية وبالتالي ينعكس بشكل مباشر على طابع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري إذ تصبح للأسف في موقع ضعف وبالتالي ستتعرض إلى فقدان مصداقيتها مما يؤثر بشكل مباشر على عامل الثقة بينها وبين الأفراد.

83– الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 18 أوت 2004.

10/ المواطنة، ثقافة، حقوق و واجبات:

تعتبر المواطنة بمثابة البُعد الحضاري في المجتمعات المعاصرة، إذ لايختلف النّظر إليها باختلاف الثّقافات و المجتمعات الّتي تتولّد فيها فحسب، بل تختلف أيضا من شخص لآخر، فكلّ يراها بمفهومه الخاص، بناءا على مستوى الوعي لديـه، لتترجم في معارف وسلوكات وقيم يتعامل بها الفرد داخل مجتمعه الّذي بدوره يكـون يتمتّع فيه بكلّ حقوقه المدنيّـة والإجتماعيةوبالتالي فالمواطنة ،هي تلك القيم الإجتماعية والوطنية التي تُغرس في نفوس الأفراد، ليتمّ بها مواجهة أيّ تفكّك إجتماعي محتمل، لأنّه يتم من خلالها الإمتثال لمبادئ الحرية و المساواة و المشاركة و الديمقراطية .. و تكون بذلك كأداة تحصين إجتماعي و وطني للفرد داخل المجتمع وعاملا في تكاملهم الإجتماعي، عكس ما قد يحدث في حال ضعفها أو انعدامها ، إذ يصبح ذلك تهديدا للأمن الإنساني والسّلام الإجتماعي في أيّ مجتمع[84].

تتجلّى قيم المواطنة في شعور الفرد بالهويّة الوطنيّة التي تؤهّله إلى المشاركة طواعيّة في كل المجالات التي تهمّ المجتمع و تخدم المصلحة العامّة، إلى جانب شعور الفرد

84– العوامرة عيد السلام و الزيون محمد، "دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة و علاقتها بتنمية الإستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 28، العدد 02، 2014، ص ص: 108–149

بالولاء لوطنه و اعتزازه بالإنتماء إليه[85]، فشعور الإنتماء إلى الوطن هو إحساس إيجابي لدى الفرد، يرتبط عادة بالإنتساب إلى الجماعة والوطن و مؤسّسات المجتمع المدني[86]وحتى يكون الفرد متميزا بقيم المواطنة، يجب أن تكون لديه بعض الثّوابت في المبادئ على غرار الإنتماء إلى الوطن والإخلاص التّـام له و كذا إحترام آراء و وجهات نظر الآخرين، مع الشعور بوجوب إعطاء الأهميّة اللاّزمة لكل فرد داخل المجتمع من خلال منحهم لكل حقوقهم المدنية و الإجتماعية و الأهمّ من كلّ هذا، أن يحترم و يمتثل للقوانين و الأعراف السّائدة في المجتمع.[87] ، فإذا توفّرت هذه المرتكزات ، فإنّ المواطنة ستكون بلا شك صالحـة ونابعة من صميم الأفراد، بعد أن غُرس فيهم على الشّكل الصّحيح كل من الوعي السّياسي والإجتماعي و كذا حبّهم الدّفاع عن أمن وطنهم.[88] وعليه، فإنّ أهميّة المواطنة تكمن في الحفاظ على الهويّة الخاصّة للمجتمع، بعد أن يتمكّن الأفراد من فهم قيمها فهما صحيحا من

85– الساعاتي حسن، "نسق القيم في المجتمع و التغيّر الإجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن"، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

86– الشويحات صفاء، " درجة تمثّل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003.

87– أبو حشيش بسّام، "المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزّة"، مجلّة جامعة الأقصى، المجلّد 30، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2010، ص 251.

88– سعد الدين و فوزي ميهوبي، "إتّجاهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة في الجزائر"، مجلّة العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، العدد 14، 2014، ص ص 69–82.

خلال إحساسهم العميق بالقضايا الوطنيّة و وعيهم الصّحيح بأهميّة المشاركة المجتمعيّة الفعّالة.[89]

10-1 المواطنة في المجتمع الجزائري:

لا يخفى على أحد أنّ الجزائر عرفت عدّة أزمات عبر تاريخها من إستعمار إلى أحداث أكتوبر 88، إلى العشرية السوداء ، وصولا إلى الأزمات الإقتصاديّة المختلفة، منها ماوجدت له حلول ومنها ما زالت حلوله لم توجد بعد أو قيد الدّراسة.

تعتبر الإصلاحات السّياسية و الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد النّكسات التي عاشها، بمثابة البُنى الأساسيّة للبدأ في ترسيخ قيم المواطنة لدى الأفراد و الّتي جاءت على أيدي شخصيّات لا زال التّاريخ يشهد لهم بما قدّموه على غرار "الأمير عبدالقادر"، الذي ساهم يتراث مكتـوب و منشآت حضاريّة، ناهيك عن كونه مؤسس الدولة الجزائرية في التاريخ الحديث.[90]

89- علي عيسى محمد زمزم، "مهددات قيم المواطنة و علاقتها بالإنحراف السّلوكي من وجهة نظر طلبة الجامعات بدولة الإمارات العربية المتّحدة"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، 2014، ص 30.

90- السيد صدر الدين القبانجي، "علم السياسة من وجهة نظر إسلاميّة" ، الشركة العالمية للكتاب، ط01، لبنان، 1997.

"الحسن بن عزوز"، شخصيّة أخرى ساهمت في عملية الإصلاح إبّان الإحتلال، حيث تقدّم بمشروع مكوّن من أربعة و عشرين بُندا إلى السّلطات الفرنسية تتعلق كلها بالجانبين السّياسي و الإجتماعي لإصلاح البلاد[91]. و هناك شخصيّات أخرى كثيرة ساهمت بعدة أشكال في عمليّة الإصلاح إبّان الإحتلال، لن يتّسع المقام لذكرها جميعا، فاكتفينا بالشّخصيتين المذكورتين أعلاه على سبيل المثال فقط.

كما قد لعبت الثورة التّحريريّة دورها هي الأخرى في تكوين المواطنة في الجزائر وهذا ليس من خلال محاربتها للإستعمار فقط، بل أيضا بمحاربة كل المعتقدات و الحقائق الدّخيلة التي تولّدت عن هذا الإستعمار، سواءا كانت فكرية، إجتماعية، تعليميّة أو غيرها والعمل على تجديد البُعد الحضاري للمجتمع الجزائري باسترجاع هويّته الّتي حاول الإستعمار طمسها وذلك باسترداد حريّته و توحيد صفوفه و بناء دولته القائمة بذاتها و البعيدة عن أيّ تبعيّة دبلوماسية أو حضارية أو عرقية ...إلخ

لا زالت الجهود مستمرة في المجتمع الجزائري لإرساء قيم مواطنة بكلّ مقاييس التحضّر والتي لن تتمّ إلّا في حال تخلّي كل الأطراف عن معالم الفساد و المحسوبية

91– أحمد عادل الشّرجي،" التنوّع الإجتماعي و المواطنة في بلدان الأسكواط"، ط 02، نيويورك، 2002.

والرشوة ... وغيرها من الظّواهر السّلبية التي لا يجب أن تكون في مجتمع ناظل كثيرا لاسترجاع هويّته ومقوّماته الوطنيّة.

على هذا الأساس، فقد بات تفسير المواطنة اليوم في الجزائر تحكمه المستويات الأكاديميّة ومدى الوعي الثقافي و السّياسي و الإنساني، فنجد النّخبة في المجتمع الجزائري من أساتذة وأكاديميين وغيرهم، على درايّة حسنة بسلوكات المواطنة وممارستها بالشّكل الصّحيح، لدرجة مطالبتهم بترقيتها من خلال فتح مجالات و مخابر بحث لمعالجة ومناقشة القضايا المتعلّقة بتربية المواطنة، إلى جانب الإهتمام بالمؤسسات الإجتماعيّة و إعادة النّظر في وظائفها بما يخدم غرس قيم المواطنة و الحس المدني والإستعانة بوسائل الإعلام و الإتّصال في ذلك، من خلال تقديم برامج خاصّة بالمواطنة والدّعوة لفتح قنوات الحوار البنّاء على كلالمستويات و تبنّي الشّفافية والنّزاهة، كلّ من جهته حسب حقوقه وواجباته وحثّ كل من المواطنين و الحركات الجمعويّة و المجتمع المدني على طرح قضايا المواطنين في إطار قانون منظّم وممنهج.[92]

92– ياسين خذايرية، " تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005–2006.

10-2 المجتمع المدني و دوره في ترسيخ روح المواطنة:

أصبح المجتمع المدني يعني بالكثير من القضايا المجتمعية الّتي تهمّ الأفراد على مستويات مختلفة، لدرجة أنّ مشاركته في صنع العديد من القرارات التي تهمّ المجتمع أصبح لاغنى عنها، بسبب الدّور الكبير الذي باتت تلعبه في ترقيّة المجتمع من خلال ترسيخ قيم المواطنة داخله وذلك بزرع الأفكار الصّحيحة ووضع بصمته على طرق التّنشئة الإجتماعيّة و تسطيره لبرامج لها مساعي في تحقيق التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، يرى المعهد العربي للتنمية و المواطنة (*) بأنّ المواطنة هي عامل أساسي في تحقيق التنمية الحقّة، التي تنعكس على الفرد والمجتمع بصورة مُخرجات حضارية، تساهم في البناء الإنساني و يؤدّي غيابها إلى غياب روح الإنتماء للمجتمع، ناهيك عن استفحال العديد من الظّواهر السّلبية التي بدورها تنعكس على المجتمع سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا و أيضا أكاديميا وثقافيا.(93)

---

*- المعهد العربي للتنمية و المواطنة، تأسس سنة 2007 و هو مؤسسة غير حكومية مقرها بلندن، تعمل على نشر مفاهيم المواطنة وتعزيز القيم المدنية في العالم العربي ، بعد أن أسسه مجموعة من النشطاء العرب الموقنين بالتغيير وبأنّ المواطنة هي الحل الأمثل لمختلف المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية.

93- جمال بن دحمان، "المواطنة المسؤولة، دليل المفاهيم و المواضيع"، المعهد العربي للتنمية و المواطنة، 2013، ص 04.

كما أنّ المهام الموضوعيّة التي أتت لخدمتها منظّمات المجتمع المدني قد تتعرّض للعديد من العراقيل، في ظلّ خلفيات السّاحة السّياسيّة اللاّمباليّة بالأهداف النّبيلة، التي لأجلها يتمّ تفعيل العمل الجمعوي و ذلك باستخدامها لأغراض دعائيّة تخدم مصالحها وأهدافها.

إلّا أنّ الدكتور "ولد يب"، يرى بأنّه في حال تشبّعت منظّمات المجتمع المدني العربيّة بالمُثُل الدينيّة العليا وبالقيم الدّيمقراطيّة الإنسانيّة فهذا الأمر من شأنه "أن يبعدها عن الشّبهات السّياسيّة و يؤهّلها للقيام بما ينبغي أن تقوم به من محاربة للفســاد و الظّلم الإجتماعي والسّلطوي ومن توعية و نشر لقيم الوطنيّة والمواطنة"[94].و هذا يدل على أنّ ترسيخ مبادئ المواطنة في المجتمع، هو من البنود الهامة التي ينبغي للمجتمع المدني أن يعمل عليها، خاصّة بعد أن أصبح هذا المفهوم شائعا جدا في أوساط مؤسساته المختلفة وهذا بعد أن تكون قد توفّرت سلفًا في أفراده وبمستوى عالٍ غير قابل للتفاوض أو التّنازل عنها تحت أي ظرف من الظّروف حتى يتمكّنوا من أداء المهام المجتمعيّة التي تطوّعوا للقيام بها على الوجه الصّحيح من جهة ومن جهة أخرى، على نشر ثقافة المواطنة و قيمها بين أفراد المجتمع. و يأتي هذا بعد أن صار المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية يسجل

94–د. سيدي محمد ولد يب، "الدّولة و إشكاليّة المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربيّة"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، **2010**، ص **200**.

حضوره في مجالات متعددة، يقوم من خلالها بأدوار إجتماعيــة، تربويّة ، تنمويّة و توعوية جنبا إلى جنب مع مؤسّسات الدّولة الأخرى، الأمر الّذي يستدعي الإستفادة بشكل إيجابي من المكانة المجتمعيّة التي بات يحض بها هذا الأخير.

- **خلاصـــــة:**

كانت محاولتنا في هذا الفصل هي الإقتراب من المجتمع المدني على المستوى المفاهيمي، حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية واسعة على الصعيد العربي، لما يلعبه من دور في رفع مستوى الوعي الوعي بضرورة التحلي بسلوكيات المواطنة وذلك رغم حالة الغليان التي تعرفها هذه الأخيرة، كما رأينا بأن الجزائر من المجتمعات العربية التي تشجع العمل والحراك الجمعويين بهدف تسطير إصلاحات إجتماعية تارة وخدمة أهداف سياسية تارة أخرى، وحتى نبقى في الرؤية السوسيولوجية لهذا الموضوع إرتأينا أن نشير إلى أنّ الجمعيات في المجتمع الجزائري أصبحت مؤخرا لا تتردد في تسطير برامج توعوية مع مؤسسات أخرى تابعة للدّولة، وفي هذا الإطار إخترنا أحد هذه المؤسسات لإشراكها في دراستنا وهي مؤسسة الشرطة.

الفصل الثالث:

"الشرطة في المجتمع الجزائـــــري وتحدياتها للمشكلات الإجتماعية"

تمهيـــد:

من الأساسيات التي يحتاجها الفرد داخل مجتمعه هي حاجة الأمان يشقّيه المادّي والمعنوي بعد حاجته الفيزيولوجية الأولى وهي الغذاء ، لذلك كان لزاما على المجتمعات أن تفكّر في طريقة نظامية توكل لها هذه المهام، فقامت بتأسيس مؤسسات قائمة بذاتها في هذا الصّدد وجهاز الشرطة هو واحد منها، إذ يُعتمد عليه في حماية الممتلكات والأفراد الموجودين ضمن قطاع اختصاصه، فتتشكل بذلك علاقة مباشرة بين المجتمع بأفراده وجماعاته وبين هذه المؤسسة الأمنية كما سيتم الإشارة إليه فبي هذا الفصل.

1- لمحة عـــن الشّرطة الجزائرية:

قبل أن نتحدث عن تاريخ الشّرطة الجزائرية، حبّذنا أن نشير بشكل وجيز الى نشأة هذا النّظام في الدّولة الإسلامية والّذي كان في عهد الرسول صل الله عليه و سلم،من خلال نظام "العسس" الّذي تطوّع له بعض الصّحابة، كمبادرة منهم لحماية أرواح و أعراض المسلمين من أيّ سوء مُحتمل و ذلك بالتّطواف ليلا عبر شوارع المدينة، ومع مرور الوقت، نُظّمت أكثر هذه المبادرة التي تكلّف بها أفراد معيّنون، يقومون بها بشكل دوري لحماية

المدينة من أيّ اعتداء محتمل بعد أن أصبحت القبائل المشركة تتربص بالمسلمين[95].وفي عهد الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، أُعطي أسلوب جديد لنظام العَسس، سُمّي بالشّرطة وجعل له قائدا عاما يشرف عليه اسماه "صاحب الشرطة" وأصبحت تمنح لهم عطايا ثابتة من بيت مال المسلمين ومن هنا أصبحت هذه الشرطة بشكلها النّظامي تعني بالمحافظة على النّظام والأمن العام والآن نعود لتوضيح المراحل التارخية التي مرّت بها الشرطة الجزائرية:

1-1 في التّاريخ القديم[96]:

ينقسم تاريخ الشّرطة الجزائرية بين القديم والحديث، إذ تعود أصولها في التاريخ القديم إلى مختلف الدّول التي تعاقبت في تكوين الدولة الجزائرية، فكانت البدايات الأولى من خلال الشرطة الرستمية (776-908م)، على يد "عبدالرحمن بن رستم"، بمدينة تيارت والمعروفة أنذاك بـ "تيهرت" والّذي أسند هذه المهام إلى بعض الأفراد من قبيلة "نفوسة"، بعد أن عرفوا واتّسموا بأخلاق عالية تؤهّلهم إلى تبني أدوار قياديّة بكل صرامة في حق كل من يتعدى على حدود الشّرع الإسلامي.

بعد ذلك وفي القرون الوسطى و تحديدا خلال الدّولة الحمادية (1007-1152م) ، زاد الإرتقاء والتوسع في مهام الشرطة من أجل الحفاظ على النّظام العام،

95- محفوظ محمد جمال الدين، "المدخل إلى العقيدة و الإستراتيجية العسكرية الإسلامية "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1976، ص361.

96- تاريخ الشرطة الجزائرية، الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني: www.dgsn.dz

فأصبحت خاضعة مباشرة لسلطة الأمير دون وساطة، كما باتت تهتم أكثر بأمن المجتمع وسلامة الأفراد والممتلكات العامة كالقيام بحراسة المرافق الحيويّة والإقتصادية في المدينةعلى غرار أماكن الإتّجار كالأسواق والموانئ وتأمين مداخل ومخارج المدينة وحتى القيام بدوريات ليليّة بعد حضر التجوّل الذي كان يُعلن عنه أنذاك بواسطة "البرّاح" كما تمّ خلال هذه الفترة عزل سجون النّساء عن الرجال.

ساد بعد ذلك حكم الزّيانيين (1235–1554) وأطلق على من يقوم بمهام الشرطة في ذلك الوقت بـ:"الحاكـم" و نظرا لأهميتها، فقد أوصى الأمير أبو حمو الثاني موسى بن أبي يعقوب إبنه أنذاك، في إطار تعليمه أساسيّات القيادة الرشيدة للدّولة، بوجوب الإختيار الحسن لعناصر الشّرطة بقوله المذكور في كتابه واسطة السّلوك في سياسة الملوك:"يابنيّ، لك أن تتخيّر صاحب الشّرطة، لأنها عند الملوك أكبر خطّة، فتقدم لها من يكون صاحب ديانة وعفّة و صيانة وهمّة ومكانة و سياسة و رأي وفراسة".

ثمّ جاءت الدّولة العثمانية لتتميز الشرطة في هذه الفترة بانقسامها إلى فرعين، فرع خاص بالأتراك والكراغلة(*)و فرع خاص بالأهالي،فظهرت في ذلك الوقت هيئة تابعة للشرطة، عرفت باسم "الشواش"، التي كانت تابعة مباشرة للدّاي ولها صلاحيّة توقيف أيّ باي

*– الكراغلة هم جزائريون من أصول تركية كون الأب من الجيش التركي و الأم جزائريّة.

في حال تجاوزه القانون وعرف عن الوضع الأمني أنذاك في الجزائر بأنه كان أكثر استقرارا من ذي قبل لدرجة أنّ الجريمة وباقي مظاهر تجاوز القانون كانت شبه منعدمة.

2-2 في التّـــاريخ الحديث:

تأسّست بعد ذلك الدّولة الجزائرية الحديثة على يد الأميـــر عبد القادر (1830-1847) والذي يُشهد له بإنجازاته التاريخية لهذا الوطن، فبالإظافة إلى سعيه في جعل الجزائر تواكب الرّكب الحضاري و العلمي لنظيراتها، فقد عمل أيضا على حفظ النّظام العام و توفير الأمن بتشكيل شرطة خاصّة، سلاحها الوحيد العصيّ فقط و التي لم تكن تُستعمل إلاّ في حالة الضّرورة القصوى لردع المنحرفين و مخالفي القانون وعُرفت بنفس الإسم الذي عُرفت به الشّرطة العثمانية (الشواش)، كما تميّزت بالنّزاهة والصّرامة في تأدية المهام، الأمر الذي كان إنعكاسه إيجابيا على مستوى الأمن في المجتمع أنذاك.

أما بالنّسبة لتاريخ الشرطة الحديث فكانت بدايته في فترة ما قبل الإستقلال، بمعنى أنّ الشرطة الجزائرية الحديثة بدأت في البزوغ و هي تحت ظلّ الإستدمار الفرنسي، حيث كان من بين القرارات الأساسيّة التي جاء بها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 و هو تكوين عدّة مصالح، كانت مصلحة الشّرطة من ضمنها، و أسندت إليها مهام جمع المعلومات حول كلّ ما يتعلق بتحركّات العدو ومعرفة مخططاتهم فدورها كان إستعلامي أكثر من أي شئ

آخر، كما كانت تدوّن المعلومات المستقاة في ما كان يعرف بالرّسالة الأسبوعيّة للإستعلامات، الأمر الّذي أعطى الدّعم اللازم للثورة و حسن سيرهاو في آخر سنتين من الثورة، قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال بعثة مكونة من ثلاثين شابا إلى أكاديمية الشّرطة بالقاهرة من أجل تلقّيهم لتكوين شُرطي متخصص، تخرّجوا على إثره برُتب محافظي شرطة.

لم تتوقف مهام الشرطة بانتهاء الثورة، بل واصلت تقدّمها و رقيّها وهذه المرة تحت ظل الحريّة والسيادة الوطنية، فعقب الإستقلال و في نفس الشّهر تأسست المديرية العامة للأمن الوطني بتاريخ: 1962/07/22م (*) لترفع تحديّا آخر و هو ملء فراغ الشّرطة الفرنسية بثلاث قرارات هامة:

أولا : بعناصر الشرطة الجزائرية العاملة إبان الثورة كما أشير إليه آنفا.

ثانيا: إلتحاق دفعة الثّلاثين محافظا المذكورين أعلاه .

ثالثا: التّدعيم بحوالي 100 إطار من الدّولتين تونس والمغرب وبالتّالي كانت هذه النّواة الأولى للشرطة الجزائرية بعد الإستقلال، لتستمر بعدها بالرقيّ والإزدهار إلى أن وصلت إلى المستوى العالي من الإحترافية الذي باتت عليه اليوم.

***– لا زالت المديرية العامة للأمن الوطني إلى غاية يومنا هذا تحتفل كل سنة بتاريخ 22 جويلية كعيد وطني لها، أين تقام فيه عدة نشاطات ثقافية و رياضية و إلقاء محاضرات حتى لا يُنسى تاريخ هذه المؤسسة الأمنية بالجزائر و كذا معارض للتّعريف بمهامها، إلى جانب تقليد الرُتب و تخريج الدفعات من مدارس التكوين.**

2/ المكـانة الإجتماعية للشّرطة في المجتمع الجزائري:

يُعتبر الأمن من بين الأساسيّات التي كان ولا زال يعني بها المجتمع الجزائري، حتى يتسنى لأفراده المجال لممارسة مختلف العلاقات الإجتماعية و الحياتيّة بشكل سلس يمكّنهم من العمل على تطوير مجتمعهم بوتيرة سريعة والإرتقاء به إلى مصاف أرقى الحضارات، لذلك فإنّ ضرورة وجود الأجهزة الأمنية هي نابعة من ضرورة وجود الأمن نفسه داخل المجتمع.وللحفاظ على هذه المعادلة الإجتماعية الهامة، كان لزاما أن تُبذل جهود في سبيل ذلك وهذا بقيام الجهات المعنيّة، بما عليها من مسؤوليّات في هـذا المجال ليتمّ في هذا الصّدد، إيجاد المؤسّسات الأمنية باختلاف أشكالها، حتى توكل لها أوّلا مهام توفير الأمن داخل المجتمع وثانيا، المحافظة على هذا الأمن بعد توفيره واستتبابه بين الأفراد والجماعات.

على رأس هذه المؤسّسات،نذكر و نركّز الحديث على مؤسسة الشّرطة ، كونها أقرب إلى المواطن من باقي المؤسسات الأمنيّـة و أيضا باعتبارها محورا بارزا في هذه الدّراسة، لما لها من أهميّة بالغة داخل المجتمع، الّذي بات يجسّد سلطته من خلالها و ذلك بقيامها بواجباتها الأمنية الهادفة إلى بسط السّكينة والإستقرار داخله .

هذا الأمن و الإستقرار المرجوان بلوغهما داخل الكيان الإجتماعي، يجب أن يتمّ دعمه من طرف أفراد المجتمع و مؤسّساته الأخرى و مشاركته مع جهاز الشّرطة، لأنه

قضيّة اجتماعية عامّة بالدّرجة الأولى قبل أن تكون قضيّة منفردة تعني بها المؤسّسة الأمنيّة لوحدها.

في هذا الصدد ولبلوغ المشاركة المرجوّة للمجتمع في العمل الأمني كان لا بدّ على جهاز الشرطة، الخروج قليلا عن نطاقه التّقليدي بالولوج أكثر إلى رحم المجتمع الجزائري، من خلال التّركيز على الجانب الإجتماعي بعيدا عن الجانب الرّدعي، الذي قد لا يؤدّي إلاّ إلى تمرّد الأفراد الرافضين لممارسة السّلطة عليهم بأيّ شكل من الأشكال و بالتالي فإنّ تقديم الخدمات الإجتماعية من شأنه أن يكون ذو نتائج أكثر فاعليّة بدءا باكتساب هذا الجهاز لتقدير واحترام كل أفراد المجتمع[97] ولن يكتمل ذلك إلاّ بعد أن يتمّ تغيير تلك النّظرة لرجل الشرطة من السّلبية إلى الإيجابيّة و النّظر إلى المؤسسة الشّرطية باعتبارها جزءا من المجتمع تؤدّي وظيفة إجتماعية سامية إلى جانب وظيفتها الأمنية.

فقد أصبحت الشّرطة خاصّة في السّنوات الأخيرة تقدّم خدمات إنسانيّة واجتماعية للمواطنين أكثر من ذي قبل، كما هو الحال مثلا عند حدوث الكوارث الطبيعيّة من خلال تقديم يد المساعدة والإسعاف و أيضا نجدها في مناسبات عديدة جنبا إلى جنب مع جمعيات خيرية خلال فصل الشتاء لتوفير بعض الوجبات الساخنة و الملابس الدافئة لمن هم

97– حسين البجاوي، "فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر": http://www.startimes.com/?t=14212444

بدون مأوى...الخ وحتّى تتعزّز الشّرطة مكانتها داخل المجتمع، أصبحت لا تتوانى عن تنظيم أيّام دراسية في مختلف المناسبات، إذ باتت تسجّل حضورها في مختلف الأعياد و الأيّام الوطنية والعالمية لمكافحة مختلف الآفات الإجتماعية أو تلك المناسبات التي تخصّ فئة إجتماعية معيّنة كذوي الإحتياجات الخاصّة، المسنّين، المرأة، الطفولة ...إلخ، إلى جانب تنظيمها لأبواب مفتوحة للتّعريف أكثر بمهامها وإختصاصاتها وكذا تطلّعاتها، الأمر الذي من شأنه أن يقلّص الهُوة الموجودة بينها وبين المواطن، ترسيخا منها لجوهر الشّعارات الّتي ترفعها، إذ نلاحظ أنّ العديد منها يصبّ في خانة العمل الجواري، فتكون الرسالة الموجهة لهذا الأخير، توعوية بالدرجة الأولى، وبأهميّة مشاركته في تحقيق الأمن المُجتمعي و بالتّالي غرس ثقافة أمنية في الأفراد وتمريرها للأجيال اللاّحقة.و من أهمّ الشّعارات ذات الطّابع الإجتماعي التي يرفعها جهـــاز الشرطة نذكر:

- " الشرطة و المواطن معا لمجتمع مستقر"
- " شرطة فعّالة بعون المواطن"
- "المواطن أساس الأمن، الشّرطة ما هي إلّا الأداة"

كما أنّ الحملات الأمنية التّوعويّة التي أصبح جهاز الشّرطة لا يكاد يُفوّت أيّ مناسبة لتنظيمها، أصبح لها دور جدّ بارز و فعّال، ليس فقط في توعية المجتمع وحده بل أيضا

في توعيّة مختلف مؤسّساته بالأدوار المجتمعية، التّي بات الجهاز يقوم بها في سبيل تقرّبه أكثر من كل الشّرائح الإجتماعيّة، ليكون ذلك بمثابة التّرجمة العملية للقرار الّذي اتّخذته هيئة الأمم المتّحدة والّذي نصّ على ضرورة تمثيل أفراد الشّرطة للمجتمع الّذي يخدمــونه (*).

3/ نظـرة المجتمع السّلبية لجهاز الشّرطة:

"تعتبر الشرطة هي الجهاز المُناط به فرض هيبة الدّولة و حفظ الأمن والإستقرار والحفاظ على المجتمع من أيّة أخطار داخليّة تهدده وذلك بتطبيق القانون و تنفيذ النُظم و تفعيلها، و بدون شك من الصّعب تصوّر تحقيق ذلك دون وجود سلطة يمكن من خلالها إتخاد كافة الإجراءات في هذا الصّدد"[98]و بالتّالي، فإنّ الدّور الأساسي لجهاز الشرطة في الأول و الأخير هو تطبيق سيادة القانون، هذا الدور الرئيسي يعتبر بمثابة الكبح المرفوض لرغبات بعض الأفراد و تقييد لحريّاتهم غير المشروعة داخل النّسق الإجتماعي.

*– قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة رقم: 34/169، الّذي اعتمدت بموجبه مدوّنة لقواعد سلوك الموظفين المكلّفين بإنفاذ القانون و هو تعريف بخصوص أفراد الشّرطة المعنيين بتنفيذ القانون، خاصّة صلاحيات الإعتقال و الإحتجاز، سواء كانوا بالزّي الرّسمي أو المدني – في: 17 ديسمبر/كانون الاول ، 1979.

98– شادن إبراهيم محمد، "المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة"، دورية الفكر الشُرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، سنة 2004، ص 68.

هذه المعارضة ولّدت بطبيعة الحال شعور بالكراهيّة تجاه رجال الشّرطة، قد تصل في أحيان كثيرة إلى تبني أساليب عدائية في التّعامل معهم تعبيرا منها عن رفضها الإنصياع للسّلطة التي يمثّلونها، حيث سبق و أن لاحظنا خلال سنوات عملنا في هذا الميدان، حدوث نسبة كبيرة من القضايا التي تتمثّل في إهانة هيئة نظامية أثناء تأديّة مهامها، الأمر الذي يعكس عدم التوافق بين المواطن ورجل الشّرطة في تقبّل تطبيق سيّادة القانون و بالتّالي خلق هُوة بين الطّرفين تتّسع شيئا فشيئا، كلّما زاد الإقتناع لدى الأفراد بأنّ مؤسّسة الشّرطة ما هي إلاّ وسيلة قمعيّة تُمارس ضدّ المجتمع.

هذا الإقتناع الخاطئ نجده يترسّخ أكثر لدى الفئة المعارضة عند ممارسة أفراد الشّرطة لمهامهم اليوميّة، أثناء احتكاكهم المباشر بالمواطنين من خلال مثلا، تحرير المخالفات المرورية أو التّكاتف فيما بينهم لاسكمال الإجراءات اللازمة إذا تعلّق الأمر بتطبيق القانون في حقّ شخص ما و تقديمه أمام العدالة.

كل هذه الممارسات ينظر إليها هؤلاء بمثابة التّجاوز في حقّهم وبالتّالي تخلّف أثرا سلبيّا لديهم بسبب عدم وعيهم الإجتماعي بسيّادة القانون من جهة ومن جهة أخرى بسبب عدم وجود قنوات إتّصال كافية بين الطّرفين من شأنها خلق جو ودّي بينهما، بدلا من ذلك

الذي يغلب عليه طابع التّحدّي و بالتّالي ترسيخ ثقافة جديدة وبنّاءة في المجتمع الجزائري، مفادها التّعامل الإيجابي مع المؤسّسات الأمنية في مختلف المجالات.

لهذه الأسباب، نجد بأن العديد من المواطنين يحجمون حتى عن فكرة التّعاون مع عناصر جهاز الشّرطة في أداء مهامهم بسبب ما ذكرناه سابقا، إلى جانب بعض العوامل الأخرى، كالإقتناع بأن إستتباب الأمن داخل المجتمع هو من واجبات الشّرطة فقط و عليها الإلتزام في القيام بهذا الواجب لوحدها ودون الحصول على المساعدة من أي طرف خارجي عنها، إلى جانب عدم توفّر عامل الثّقة بين الشّرطة والمواطن ، والّذي بدوره قد يكون فُقد نتيجة أسباب أخرى كعدم وفاء بعض عناصر الشّرطة في القيام بإلتزاماتها و ابتعادهم عن أخلاقيات المهنة، بانتهاجهم لسلوكيّات سلبيّة مُشينة للجهاز ككل، الأمر الذي يخلق حيّزا من عدم الإحترام لها من قبل الأفراد لدرجة أنهم قد يتعمدون في عرقلة مهامها بشكل أو بآخر.

4-مهـام جهاز الشرطة داخل المجتمع:

لقد عبّر السّير "روبرت بيـل" (مؤسس شرطة ميتروبوليتان في لندن) بقوله عام 1928م عن دور الشّرطة الجديدة بأنّها: " تحافظ دائما على العلاقة مع الشّعب ونحققق على أرض الواقع العّرف التّاريخي الذي ينص على أنّ الشّرطة هم الشّعب و الشّعب هم الشّرطة،

فالشّرطة أفراد من العامة ، يّدفع لهم ليصبّوا جلّ تركيزهم على واجبات ملزم بها كل مواطن، تصبّ في صالح رفاهية المجتمع وكينونته"[99]ويتجلّى لنا من خلال هذا التّعريف، أنّه يركّز بشكل كبير على جانب الشّراكة بين المجتمع و جهاز الشّرطة و هذا ما نسعى لتوضيحه أكثر في الصّفحات اللاّحقة لهذا البحث.

قد يرى البعض بأنّ وصول الأجهزة الأمنية و على رأسها الشّرطة إلى المستوى العالي في أداء مهامها،هو مرتبط بشكل مباشربالرّخاء الإقتصادي و مدى التّنمية التي وصل إليها ذات المجتمع، إلّا أنّ جوهر الأمر يتمثّل في علاقة البُعد الأمني بالبُعد الإجتماعي[100]

كما أنّ إحترام مهام الشرطة من طرف أفراد المجتمع، سيؤدّي لا محالة إلى بلوغ مستوى عالي من الوعي المجتمعي و المواطنة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القواعد الأساسيّة لبناء مجتمع سليم، على غرار تعزيز الثقة والتّعاون بين أفراد المجتمع و عناصر الشّرطة، الّذين بإمكانهم أن يتّخذوا من هذه الثقة عاملا آخر لفضّ النّزاعات بطريقة سلميّة، دون الحاجة إلى اتّخاذ الإجراءات القانونية التي تترتّب عنها في أحيان كثيرة إنعكاسات سلبيّة على الحياة الإجتماعية للفرد و كذا نفسيته.

99– فلسفة و مبادئ الشرطة المجتمعيّة، مركز شرق و جنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات للسّيطرة على الأسلحة الصّغيرة والخفيفة (SEESAC) ، الإصدار الثّالث: 2007/01/01، ص09 .

100– المقدم/ حمدان بن علي الشّمراني، "الدّور المجتمعي للمؤسسات الأمنية"، ورقة عمل مقدّمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكليّة الملك فهد الأمنية من 02/21 إلى 02/24 1425هـ ، الورقة الثّالثة.

كما قد تمّ الإتّفاق من خلال مختلف المواثيق الدّولية على ثلاث وظائف رئيسية للشّرطة في أيّ مجتمع وهي:[101]

- ❖ منع وقوع الجريمة.
- ❖ الحفاظ على النّظام العام.
- ❖ تقديم المساعدة لمن يحتاجها.

إلاّ أنّ هذا لا يمنع بأن المؤسسات الأمنية بصفة عامة و الشرطة بشكل خاص، لها وظائف متعددة في المجتمع، تعدّت تلك الوظائف القمعية التي جعلت من هذا المفهوم لصيقا بها لعدة سنوات – سيما في مجتمعنا الجزائري– فقد أصبحت لها وظائف إدارية، قضائية و أخرى إجتماعية، جوارية.

1- **الوظائف الإدارية:**

تعمل على بسط ذلك الجانب الوقائي و تجسيد مختلف التدابير للحفاظ على النظام العام داخل المجتمع، كما أنّ مفهوم الأمن العام في المجتمع الحديث قد عرف تغيّرا ملحوظا، حيث بات يعني بعدة جوانب منها:

[101]- Crawshaw. Ralph," Human rights and policing standards for good behavior and strategy for change", Kluwer law international Journal, the Hague, Netherlands.1998

أ–الجانب الإقتصادي:

كحماية العملة الوطنية من التهريب و توفير قاعدة أمنية للسّياحة وبالتالي فتح المجال أمام إنتعاش هذا القطاع.

ب– الجانب السّياسي:

يرتبط هذا الجانب بمهام التصدّي لكل أشكال العنف السّياسي كظاهرة الإرهاب، الذي أصبح يمثل ظاهرة سياسيّة وإجتماعية، تعرّضت لها العديد من المجتمعات سواء لأسباب دينية، عرقية أو فكرية...إلخ.

ج– الجانب الإجتماعي:

أصبحت تقع بشكل كبير مسؤوليّة هذه المهام على عاتق جهاز الشرطة الذي يُعتبر أحد أهم المؤسسات الأمنية البارزة في أي مجتمع، إلى جانب المساهمات التي يقوم بها أفراد المجتمع أيضا، إذ يعود لهم دور فعّال وبارز في مكافحة الإنحراف و الجريمة.

في هذا الصّدد، يسهر هذا الجهاز في المجتمع على توفير خدمات إجتماعية أساسيّة منها: مختلف أعمال النّجدة، مراقبة الإقتصاد الوطني وحماية الآداب العامة...إلخ

2- الوظيفة القضائية:

هي تلك الإجراءات التي يتم إتّخاذها بعد إرتكاب أي نوع من الجرائم و تشمل القيام بالتّحريات، الإنتقال لمكان الحادث، العمل على عدم طمس آثار الجريمة لحلّ رموزها و كذا تنفيذ العقوبات على المتهمين في ظل ما تنصّه القوانين المشروعة[102].

من جانب آخر، أصبح جهاز الشّرطة على غرار باقي المؤسّسات الأمنيّة، سيما في السّنوات الأخيرة يولي بالغ عنايته في تجسيد وظيفة أخرى لها إرتباط مباشر بأفراد المجتمع وهي:

3- وظيفة الجواريـــــة:

يهدف من خلالها إلى تعزيز أواصر الإتّصال بكل الشّرائح الإجتماعية، بُغية الوصول إلى تحقيق أمن شامل، أساسه الثقة المتبادلة ين رجل الأمن و الفرد وهي إستراتيجية تمّ اعتمادها مؤخرا بشكل مكثّف،الهدف الأساسي منها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية في الحدّ من استفحال كل أنواع الآفات الإجتماعية و انتشار مختلف الظّواهر الإجراميّة.

102- عبد الفتاح إسماعيل غراب ، "وظائف الشرطة"، الموقع الإلكتروني:http://abedasd.blogspot.ae/2012/06/3_09.html

عملا على ذلك وبعد أن شهد المجتمع الجزائري عدّة تغييرات على مستويات عدّة، أبرزها المستوى الإجتماعي، نتيجة المتغيرات التي أتت بها العولمة سيما في السّنوات الأخيرة، فإنّ مؤسسة الشّرطة وإلى جانب واجبها في تطبيق القانون المشرّع لها، باتت تهتم أيضا بواجب المحافظة على البناء السّليم للمجتمع بطرق أكثر سلميّة و أكثر تحضرا، تجسيدا منها لمقولة "الوقاية خير من العلاج" –أي السعي لتفادي إرتكاب المواطن لأي جريمة أو جنحة وبالتالي تجد نفسها مرغمة على تطبيق القانون في حقه– ، فباتت تعمل على تطبيق برامج توعوية وتحسيسية من خلال مثلا: المشاركة بإلقاء محاضرات على المواطنين في مختلف المناسبات العالميّة أو الوطنية لمكافحة آفة إجتماعية معينة أو حتى تنظيم أبواب مفتوحة لهم، للتّعريف بالمهام المنوطة بها من جهة و من جهة أخرى لتقريب المواطن إليها بهدف تحقيق مسعى التّجسيد الفعلي لمبدأ الجوارية.

و بالتالي ، فإن الشرطة الجوارية قد جاءت لخدمة و تحقيق الأهداف التالية[103]:

- **التقليص من الشعـور بانعدام الأمـن لدى المواطنيـن بتحسين العـلاقة معهـم و جعلها أكثر إنسانية.**
- **التقليص من الإنحراف الإجرامي و العمل على تطوير الحس المدني لدى الأفراد.**

103–حسين البجاوي، مرجع سابق

- **تحسّس إنشغالات المواطنين بالإستماع إليهم وتعزيز قنوات الإتصال و التواصل معهم.**
- **خلق تواصل إجتماعي من خلال الشّراكة مع مختلف الهيئات المحليّة، القضائية، الصحية، الجمعيات ...إلخ .**
- **تفعيل العمل الإستعلامي،الذي من شأنه أن يُفشل أي مخطط إجرامي يُمس به المجتمع.**

كل هذه الأهداف هي من أجل الحدّ من مختلف مظاهر الإجرام والإنحراف في المجتمع بالإعتماد على عنصري التّوعية والتوجيه في المقام الأول.

على هذا الأساس، فإنّه يمكن تلخيص أبرز المهام التي يقوم بها جهاز الشّرطة في المجتمع الجزائري وفي إطار صلاحياته المبنيّة على احترام التّنظيمات و القوانين من خلال النّقاط التّالية[104]:

- **ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.**
- **التحري ومعاينة المخالفات الجزائية وكذا البحث وإلقاء القبض على مرتكبيها.**
- **الحفاظ على الأمن العمومي.**

104- "شرطة الجزائر:: **http://ar.wikipedia.org/wiki**

- **البحث عن المعلومات لفائدة السّلطات المختصة.**
- **الوقاية من الجريمة والانحراف.**
- **مراقبة حركة تدفّق الأشخاص على الحدود.**
- **المساهمة في عمليّات أمن الدّولة.**
- **السّهر على حماية الموانئ، المطارات وبعض المؤسّسات العموميّة أو الممثليّات الأجنبية.**
- **ضمان الشّرطة الإدارية.**
- **المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها.**
- **التقرّب أكثر من المواطن بخلق جسر للثّقة معه.**

إظافة إلى أنّه كثيرا ما يكون للشّرطة دورا بارزا في عدم وقوع الجريمة، فإنّها أيضا، تكفل حقّ الأفراد في التّظاهر بأمان للمطالبة بحقوقهم[105] من خلال الوقوف على تأمين حسن سير مختلف المسيرات السّلمية والوقفات الإحتجاجية، التي غالبا ما يلجأ إليها أفراد المجتمع الواعي للمطالبة بتحسين أو تغيير ظروف الحياة الإجتماعية، السياسية والإقتصاديّة.

105– أنيكي أوسي، " فهم العمل الشّرطي" ، دليل لنشطاء حقوق الإنسان ، الفرع الهولندي لمنظّمة العفو الدّولية ، ترجمة: فريق اللغة العربية من مركز الموارد اللّغوية لمنظّمة العفو الدّولية ، ط01، 2007، ص 19.

5/ الشّراكة المجتمعية مع المؤسّسات الأمنية و دورها في التنمية:

تقع مسؤولية تحقيق الأمن في المجتمع على عاتق كل المؤسسات بمختلف قطاعاتها وهي ليست فقط حكرا على المؤسسات الأمنية، فيتجسد بذلك مفهوم الشّراكة المجتمعية الهادفة إلى الحفاظ على المجتمع من مختلف المظاهر الإجراميّة وحتى السّلوكات السّلبيّة التي لا تتقبلها العادات والتقاليد المتعارف عليها، و قد بادرت الدول الصّناعية إلى تشجيع هذه الشّراكات، لما لمسته فيها من نتائج إيجابية على كل المستويات، بما فيها المستوى الإقتصادي الذي يتأثر بشكل مباشر في حال تنامي مظاهر الإجرام والإنحراف، الأمر الذي يعرقل بطبيعة الحال المسار التنموي.

لذلك يتوجب على الأطراف الفاعلة في عملية التنميّة أن توسّع من مساعي شراكاتها مع المؤسّسات الأمنية لمواجهة القضايا التي تهم المجتمع بشكل عام، من منطلق أنّ الأمن والإستقرار هما أساس التطور والإزدهار في كل المجالات بما فيها الإقتصادي والإجتماعي، ومن أهمّ شروط نجاح هذه الشّراكات، أن تكون جهود كل الأطراف مكملة لبعضها البعض ولا وجود لهيمنة أي طرف فيها على الآخر، حيث تظم هذه الشّراكة

المجتمعية كلّ من الدولة، القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني.[106] فمهمة الدّولة هي تشريع القوانين الملائمة لخلق سياسة إجتماعية متوازنة، تضبط من خلالها قواعد العمل معكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أمّا القطاع الخاص فبإمكانه أن يكون شريكا فعالا في عملية التمويل بخلق فرص عمل تمكّن الأفراد من تفادي الوقوع في العديد من المشكلات الإجتماعية التي يسببها العوزو هكذا يكون قد أزاح عن كاهل الدولة عبئا لايستهان به، ومن جهتها منظّمات المجتمع المدني ، فإظافة لكونها تشجّع المشاركة الإيجابية للأفراد، فهي تعمل أيضا على الإهتمام ببُند الرعاية الإجتماعية التي تتطلبها مختلف الشّرائح الإجتماعية والتي لو تُركت كلها للدّولة لما استطاعت هذه الأخيرة من احتوائها جميعا، الأمر الذي سيؤدّي إلى تراكم الضغط لدى الأفراد ويتسبب في نتائج وخيمة.

يمكن أن تتجسد صُور هذه الشّراكات على مستويات عديدة، فالأمثلة كثيرة بكثرة الإختلالات الموجودة في المجتمع و التي تستدعي تسطير مثل هذه البرامج، كالشّراكة في محاربة مختلف الجرائم الإجتماعية بشكلها التقليدي أو حتى الإلكترونية، إلى جانب شراكات أخرى مثل:

106– د. عاطف الشبراوي إبراهيم، " الشراكة المجتمعية في مكافحة الجريمة وآثارها في المجتمع"، مركز الإعلام الأمني، ص03 http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2097da99-a0d5-4e18-b902-50ab8e6b50d4:

– الشّراكة في محاربة الإرهاب.

– الشراكة في المجال التوعوي و التحسيسي لإيقاف الجريمة قبل وقوعها.

– الشراكة في الحد من مختلف أنواع الجرائم المنظمة و الفساد الإقتصادي وشبكات الإتّجار في المخدرات.

– الشراكة في التصدّي لانتشار ثقافة السّرقات و الحق في التعدي على الغير وحتى جرائم الأحداث، التي استفحلت بشكل ملفت في المجتمع الجزائري.

ومن أهم نماذج الشّراكات المجتمعية التي شدّت إنتباهنا، هي ماأصبحت تقوم به العديد من دول الإتحاد الأوربي في تطوير شبكات الإتّصال بين مؤسساتها الأمنية والإقتصادية، حيث بات من السّهل جدّا عليها مراقبة كل التحويلات المالية و تحديد تلك المشبوهة منها، كالكشف عن عمليات غسيل الأموال، كما تمكنت أيضا من السّيطرة بشكل كبير على الجرائم الإلكترونية.

6/ الشّـــرطة المجتمعيـــــــّة:

هناك قاعدة تقول: "إن كان العمل الشُّرطي المجتمعي برنامجا خاصّا بهيئة الشّرطة فسوف يفشل، لا بدّ أن يكون العمل الشّرطي المجتمعي برنامج المدينة كلّها"[107]

يتوجّب على الشّرطة أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجتمعها حتّى يتمكّن هذا الأخير من مشاركتها في تحديد المشكلات التي تعجز عن احتواءها بمفردها و إيجاد الحلول المناسبة لها.[108]و يُعتبر مفهوم الشّرطة المجتمعية حديثا، إذ كان ظهوره في بداية ثمانينات القرن الماضي بعد أن بدأ التّعاون بين جهاز الشّرطة و أفراد المجتمع في العمل جنبا إلى جنب للتصدّي للجريمة الّتي بإمكانها أنتمسّ كل شرائح المجتمع لذلك يُقصد بالشّرطة المجتمعية، تلك الشّراكة بين الشرطة والمجتمع لمعالجة مختلف المشكلات الإجتماعية وبالتالي الحفاظ على الدّعائم الأساسية للمجتمع السّوي والمثالي و هي تعتبر الأقرب إلى الأفراد و تأتي أهميّتها بالنّسبة للمجتمعات العربية "نظرا للظّروف الّتي باتت تهدّد أمنها

---

[107] -Wesley G. Skogan, <<community policing, the past, Present, and future>>, Edited by Lorie Fridell and Mary Ann Wycoff, November 2004, P:166

[108]– أنيكي أوسي، مرجع سابق، ص 26.

بسبب إنفلات القيم الإنسانية والإجتماعية والأخلاقيّة"[109]، فدورها وقائي محظ يتمثّل في الوقاية من مختلف الآفات الإجتماعيّة أو بترها في أوّلها كأقصى تقدير، كما أنها إعتراف بضرورة التّغيير الذي فرضته علينا طرق إنتشار الجريمة و التفشّي الواسع لمختلف الإنزلاقات الّتي تحدث في المجتمعات الحديثة و هي تهدف إلى تعزيز مبادئ المواطنة و محاربة القيم العنصريّة من خلال تفعيل العمل الإجتماعي و الإنساني، بإشراك كل فئات المجتمع، الأمر الّذي من شأنه أن يُزيح الحاجز النّفسي لدى بعض الأفراد تجاه الشّرطة.

إلاّ أنّ الشرطة قبل وصولها إلى هذا المستوى، كانت لها تجارب على مستويات أخرى يغلب عليها الطّابع القمعي لذلك سنقسّم العمل الشرطي إلى ثلاث أقسام عرفتها جلّ المجتمعات و هي:

1) *العمل الشّرطي وقت الأزمات:*

يعرّف بأنّه: " العمل الشّرطي القمعي المتواصل الّذي ينشغل فيه أفراد الشّرطة بالنّظام وبالسّيطرة على العنف"[110] و يتمّ عادة اعتماد هذا الأسلوب في العمل في حال كان المجتمع يعاني من إنهيار، تفكّك أو حتّى مرحلة إنتقالية.

109– د– جاسم خليل ميرزا، "الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية (تجربة شرطة دبي)"، ورقة عمل مقدّمة إلى ندوة: "مفهوم الشرطة المجتمعية " بالتّعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية من 19 إلى 2005/09/21، مركز الدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ص01.

110- Vildriks.N and P.van reenen,"Policing posteommunist societies, policepublic violence, democratic policing and humain rights", 2003, P:31

2) العمل الشّرطي السّلطوي:

"و يكون عندما تتولّى الحكومة أو الشّرطة تحديد أولويات مهامها دون مراعاة لاعتبارات الأفراد"[111]، بحيث يكون الطّابع الغالب في هذه المهام هو الجانب السّياسي الّذي يطغى على المجتمع.

3) العمل الشّرطي المجتمعي:

يمكن تعريفه بأنّه: " جهد تعاوني بين الشّرطة و المجتمع المحلّي و أنّه يحدّد مشاكل الجريمة و اختلال النّظام و يشترك جميع عناصر المجتمع المحلّي في البحث عن حلول لهذه المشاكل"[112] و هو يرمي إلى أنّ جهاز الشّرطة لوحده قد يعجز عن استتباب الأمن داخل المجتمع و محاربة الآفات الإجتماعية والجريمة قبل وقوعها أصلا، دون مشاركة الأفراد و ذلك بخلق علاقات إجتماعية وثيقة معهم، إلى جانب إنشاء تعاون وثيق مع مختلف الجهات والمؤسّسات الأخرى، الّتي تهتمّ لسلامة و أمن المجتمع و على رأسها منظّمات المجتمع المدني، الأمر الذي لا محالة سيؤدّي إلى بلوغ نتائج إيجابية في حلّ المشكلات الإجتماعية بوتيـــرة سريعة وفعّالة.

---

[111]- Ibid .P: 32

[112]– أنيكي أوسي، مرجع سابق، ص 95.

أصبح في المجتمع الجزائري، خلال السّنوات الأخيرة يوصى بالعمل الشّرطي المجتمعي بنسبة كبيرة، لما التُمس فيه من نتائج عادت بالإيجابية على المجتمع من خلال تقريب كل من المواطن والجمعيات النّاشطة من هذه المؤسسة الأمنية و خلق قنوات إتّصال فيما بينهم، تصبّ في هدف مشترك مفاده إيجاد حلول مناسبة لمختلف الآفات والمشكلات الإجتماعية.

تؤدّي الشّرطة المجتمعية العديد من الوظائف ترتبط كما سبق الذّكر بالمجتمع وأفراده بشكل مباشر، إلاّ أنّها تختلف من مجتمع لآخر بناءا على مدى وطادة العلاقة التي تمّ خلقها بين الطّرفين، إظافة إلى البنية الثّقافية للمجتمع والخلفيّات الإجتماعيّة لأفراده و يأتي هذا في ظل المؤشرات التي أثبتت بأن إبقاء الشّرطة على أساليبها التقليدية وعدم إشراكها للمجتمع و أفراده، لم يعد يوصل إلى النّتائج المرجوة في الحدّ من الجريمة و التصدي لها قبل وقوعها، الأمر الذي كان حافزا لظهور مفهوم "شرطة المجتمع"، والذي يشير بوضوح إلى إندماج الشرطة في المجتمع وعدم إستغنائها عن التعاون مع الجمهور و هذا بعد خلق علاقة إيجابية بين الطّرفين لتحقيق الأهداف الأمنية المرجوة[113].

113– د. عباس أبو شامة ، "الشرطة المجتمعية، الأساليب و النمادج و التطبيقات العملية"، أعمال الندوة العلمية: 24–26 أفريل 2000م، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، ط01، 2001ص ص 5–10.

تجدر الإشارة إلى وجود مفهوم آخر مقارب إلى مفهوم الشّرطة المجتمعيّة، إلاّ أنّه لم يعد يستعمل كثيرا في الأدبيات أو الدّراسات البحثيّة وهو مفهوم "الشّرطة الشّعبيّة" والتي تمثّل فكرة قديمة عُرفت لدى المجتمعات الإسلاميّة وتشبه إلى حدّ كبير النّظام الياباني المسمّى "السكونـات" ويتكوّن هذا الأخير من سكّان الأحياء و يقومون بمختلف الأعمال الأمنيّة بصفة تطوّعيّة على غرار ملاحقة المجرمين وفضّ النّزاعات الصّغيرة و حتّى مساعدة الأجانب، فهي مشاركة شعبيّة كان لها أثر حميد داخل المجتمع بإعطاء الدّعم لأفراد الشرطة.[114]

7/ التعاون الشُّرطي الجمعوي ضدّ الآفات الإجتماعيّة:

إن المتتبّع للتّغيرات الحاصلة في المجتمعات، يلاحظ بأنه باتت هناك جهتان تعنيان بخدمة الوطن والمواطن و حماية حقوقهما، جهة رسميّة متمثلة في السلطة و جهة شعبية متمثلة في مؤسّسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيّات لما لها من تأثير على التطوّر الإجتماعي والثقافي[115]

114– جلال ثروت، الظّاهرة الإجراميّة "دراسة في علم الإجرام و العقاب"، مؤسسة الثقافة الجامعيّة ، الإسكندريّة 1982، ص23.

115– فاضلي سيدعلي، " نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري "، مدكرة ماجستير في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008–2009، ص04.

في هذا السّياق، يقول "ألدرسون" بأنّ التّعاون المجتمعي بين الشرطة وأفراد الجمهور وجماعاته وجمعياته و هيئاته الرسمية و الشعبية يأتي للوقاية من الجريمة و تحقيق نوع من الإنضباط داخل المجتمع ويعين على خفض معدلات الجريمة و الإنحراف[116]، لذلك نجد بأنّ تظافر الجهود بين مختلف مؤسّسات الدّولة بما فيها الحكوميّة والأهليّة على غرار جهاز الشّرطة ومنظّمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات، وهذا ما هو إلاّ دليل على الأهميّةالبالغة الّتي يلعبها الدّور الوقائي في الحدّ من الجريمة الّتي تتولّد لا محالة بسبب مختلف الآفات و المشكلات الإجتماعيّة.[117]،فالعلاقة الّتي تولّدت بين الطّرفين كان سببها رغبتهما المساهمة في الإصلاح الإجتماعي بعد عدد النّكسات التي عرفها المجتمع الجزائري.

ففي إطار بناء علاقة قويّة بين جهاز الشّرطة و الجمعيّات النّاشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة، فإنّ المديرية العامة للأمن الوطني، تعمل بشكل مستمر على تنظيم ملتقيات حول الوقايّة الجواريّة ومكافحة الجريمة و جعلها أنشطة دوريّة ضمن رزنامة

---

[116] -John Alderson, "Community Policing", Crop Wood Conference, 1983, P12.

[117]– عبد اللّه الفوزان، تكامل الجهود الأهليّة و الحكوميّة في ميدان الإعلام الأمني الوقائي: "الشباب و الدور الإعلامي الوقائي"، ورقة عمل مقدّمة للنّدوة العالميّة السادسة و الثلاثين ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، أكتوبر 1994.

مهامها، كما أنّ التنسيق مع الجمعيّات بمختلف طُبوعها ومجالات نشاطها، بإمكانه أن يمنح للشّرطة ضمن مهامها الجواريّة، الدخول إلى أماكن تواجد شريحة الشباب بشكل مكثف على غرار مراكز و دور الشباب لتنظيم ملتقيات و ندوات ثقافيّـــة وتحسيسيّة و أيضا قانونيّة، فتنظيم مثل هذه الحصص و اللّقاءات التي تأخذ طابعا وقائيا بالدّرجة الأولى، يشكّل خطّا مستمرا يحمل في طيّاته أهداف التعاونوالتّضامن واستمرارية الإحتكاك المبني على أُسس الثقة المتبادلة وهذا لا يتأتّى إلاّ بالتّنسيق مع كل من الجمعيّات و لجان الأحيـاء.

لذلك و بهدف التّصدي لأيّ فعل إجرامي لا بدّ من الرّفع من مستوى الشّراكة في العمل بين الفاعلين الإجتماعيين من حيث ترسيخ دور المجتمع المدني في الوقاية من مختلف الآفات الإجتماعيّة، بمساهمة كل الحركات الجمعويّة و هذا بالتّنقّل إلى الأحياء الشّعبية الّتي تحتضن بنسب عاليّة الإنحرافات والإنزلاقات الإجتماعيّة ، إلى جانب تنظيم خرجات ميدانيّة مُشتركة لفائدة المتمدرسين، يشرح لهم من خلالها، المخاطر النّاجمة عن تفشي السّلوكات السّلبية على الفرد، الأسرة والمجتمع.[118]و أخرى لفائدة الأشخاص بدون مأوى، باعتبارهم أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا لمختلف الآفات.

118– صبرينة بليدي، " تنظيم ملتقى حول الوقاية الجوارية و مكافحة الجريمة"، السلام اليوم:مقال منشور على الموقع الإلكتروني: **http://www.essalamonline.com/ara/permalink/10280.html**

من هنا نشير أيضا إلى تجربة أخرى فعالة في هذا الصدد وهي لجان الأحياء ، حيث يقوم بعض السكان من حي ما، بإنشاء جمعية لها أهداف بناءة في المجتمع ومسؤوليات أمنية تجاه حيّهم، فيعمل أعضاؤها إلى لفت نظر الجهات المعنية عن كلّ تصرّف مشبوه قد يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام العام وزعزعة سكينة مواطني هذا الحي. و تجدر الإشارة أنّ الأعمال المشتركة بين جهاز الشّرطة والجمعيّات لا تعني مكافحة آفة إجتماعيّة معيّنة و عدم الإهتمام بغيرها، بل هي تهتمّ بكل المشكلات من عنف بمختلف أشكاله، السّرقة بتنوّعها، تسرّب مدرسي، إنحراف الأحداث...إلخ و بالتالي، فهي تهتمّ بكل المشكلات المجتمعيّة وبنفس مقدار الأهميّة إلاّ أنّ الآفة الأكثر استفحالا هي للأسف آفة المخدّرات، لذلك نجد هذا الحيّز يأخذ حصّة الأسد في مختلف النّشاطات الّتي يقوم بها الطّرفان، لتصبح بمثابة أحد أكبر الرّهانات التي يسعى كلاهما إلى كسبه، لذلك فهما يعززان جهودهما بالتّنسيق مع الدّيوان الوطني لمكافحة المخدّرات.

8/ المشكـلات الإجتمــاعيّة : أبعادها و أسبابها :

سنتناول في هذه الفقرة الحديث عن المشكلات الإجتماعيّة التي لا يختلف عنها إثنان بأنها واقع يقتضي التّغيير، فالإشارة إلى هذا العنصر، نعتبره من وجهة نظرنا بالغ الأهميّة نظرا لطبيعة الدّراسة فالبحث الّذي بين أيدينا يعني بمحاولة إيجاد بعض الحلول الفعليّة

لما يعرف بالآفات الإجتماعية، من خلال العمل المشترك بين الجمعيّات و الشّرطة، لذلك لا يمكننا تجاهل أنّ التفاقم في المشكلات الإجتماعية هو ما يوصل بالدّرجة الأولى إلى ظهور الآفـات.

سوسيولوجيا، تُعتبر المشكلة الإجتماعيّة، ذلك السّلوك أو الموقف غير المرغوب فيه من طرف الأفراد والجماعات داخل المجتمع و بالتالي الحياد عن معاييره و تميّزها بالتّكرار، لدرجة إحداثها لعوائق تقف ضدّ الأهداف المسطّرة للبناء الإجتماعي السّليم ، الأمر الّذي يخلق تناقض بين قيم المجتمع و الأفعال التي تترجمها السّلوكات السّلبية لأفراده.

لم يتم تحديد تعريف موحد لمفهوم المشكلات الإجتماعية، شأنها في ذلك شأن العديد من المفاهيم في علم الإجتماع وهذا لما تتميّز به من خاصيّة النّسبية، فالمشكلات الإجتماعيّة، ظاهرة موجودة في كلّ مجتمع إنساني، إلاّ أنّها تتعدّد وتتنوّع داخل هذه المجتمعات، على حسب درجة التّناقض بين قيم المجتمع و الأفعال، وفي هذا السياق نشير إلى المشكلات الأساسية التي تعاني منها المجتمعات بنسب عاليّة والّتي تستدعي القلق فهي: الجريمة باختلاف درجاتها، العنف باختلاف مستوياته وأنواعه، جنوح الأحداث، البطالة،

الطلاق، الدعارة، تناول المخدرات و الإتّجار فيها ، الفساد الحكومي، التّمييز العنصري وغيـرها ...[119]

هذه النّماذج من المشكلات و غيرها، يكون وجودها عادة مصدر إزعاج للمجتمع و أحد الأسباب الرّئيسيّة التي تعيق تطوّره التنموي والإقتصادي والثقافي والفكري وتمسّ بالتّماسك الإجتماعي لأفراده، كون الإنسانكائن إجتمـاعي بطبعـه، تتطلّب حاجاته الفيزيولوجيّة بأن يكون ضمن جماعة يتفاعل معها بشكل آمن، منظّم و وفق معايير محددة.

يتّجه بعض المختصّين إلى التّفريق بين مفهومي المشكلة الإجتماعية و المشكلة السوسيولوجيّة، كما هو الحال على سبيل المثال مع "ويرث"من خلال كتابه "المشكلات الإجتماعيّة المعاصرة"، حيث يرى بأنّ المشكلات الإجتماعيّة هي مواقف منحرفة عن مواقف مرغوب فيها يتوجّب التخلّص منها، في حين المشكلات السوسيولوجية فيكون ظهورها حين لاتكون العلاقة بين الأحداث معروفة، كما أنّها تعكس آراء لمشكلات معرفيّة لمختلف الإتجاهات النّظرية لعلماء الإجتماع.[120]، و تختلف ردود أفعال الأفراد تُجاه المشكلات الإجتماعية وتتباين على حسب البعد الإجتماعي والجغرافي و العلمي، فمنهم من يهتم و منهم

119– محمد عاطف غيث، "قاموس علم الإجتماع" ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 433.

120– محمد الجوهري و آخرون، "علم الإجتماع و المشكلات الإجتماعية" دار المعرفة الجامعيّة، مصر، الإسكندرية، 1998، ص134.

من لا يبالي ومنهم من يكتفي بالرّؤية الدينية لها (عذاب الآخرة)...إلخ، و تختلف المشكلات الإجتماعية باختلاف المجتمعات من حيث طبيعتها و حدّتها والأسباب المؤديّة إليها و يكون الأساس في ذلك البناء الإجتماعي وطبيعة العلاقات بين أفراده، فمثلا كانت لثورة التّصنيع السّريع في أمريكا، يدا مباشرة في بداية المشكلات الإجتماعية أنذاك، حيث سمّيت أوّلا بالعلّة الإجتماعيّة ثمّ التفكك الإجتماعي ثمّ السّلوك المنحرف .

فبداية مثّلت العلّة الإجتماعيّة بجسم الإنسان الذي ترتبط وظائفه وتتسلسل مع بعضها البعض ودُرس هذا الإتّجاه حوالي منتصف القرن الماضي من طرف مجموعة منالبروتستانيين ينتمون إلى الطّبقة الوسطى فيجامعة شيكاغو حيث جعلوا من الفرد هو المسؤول المباشر عن حدوث المشكلات الإجتماعية بسبب عدم إمتثاله للقيم و المعايير المجتمعيّة.

ظهرت بعد ذلك، المدرسة الإيكولوجيّة الّتي درست التفكك الإجتماعي والتي أرجعت أسبابه إلى التغيّر السّريع و الحاد الذي قد يصيب أيّ مجتمع (*).

***- ينتج التفكك الإجتماعي أيضا بسبب الحراك الإجتماعي بنوعيه العمودي و الأفقي، فيكون المستوى العمودي في المجتمع الدينامي من خلال إستحداث الجو التنافسي لشغل مناصب عليا في المجتمع، قد يدفع ثمنها من ينجح فيها بفشله في جوانب أخرى من حياته تؤدي إلى خلق صراعات، أمّا الأفقي فيكون أساسه الطائفيّة و علاقات القرابة التي**

كما أرجع "ميرتون" أسباب التفكك الإجتماعي إلى مصادر مهمة هي:

- **الصّراع الّذي ينشأ بين الأفراد و الجماعات في سبيل بلوغ مصالحها الخاصة.**
- **الصّراع في تأدية الأدوار المُناطة بالأفراد بسبب تعدّد الأدوار الإجتماعية للفرد الواحد داخل المجتمع الواحد مما يؤدي إلى الفشل و بالتالي التفكك .**
- **الخلل في أداء الأفراد لوظائفهم، الذي ينتج عن سوء الإتّصال الجماعي.**
- **القصور الذي يتعرّض له الفرد خلال عملية التّنشئة الإجتماعيّة.**

أمّا عن السّلوك المنحرف، و يُقصد به الحياد و عدم الإنظباط بالمعايير الإجتماعيّة، حيث يتمّ إنتهاكها من طرف الشّخص المنحرف في سبيل تحقيق مصالحه الشّخصيّة بأيّ شكل من الأشكال، مع العمل على إخفاء سلوكه المنحرف واتّباع بعد ذلك مختلف السّبل للتّملّص من العقوبة التي يجب أن ينالها.

أمّا عن أسباب المشكلات الإجتماعيّة فهي تتعدد و تتنوّع حسب المكان والزّمان كما تختلف أيضا أسبابها حسب مجالات البحث، إذ يرى أسبابها كلّ باحث من حيث مجاله، فمثلا رؤية عالم الإجرام تختف عن رؤية عالم الإجتماع... و هكذا

ينتهزها أصحاب المراكز المتميّزة في المجتمع، الأمر الذي يخلق ظواهر مرضية في المجتمع على غرار المحسوبية والرشوة و الواسطة في مختلف الأمور الإدارية...إلخ

من جهة أخرى، فقد تتباين الأسباب المؤدّية للمشكلات الإجتماعية بين الذّاتية أو الأسرية أو حتى المجتمعيّة بأبعادها السّياسية و الثقافية والإقتصادية.فالتّصادم في الإتجاهات السياسية إلى جانب التّضارب الثّقافي واختلالات موازين التنشئة الإجتماعيّة وتدني المستوى المعيشي حدّ الفقر،كل هذه العوامل سواءا شئنا أم أبينا، يكون لها وزنا ثقيلا داخل المجتمع وبالتالي فهي تؤدّي إلى خلق شتىّ المشكلات الإجتماعيّة.

9/ المشكلات الإجتماعية و التّغيّر الإجتماعي:

يعتبر التغيّر الإجتماعي من أهمّ أسباب حدوث المشكلات الإجتماعيّة فكلّما حدث التغيّر الإجتماعي السّلبي بشكل سريع و متفاوت، كلّما سرّع ذلك من حدوث المشكلات(*) فهو : "كلّ تغيّر يطرأ علىالبناء الإجتماعي في الوظائف والقيم و الأدوار الإجتماعيّة خلال فترة زمنيّة محددة و قد يكون هذا التّغيّر إيجابيا أي تقدّما أو سلبيّا أي تخلّفا"[121]ويقصد به أيضا: "ذلك النّوع من التّباين و الإختلاف الّذي يحدث على مكوّنات البناء الإجتماعي و النّظم والظّواهر الإجتماعيّة و الّذي يؤدّي بدوره إلى تغيّر في أنساق

---

*- قد تكون سرعة التغيّر الإجتماعي سببا في حدوث المشكلات الإجتماعية و قد يكون أيضا ذو إنعكاسات إيجابية من خلال عمله * على حلّ هذه المشكلات، سيما في حال حدوث حركة فكرية هادفة تبادر بها فئة إجتماعيّة ما.

121– محمد الدّقس، "التغيّر الإجتماعي بين النّظرية و التّطبيق"، دار مجدلاوي للنّشر و التّوزيع ، الأردن، 1987، ص19.

التّفاعل و العلاقات وأنماط السّلوك و النّشاط الإنساني و يعدّ السّمة المميّزة لطبيعة الحياة الإجتماعيّة في المجتمعات المدنيّة"[122]

يكون كذلك التغيّر الإجتماعي السّلبي، نتاجا لعدّة عوامل قد تفرض نفسها على المجتمع، على غرار الثّورة التكنولوجيّة التي تحدث حاليا في كل المجتمعات والتي أثّرت بشكل مباشر على العلاقات بين الأفراد وتدخّلها حتّى في الثّوابت الثّقافيّة و النّظم الإجتماعيّة، الأمر الّذي من شأنه أن يخلق مشكل الهوية داخل المجتمع وبالتالي حدوث مشكلات إجتماعيّة.

الحروب هي الأخرى تعتبر عاملا في التغيّر الإجتماعي (و إن كانت هي في حدّ ذاتها مشكلة إجتماعيّة) ، لما ينتج عنها من سلبيات تمسّ الكيان والبناء الإجتماعي لأيّ مجتمع كان مهما كانت قوّته وصلابة علاقة أفراده الإجتماعيّة لأنّها تفرض عليهم الفقر والبطالة، كما تخلق لديهم توجّهات فكريّة تعصّبية وفي أحيان كثيرة تؤدّي بهم إلى الهجرة بنوعيها الداخليّة و الخارجيّة و التي تضطرّهم إلى الإنتقال بكلّ ما يحملونه من قيم وعادات

122– عبد الله محمد عبد الرّحمن، " علم الإجتماع، النّشأة و التطور"، ترجمة محمد الجوهري و آخرون ، دار المعرفة الجامعيّة، الأزاريطة، 2005، ص305.

لمجتمعات أخرى، قد لا يتوافقون معهل تضعهم بذلك في صِدام مع هذه المجتمعات الجديدة، الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال لحدوث مشكلات إجتماعية(*).

إن مسؤولية إيجاد الحلول للمشكلات الإجتماعية تقع على عاتق عدّة أطــراف، كونها قضية تمسّ كل المجتمع، لذلك كانت مهمة البحث عن الحلول الفعليّة من نصيب كلّ من الدّولة ، المجتمع المدني و الأفراد، فالدّولة من خلال كل هياكلها، مصالحها الإداريّة ومؤسّساتها الحكوميّة...إلخ و المجتمع المدني من خلال مختلف الحركات الجمعويّة، سواء المهتمة بالجانب الثقافي أو الإجتماعي أو الحقوقي، لكن تلك المهتمّة بالآفات الإجتماعيّة فهي من يكون لها دفع قوي في إيجاد الحلول الملائمة.

أمّا عن الأفراد، فهم المواطنين بجنسَيهم و باختلاف مستوياتهم الثقافية، الفكرية و العلميّة والّذين يشغلون حيّزا داخل المجتمع، لذلك تحدّثنا في فقرة سابقة من هذا البحث عن المواطنة، فكلّما كان حسّ المواطنة عاليا لدى الأفراد، كلما زادت لديهم الرّغبة

***– هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى التغيّر الإجتماعي لم نأتي على ذكرها و اكتفينا بما هو مدوّن أعلاه على سبيل المثال فقط لا الحصر، كون هذا العنصر لوحده بإمكانه أن يكون موضوع دراسة منفردة و لن نوفيه حقه من التحليل بذكره في فقرة واحدة في بحثنا.**

أنظر كتاب: مشكلات إجتماعية معاصرة للمؤلّف: بهاء الدين خليل تركيّة، دار المسيرة للطباعة و النشر، ط01، 2014.

في الحفاظ على المجتمع من خلال إسهاماتهم التطوّعية ، لأن مستوى الوعي المّجتمعي لديهم يكون قد بلغ أقصى ذروته .

كما يتمّ التوصل للحلول الملائمة، بعد تشخيص المشكلة ودراسة أبعادها وأسبابها،–شأنها في ذلك شأن المشاكل العضوية في العلوم الأخرى– و من ثمّ تسطير برنامج يقضي بمعالجتها و الشّروع في تطبيقه بإشراك كلّ الأطراف الفاعلين المذكورين أعلاه.

- **خلاصـــــة:**

رأينا ضمن هذا الفصل الدور المجتمعي الهادف والبناء للشرطة وكيف بإمكانها الإرتقاء بالمجتمع في حال انتهاجها واحترامها للأهداف والمهام السامية التي أُوجدت لأجلها، كما أشرنا إلى أهم المحطّات التأسيسيّة التي مرّ بها جهاز الشرطة الجزائريّة وكيف لا زال يعمل على تغطية تلك النّقائص التي تسبّبت فيها ظروف إجتماعية وسياسيّة أثّرت بشكل مباشر على علاقته بالمجتمع، لكنّه أصبح بمرور الوقتيتدارك تلك الإختلالات وذلك بالمساعدة في تقديم خدمات مجتمعية، إلى جانب تركيزه على الجانب التوعوي في مبادرة منه إلى الإقتراب أكثر من المواطن ، إذ في سبيل ذلك أصبح لا يتردد في الإعتماد على مُدخلات جديدة من شأنها أن تمهّد له الوصول إلى مبتغاه الجواري مع المواطن ، وعمله مع

الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية هو إحدى هذه البرامج المنتهجة كما سنتعرف عليه في الفصل القادم.

الفصـل الرابـع:

*الشرطة والجمعيات ضدّ الآفات الإجتماعية في المجتمع الجزائري *

تمهيد:

عرف المجتمع الجزائري ظروفا إجتماعية وسياسية عصيبة في العقود الأخيرة نتج عنها إنتشارا واسعا لمختلف الآفات الإجتماعية، لذلك وجد جهاز الشرطة نفسه – بصفته أحد الأجهزة المسؤولة عن الأمن في المجتمع– في مواجهة هذا الواقع الإجتماعي، الّذي تبيّن بأنّ الجهود الأمنية لوحدها لن تتمكّن –مهما بلغت قوّتها– من مجابهة كلّ الأمراض المجتمعيّة، إذ بات واضحا جدّا أنّ أمن المجتمع منها هو مسؤوليّة كلّ أفراده ومؤسّساته. ومن هنا أصبح لا بدّ من استظهار أساليب أخرى تكون أكثر نجاعة وفاعليّة، فيعتبر التّعاون والتّشارك مع المجتمع المدني من بين هذه الخطوات الّتي أصبحت تقتضيها متطلّبات التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري والتي هي مسؤولية كلّ الأطراف.

1/ المجالين المكاني و الزّماني للدّراسة.

أُجريت هذه الدّراسة على عدد من الجمعيات النّاشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية بمدينة مستغانم وكذا جهاز الشرطة، متمثلا في خليّة الإتّصال والعلاقات العامة بمقر أمن ذات الولاية و تمّ اختيار هذه المصلحة تحديدا،لأنّها هي المعنيّة بكلّ ما له علاقة بأعمال الشّراكة بين الشرطة و منظّمات المجتمع المدني والتنسيق فيما بينهما لتنفيذ البرامج التّوعوية بأمر من القيادة العليا.

تقع مدينة مستغانم من ضمن ولايات غرب الوطن، رمزها الإداري 27، مقسّمة إلى 10 دوائر و32 بلدية، تغطّي مساحة قدرها 2269 كلم^2 و تزخر بشريط ساحلي قدره 120 كلم، يحدّها من الشمال البحر الأبيض المتوسّط، من الغرب معسكرو وهران، من الشّرق الشلف وغليزان و من الجنوب غليزان ومعسكر ، مناخها شبه قارّي، معتدل شتاءا بمغياثية تتراوح بين 350 و400 ملم على مرتفعات جبال الظّهرة و تبلغ كثافتها السّكانية حوالي746.947 نسمة حسب آخر الإحصاآت ، و هي المدينة العربيّة الوحيدة الّتي يمرّ عبرها خط غرينتش وتحديدا ببلدية استيديا.

للإشارة ، فقد ذكرها ابن خلدون في مقدّمته الشّهيرة تحت عنوان:"الخبر عن انتزاء الزّعيم ابن مكن ببلد مستغانم"[123]

123– عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الخضرمي "ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر" المجلّد السّابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000 ص ص 118–119

لقد أجري العمل الميداني خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ماي من سنة 2015، حيث توجّهنا في بادئ الأمر إلى مديرية الشؤون العامة و التنظيم بمقر الولاية للتعرف على عددالجمعيات المسجلة محليا بصفة عامة والتّركيز أكثر على النّاشطة منها، إلا أنه تمّ توجيهنا من هناك إلى مديرية النّشاط الإجتماعي بحجة أن الإحصاءات المطلوبة تتوفر عليها هذه المصلحة فقط، حيث تمّت إفادتناهناك بأنّ العدد الإجمالي للجمعيات على مستوى الولاية هو 178 جمعية معتمدة، منها 36 هيئة جمعوية ناشطة فقط.

2 / الصّعوبات التي واجهتنا في البحث:

لقد لفت انتباهنا لدى توجهنا إلى مصلحة النشاط الإجتماعي أنّ العديد من الجمعيات هي عبارة عن حبر على ورق، لا تمارس أيّ مهام مجتمعيّة، الأمر الّذي وضعنا أمام أحد صعوبات البحث وهو جمع العيّنة المطلوبة للقيام بالدّراسة، إظافة إلى بعض العراقيل البيروقراطية التي للأسف لمسناها على مستوى الإدارة التي تمّ التعامل معها، رغم تقديمنا لما يُثبت شرعية قيامنا بهذه الدراسة و الدافع وراء رغبتنا في الحصول على الإحصاءات اللازمة فكان علينا مواجهة عقلية الإدارة الجزائريّة التي للأسف لا زالت تفتقر إلى ثقافة التّعامل مع الطلبة والباحثين الأكاديميين من حيث الجحود في تقديم المعلومات اللّازمة، الأمر الّذي ضيّق علينا حيّز البحث ومنعنا من تناول الموضوع على مستوى أوسع.

أيضا نقص الدراسات و المراجع العلمية حول المؤسسات الأمنية وعلاقتها بالمجتمع في الجزائر –عدا بعض المقالات والتقارير الصحفية–، كان من بين الأسباب التي صعّبت علينا هذه الدراسة.

3/ المنـــهج، الأداة والعيّنـــة المستخدمين في الدراسة:

3₁/ المنهج:

يعتبر المنهج هو تلك الطريقة التي يجب اتّباعها للوصول إلى الحقيقة المرجوة من البحث والمنهج في العلوم عامة هو تلك القواعد والإرشادات التي يتوجب على الباحث السير وفقها وعدم الإنحياد عنها، حتى يتمكّن من الكشف عن الخصوصيات التي تخضع لها الظاهرة محل الدراسة بكلّ موضوعية وشفافية[124].و بالنسبة لموضوع هذه الدراسة، فسنعتمد بشكل واسع على "المنهج الكيفي لتحليل ووصف العلاقة بين الجهتين محل الدراسة" وذلك من خلال دراسة حالات، فمعروف عن هذا المنهج بأنه يعمل في وصف الظاهرة على أساس كل من المتغيّرات المتعلقة بها والتعمق في أسبابها والتطرق إلى إتجاهاتها و بالتالي التعرف على الحقيقة الفعلية للظاهرة محل الدراسة، كما أن هذا المنهج لا يعني فقط بجمع بيانات

124. سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلالي ، " محاضرات في المنهج و البحث العلمي"، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص25

وصفية حول الظاهرة إذ يتعداها إلى تحليل و تفسير البيانات المتحصل عليها وبالتالي إستخلاص النّتائج منها[125]ويتم استخدام المنهج الوصفي عندما يريد الباحث التوصل إلى فهم أفضل لموضوع معين والتعرف على سبب حدوث شيء ما، فهو يعتمد على دراسة الظّاهرة كما هي في الواقع و وصفها وصفا دقيقا سواءا كميّا أو كيفيا.

فالمنهج الوصفي التّحليلي إذا "يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبّر عنها كميا أو كيفيا فالتعبيـر الكيفي يصف الظـاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكمّي فيعطيها وصفا رقميا ليوضّح مقدار هذه الظّاهرة أو حجمها أو درجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى"[126]

لذلك إرتأينا إستعماله في هذه الدراسة لما من شأنه خدمة البحث باستقاء كمّ مُعتبر من المعلومات وبالتّالي بلوغ الأهداف الّتي سطّرناها والتوصّل إلى حلول للإشكالية التي تمّ طرحها، مع الإشارة إلى أن الطريقة التي اعتمدنا عليها في تحليلنا للنتائج كانت بأسلوب كيفي نظرا لطبيعة الأداة المستعملة في استيقاء المعلومات كما هو مبيّن أدناه.

125– عميرة إبراهيم، "حتى نفهم البحث التربوي" ، دار المعارف، القاهرة، ، 1981، ص 96.

126– المشوخي حمد سلمان،" تقنيات و مناهج البحث العلمي"، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط 01، 2002.

3_2/ الأداة:

أمّـا فيما يخص الأداة فوجدنا بأّن أمثل طريقة بإمكانها إيصالنا إلى نتائج موضوعية تخدم دراستنا، هي الاعتماد على تقنية "المقابلة شبه الموجهة"، التي رأينا فيها الأداة المُثلى للحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الظّاهرة المدروسة بسبب أننا تعاملنا مع حالات معينة فقط لذلك فهي تساعدنا على التعرف على مواقف العيّـنة محل البحث تجاه الموضوع المدروس كما تسمح لنا بملاحظة انفعالاتهم وآرائهم الجانبية مما يجعلها أحد التقنيات الأكثر صدقا وكذا التعمّق أكثر في الأسئلة المطروحة من خلال طلب إستفسارات معينة لتعزيز وتوسيع دائرة المعلومات المستقات لذلك فهي تتماشى بشكل كبير مع طبيعة بحثنا.

فالمقابلة بشكل عام هي خلق حوار موجّه بين الباحث و المبحوث، تكون قاعدته طرح الأسئلة بشكل واضح ومباشر للحصول على أجوبة واضحة، كما أنها بالمقابل تؤدي إلى جمع المعلومات الأساسية التي يتطلب البحث الحصول عليها و يجب أن يكون ذلك في إطار موضوعي . وكغيرها من الأدوات فهي تخضع لظوابط معينة حيث اطّلعنا على شروط نجاحها من مختلف الكتب المعنية بالمناهج العلميّة في العلوم الإجتماعية، فقمنا بتحديد الأسئلة المُراد طرحها وعرضناها بعد ذلك للتّصحيح و التقييم والتّدقيق أمام أساتذة ومختصين من أعضاء هيئة التّدريس في هذا المجال حيث تمّ تعديلها حسب متطلّبات

البحثوبعد التحقق والمراقبة، باشرنا بإجراء المقابلات الشّخصية، أي وجها لوجه مع الأطراف المعنية بالبحث، إعتمادا على بعض الأساليب في إدارة المقابلة خلال مراحلها الثلاث: قبل، أثناء وبعد، فقبلها أعددنا قائمة من الأسئلة المتدرّجة وتواصلنا مع أفراد العينة لإطلاعهم على سبب طلب إجراء المقابلة بتعريفهم على موضوع دراستنا وأهدافها والتّأكيد لهم بأنّها ذات طابع علمي وأكاديمي محض ثمّ حدّدنا الوقت و التاريخ الملائمين لهم والمدة التي قد تستغرقها هذه المقابلة، ثمّ توجّهنا إليهم حسب الموعد المحدد سلفاوباشرنا مقابلتنا معهم بشكرهم أولا على منحنا جزءا من وقتهم، كما تعمّدنا تذكيرهم بطبيعة الموضوع وشجّعناهم على التّعاون بضمان أن ما سيزوّدوننا به من معلومات لن تُستعمل إلّا لأغراض البحث الأكاديمي واسترسلنا بعد ذلك بطرح الأسئلة مع الحرص على عدم المقاطعة وفتح المجال أمام المبحوث بإظافة ما يشاء من آراء و تعقيبات وحتى إستفسارات ، وفي هذه المرحلة قمنا بتسجيل كل الملاحظات والأجوبة الأساسية عن أسئلتنا.

بعد ذلك إنتقلنا إلى المرحلة الثالثة من إدارة المقابلة وهي مباشرة إعداد تقرير حول كل المعلومات التي زوّدنا بها كلّ مبحوث حتى نتمكّن من القراءة السوسيولوجيّة التي تسمح لنا بتفسير الظّاهرة محل الدّراسة بكلّ تفاصيلها.

3ـ3/ العيّــنة:

يكون تحديد العيّنة في البحوث الإجتماعية على أساس إختيار أفراد أو منظّمات من المجتمع محل الدّراسة، بحيث يمكن تعميم نتائج البحث على كلّ المجتمع الّذي اختيرت منه هذه الأخيرة، دون أن يتكبّد الباحث مشقّة كبيرة في ذلك.

فالصعوبة التي يجدها الباحث في حصر عناصر بعض المجتمعات إحصائيا لبلوغه المعلومات اللازمة عنها، تدفعه في الغالب إلى إختيار مجموعة جزئية تكون هي الممثلة عن المجتمع الكلي، الأمر الذي يسهل للباحث إمكانية تعميم نتائج هذه المجموعة على مجتمع الدراسة الكلي[127].

فبعد أن حدّدنا مجتمع البحث، و بناءا على ملاحظتنا خلال عملنا في جهاز الشرطة بأنّ هذا الأخير بات يتعامل مؤخرا بشكل واسع مع الجمعيّات النّاشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة، فإنّنا إخترنا الإعتماد على دراسة الحالة والتوجّه مباشرة إلى وحدات متنوّعة مقصودة والمعنيّة بالبحث و هما خليّة الإتصال والعلاقات العامة بأمن الولاية وبعض الجمعيات المهتمة بمكافحة الآفات الإجتماعية التي تتعامل مع هذا الجهاز الأمني.

127– مصطفى فؤاد عبيد،" مهارات البحث العلمي"، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة ، فلسطين، 2003، ص28.

فبالنسبة للطّرف الأول، كنا نعرف أين مقره لذلك توجهنا إليه مباشرة، أما الطرف الثاني، فكان لا بد علينا في بادئ الأمر من التوجه إلى الجهات المعنية للوقوف على العدد الرسمي للجمعيات، حيث توجهنا في بادئ الأمر إلى مديرية الشؤون العامة و التنظيم أين يوجد مكتب خاص بالجمعيات، لكننا تفاجأنا بالعاملين في هذا المكتب يصرحون لنا بأنهم لا يحوزون على أي إحصاءات عددية للجمعيات ليتمّ توجيهنا بعد ذلك إلى مديرية النشاط الإجتماعي، أين تحصلنا على قائمة الجمعيات الناشطة بمستغانم والتي وجدنا أنها تقدّر بـ178 جمعية على مستوى الولاية من ضمنها 36 جمعيّة ناشطة فقط ، ليكون العدد المتبقي من الجمعيات عبارة عن حبر على ورق، بمعنى أنّها غير ناشطة و لا تزاول أيّمن المهام التي لأجلها أُنشئت، لذلك تفادينا البحث عنها لأنه لن يكون سوى مضيعة للوقت و الجهد وقمنا باختيار عيّنة متنوّعة تتكوّن من سبع جمعيات ناشطة سبق وأن عملت على عدّة برامج في مجال مكافحة الآفات الإجتماعيّة.

4/ التّعريف بمجتمع البحث:

كما سبق و أشرنا فإنّ العدد الإجمالي للجمعيات المسجلة بشكل رسمي على مستوى ولاية مستغانم هو 178 جمعية ، هدفها الإهتمام بمجالات مختلفة وهذا حسب

ماأفادتنا به مديرية النشاط الإجتماعي لدى توجهنا إليها كخطوة أولى منّا لإحصاء مجتمع البحث الكلي.

كما لفت انتباهنا إلى عدم وجود جمعيات تحمل إسم له دلالة مباشرة بنشاط العمل في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية تحديدا، لذلك توجب علينا التوجه إلى الجمعيات المذكورة أدناه و التعرف عن قرب على النشاطات التي تقوم بها، لنجد أن العديد منها يهتم بمكافحة مختلف الآفات الإجتماعية كلّما تسنّت لها الفرصة لذلك وهذا إلى جانب النشاطات التي تعكسها مسمياتها، حيث دائما ما تسجل حضورها في المناسبات الوطنية والعالمية لمكافحة مختلف الآفات و غالبا ما يكون ذلك بالتحسيس و التوعية، سواءا على شكل منفرد أو بالتنسيق مع جهات أخرى وهذا ما شجعنا على أخذ عيّنة البحث منها.

إذا كان مجموع الجمعيات الناشطة هو 36 جمعية فقط، إخترنا منها 7 جمعيات ، سبق لها وأن مارست نشاطات عديدة في محاربة الآفات الإجتماعية عن طريق برامج توعوية، تحسيسية وعلاجية ، وتمثّلت عيّنة بحثنا في الجمعيات التالية:

- ✓ **جمعية الخير بلا حدود.**
- ✓ **جمعية الحق في الحياة.**
- ✓ **جمعية حماية الطفولة و التكوين الإجتماعي.**

- ✓ جمعية ترقية جيل الغد.
- ✓ جمعية إعمل.
- ✓ جمعية الإرشاد و الإصلاح.
- ✓ جمعية إشراق الأمل.

من أهمّ وأبرز النشاطات التي تبادر بها هذه الجمعيات حسب ما أطلعتنا عليه، نذكر الأعمال الآتية:

- ➢ توعية الفئة الشبانية حول مختلف الآفات الإجتماعية و ما ينجم عنها من خلال تنظيم أيام تحسيسية وتوعوية و يكون ذلك في غالب الأحيان بالتنسيق مع مديرية الشباب والرياضة.
- ➢ تنظيم حلقات إصغاء لفائدة الشباب عموما و الشباب المتعاطي بشكل خاص، للتعرف على الأسباب التي أدّت بهم إلى الإدمان.
- ➢ توفير التكفل الطبي و العلاجي لفائدة الراغبين في التخلي عن أيّ نوع من أنواع الإدمان على المخدرات وزيارتهم خلال مرحلة العلاج لمدّهم بالدّعم النفسي و السيكولوجي.

- **مد يد العون لهؤلاء الشباب بإعادة إدماجهم في المجتمع بعد انتهائهم من مرحلة العلاج كتوجيههم إلى مراكز التكوين المهني لتعلم حرفة معينة بإمكانها أن تكون مصدر رزق له في المستقبل.**
- **إعداد مطويات حول مختلف الآفات الإجتماعية و توزيعها في أماكن تواجد الشباب على غرار المؤسسات التربوية و الجامعية و مراكز التكوين المهني ...الخ**
- **تنظيم معارض تتظمن صور و فيديوهات لأشخاص دمرتهم مختلف الآفات الإجتماعية وعادة ما يكون لهذه الأخيرة تأثير كبير عليهم و تساهم بشكل فعال في رفع مستوى الوعي لديهم، كون الصورة عادة ما تكون أبلغ من أي تعبير.**
- **السعي لمحاربة مختلف مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري و ذلك من خلال إحصاء الأسر الفقيرة وتقديم المساعدات المادية و المعنوية التي تحتاجها.**
- **الإهتمام بفئة الطفولة من كل الجوانب ، سيما الأيتام منهم و تنظيم خرجات ترفيهية وبرامج تثقيفية لفائدتمهم .**

كما تعمل الجمعيات في العديد من المناسبات بالتنسيق مع جهاز الشرطة بتنظيم خرجات ميدانية، قد تدوم لعدة أيام، تستهدفان من خلالها العديد من الشرائح

الإجتماعية و في هذا السياق فإنّ الطرفان سبق و أن تشاركا في العديد من البرامج التحسيسية و التوعوية نذكر منها:

- **التوعية بمخاطر تزايد و تفاقم ظاهرة العنف بمختلف أشكاله داخل المجتمع الجزائري ومن بينها العنف ضدّ المرأة، حيث سبق و أن نظّم الطرفان خرجات إلى بعض المراكز التي تأوي النساء المُعتدى عليهن.**
- **نظّم الطرفان أيّام إعلامية تتراوح مدّتها من أربعة أيّام إلى أسبوع و ذلك خلال مناسبة اليوم لعالمي لمكافحة المخدرات الذي يصادف السادس و العشرون من شهر نوفمبر حيث تنوع البرنامج بين إلقاء المحاظرات بدار الثقافة والإقامات الجامعية وعرض صور و فيديوهات في هذا الشأن.**
- **تمّ التشارك أيضا في العديد من البرامج التوعوية و التحسيسية حول آفة الهجرة غير الشرعية التي أخذت في السنوات الأخيرة منعرجا خطيرا في المجتمع الجزائري وكان ذلك من خلال قناة الإذاعة المحلية ، حيث تشارك الطرفان نقاشات بنّاءة إستعرضت أسباب هذه الآفة و الحلول الممكنة لردعها .**
- **و أيضا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة آفة السيدا المصادف لـ 01 ديسمبر من كل سنة فقد أصبح الطرفان يقومان سنويا بالعديد من برامج التحسيس للرفع من مستوى الوعي**

حول هذه الظاهرة، كما أطلعانا أنهما إجتمعا على طاولة نقاش واحدة ضمن الفضاء الإذاعي لمدينة مستغانم أين تمّ التطرق لأسباب إنتشار هذه الآفة رغم كل البرامج التوعوية والتحسيسية الهادفة لاحتوائها.

- **الثاني عشر من شهر جوان، هو اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، أين تمّ التوجه إلى بعض الأماكن التي وردت بصددها معلومات تفيد بعمالة الأطفال، حيث تمّت توعية مستغلّيهم دون اتّخاذ أي إجراءات قانونية في حقهم، مع تقديم هدايا رمزية للأطفال وتحسيسهم بضرورة تواجدهم بمقاعد الدراسة في هذا السن لنيل أعلى المراتب مستقبلا.**
- **و بعد أيام قليلة، إلتقى الطرفان أيضا خلال مناسبة اليوم العالمي للطفل الإفريقي، الذي يصادف السادس عشر من شهر جوان، حيث توجها إلى بعض المدارس الإبتدائية، أين أقيم برنامج توعوي لهذه الفئة حول مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها كالتدخين و أيضا الإستعمال السيّء لوسائل الإتصال الحديثة، بما فيها الهاتف المحمول والأنترنت والتحسيس أكثر لتفادي الوقوع فيما يسمى بالإدمان الإلكتروني.**
- **عمل الطرفان على التوعية فيما يخص ظاهرة العنف المدرسي التي أصبحت تشهدها العديد من المؤسسات التعليمية عبر مختلف أطوارها و ذلك بالإقتراب من المتمدرسين لمعرفة أسباب هذه الآفة الدخيلة على المجتمع الجزائري.**

- نظّم الطرفان معارض تحوي صور و فيديوهات لأشخاص دمرتهم مختلف الآفات الإجتماعية و عادة ما يكون لهذه الأخيرة تأثير كبير على الفئات المستهدفة و تساهم بشكل فعال في رفع مستوى الوعي لديهم، نظرا لمستوى التأثير الذي تعكسه الصورة عادة.

5/ دوافع تأسيس الجمعيات المناهظة للآفات الإجتماعية:

وجدنا أن الدّافع الرئيسي وراء إنشاء الجمعيّات الهادفة إلى مجابهة مختلف الآفات الإجتماعية، هو إتّساع رقعة الإنزلاقات الخطيرة في المجتمع الجزائري، سيما في أوساط الشباب، فيقوم مجموعة من المواطنين الواعين بخطورة هذا الموقف، بتأسيس هذا النّوع من الجمعيات، كدليل على تشبّعهم بروح المواطنة وإحساسهم بنوع من المسؤوليّة تُجاه المجتمع الّذي ينتمون إليه، و في هذا السياق نقتبس أهم ما قالته لنا عينة البحث قي هذا الشّأن:

" نظرا لتواجد و استفحال الآفات الإجتماعية، داخل المجتمع الجزائري وما ينجم عنها من مخاطر تهدد الإستقرار المجتمعي بأصنافه، إذ حتى الوسطين التربوي و العائلي لم يسلما من تهديداتها، فمن شأنها أن تهدد كيانها وتزعزع إستقرارها ، من هذا الباب رأينا أنه من الواجب علينا التصدّي لهذه الظواهر الفتّاكة من خلال إنشاء هذه الجمعية، حتى نتمكّن

من التطرق إلى مختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري و لما لا، الخروج بحلول بنّاءة تساهم في الحدّ منها أو على الأقل التّقليل من انتشارها الواسع جدّا"

و في موضع آخر سجلنا الإقتباس التالي:

" من بين الدوافع الأساسية التي كانت وراء إنشاء هذه الجمعية هو ملاحظتنا للتفشّي الواسع لمختلف الآفات الإجتماعية، سيما في أوساط الشباب، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود للوقوف ضدّها ، حتى لا نجد أبناءنا في يوم ما داخل دوامة من الظّروف التي أكيد لن يُحمد عقباها و بالتالي لن نستطيع إصلاح ما تجاهلناه في وقت سابق ، لذلك فمن أبرز أهدافنا هو الوقوف في وجه مختلف الآفات الإجتماعية، التي تهدد شبابنا وهذا طبعا إلى جانب نشاطات أخرى عديدة نقوم بها تهدف كلها إلى الإرتقاء بالمجتمع الجزائري تنمويا واجتماعيا".

أيضا أثار اهتمامنا التّصريح التالي: " أصبحنا نرى بأنّ النشاطات الجمعوية في الجزائر، تهتمّ أكثر بمساعدة الأسر المعوزة و كأن المجتمع الجزائري قد حلّت كلّ مشاكله ليتمّ الإهتمام بهذا الجانب الإنساني فقط، فكفاعلين إجتماعيين يتوجب علينا النّظر إلى الأمور بكلّ موضوعية وبالتّالي فلا ننكر بأنّ الشباب الجزائري، أصبح يتخبّط في بؤرة عفنة من

الآفات الإجتماعية، فمن يا ترى سيعتني به ، إذا توجّهنا كلّنا إلى الأعمال الإنسانية و أهملنا الإحساس بروح المسؤولية التي يجب أن نتحلى بها تُجاهه؟".

وعليه فإنّ التوسّع الرّهيب في استفحال مختلف الآفات الإجتماعية الذي بات يعرفها المجتمع الجزائري بشكل عام و انتشارها كانتشار النار في الهشيم، لهو أمر يوجب على كلّ فرد من جهته أن يدق ناقوس الخطر و يسارع إلى إيجاد حلول من شأنها أن تحول دون ضياع الفئة الحيوية والغالبة نسبتها في المجتمع الجزائري والّتي يجب أن تكون في وضع البناء الإجتماعي، لا في وضع الإنحراف و هي فئة الشّباب بطبيعة الحال.

فغضّ النظر عن ما يحدث في المجتمع الجزائري من إنزلاقات أخلاقيّة خطيرة، سيؤدي لا محالة إلى مخاطر تهدد الإستقرار المجتمعي بأصنافه المتعدّدة ونزوحها صوب الوسط التّربوي، التعليمي وحتى العائلي ،مماسينتج عنه ضرب هذا المجتمع في صميم بناءه، الأمر الذي سيضعنا لاحقا أمام صعوبة العودة به إلى صورته المثالية، فالتّجاهل الحالي لوضع يتطلب الوقوف عنده، سيؤدي قطعا إلى ما لا يحمد عقباه وبالتالي عدم استرجاع ما تمّ تجاهله في وقت سابق.

وحتّى يتم تجسيد هذا التحدّي بطريقة منظّمة و تسطير خطّة عمل بنّاءة، فإنه يتم إنشاء هيئات ذات طابع قانوني ألا وهي الجمعيات وإعطائها تسميات تعكس عادة طبيعة

النّشاط المُراد مزاولته حتى تتمكّن من التطرق له بكل أرياحية في ظل المبادئ الّتي تضعها لشخصها المعنوي، بعد دراسة الأهداف المُراد بلوغها والخروج لما لا بحلول بنّاءة تساهم في الحد من انتشار الآفات الإجتماعية أو على الأقل التقليل من انتشارها الواسع.

فإن تم إحترام هذه البنود و توفرت العزيمة في تحقيقها، فإنّه لا محالة سيتم ترقية و تطوير المجتمع الجزائري و الحفاظ على مصالحه الماديّة و المعنويّة وتفعيل العلاقات الإجتماعية و بالتّالي دفع التّنمية في كل المجالات إلى الأمام .

لذلك نرى بأن العمل الجمعوي في هذا المجال ليس بالأمر الثّانوي والذي يمكن التخلّي عنه وعدم أخذ أهدافه بعين الإعتبار، خاصّة في ظلّ العولمـة و التطوّر التكنولوجي الرّهيب الذي يُستعمل للأسف في حالات كثيرة بشكل سلبي.

6/ دور الجمعيات في التّوعية من الآفات الإجتماعيّة:

إتضح لنا أنّ الجمعيات تؤمن إيمانا مطلقا بأن الآفات الإجتماعية هي كل سلوك غير حميد يؤثّر سلبا في المجتمع بإتلاف نسيجه إلى أن تضعف قوّته ويصل إلى درجة التفكّك و يظهر في الأخير ما يسمى سوسيولوجيا بالتفكّك الإجتماعي.

في مقابل ذلك، تؤمن أيضا بأنّ بداية الإصلاحات الإجتماعيّة، تأتي من اقتناع الفرد بمدى الأثر السّلبي للآفات عليه بالدّرجة الأولى وعلى أسرته ثم على المجتمع الذي ينتمي إليه، الأمر الّذي يجعله قابلا لاستقبال مختلف برامج التّوعية التي تنظّمها هذه الجمعيات.

لذلك، يلعب النّشاط الجمعوي دورا هاما في مسار التّنمية داخل المجتمـع، كيف لا والدّولة لوحدها، لن تتمكّن بأيّ شكل من الأشكال من سدّ احتياجاته، الأمر الذي يُبرز المشاركة الفعليّة للنّشاط الجمعوي في العمليّة التّنموية من خلال قدرته على غرس قيم الثّقافة المدنية، المبنية على احترام حقوق الإنسان وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أنّ الهيئات الجمعويّة تحوز على الدّوافع المطلوبة لمواجهة مشكلات المجتمع التي باتت تعرفها الجزائر بما فيها الجريمة وهذا ماكان واضحا من خلال التّصريحات التي أفادتنا بها عينة البحث كقول إحداها ما يلي:

" في حقيقة الأمر باتت الآفات الإجتماعية في تكاثر مستمر داخل المجتمع الجزائري، الذي طالما عُرف بطبعه المحافظ، لدرجة أنه بات من المستحيل إخفاؤها و هنا يأتي دورنا في توعية هذا المجتمع من المخاطر العديدة التي تحيط به".

" إنّ الإختلالات التي مسّت المجتمع الجزائري على مستويات عدّة، جعلت منه للأسف مجتمعا على حافة الإنهيار الأخلاقي تحديدا و في هذا الصدد، نحن نعمل بأقصى جهودنا على التصدّي لهذه الإختلالات، بدءا بتوسيع دائرة الوعي لدى الأشخاص عامة، فإذا أدرك هؤلاء بأهمية توعيتنا لهم ممّا قد يقعون فيه، فإننا نكون قد بلغنا شوطا كبيرا في بلوغ أهدافنا"

نقتبس أيضا: " نحن بالدّرجة الأولى ننتمي إلى المجتمع الجزائري الذي نرى بأنّه بات يحتاج إلى الوعي قبل أن يتمّ تطبيق أي برنامج تحسيسي أو وقائي أو حتى علاجي وهذا الوعي لن يتداوله الأشخاص، إلاّ إذا تشبّع كل فرد مهم بروح المواطنة ..."

إنطلاقا ممّا تمّ التّصريح به أعلاه، لاحظنا بأنّ عيّنة بحثنا، تعمل على ترسيخ وتنمية الثقافة الأمنية و الوعي الأمني، إنطلاقا من فكرة الأمن مسؤولية الجميــع إظافة إلى جهودها في تحفيز المواطنين على المشاركة في التّنمية المجتمعية، من خلال غرس قيم الثّقافة المدنية المعاصرة و التّربية على المواطنة و تعميق الولاء للوطن، كأحد الإستراتيجيات الهادفة بعد أن لوحظ التّنامي المتسارع لمختلف الآفات الإجتماعية داخلالمجتمع الجزائري، الّذي طالما عُرف بطبعه المحافظ، إلاّ أنّ الإختلالات التي مسّت بعض المستويات جعلت منه للأسف مجتمعا كثير الثّغرات والنقائص التي يجب تداركها و في هذا الصّدد، تعمل الجمعيات

على التصدي لأهم الآفات التي تنخر كيان المجتمع الجزائري كما جاء على لسان المبحوثين وهي كالآتي:

- **آفــة الإدمان على المخدّرات:**

حول هذه الآفة، تتوجه الجمعيات عادة إلى الشّباب وتعمل على توعيتهم بأخطار المخدّرات التي إن لم تصل بهم إلى الموت فإنها تنعكس سلبا على حياتهم الشّخصية والمهنية وبالتالي تتزحزح مكانتهم الإجتماعية، كما يتم إرشادهم إلى ضرورة حسن إختيار الصّحبة الصّالحة، سواء في المدرسة أو الشّارع وكلّ هذا بانتهاج أساليب ليّنة، تهدف إلى إيصال الغرض الحقيقي من برامج التّوعية المسطرة وفي هذا الصدد، يتم مثلا توزيع مطويات ومنشورات، تحمل أفكار وشعارات مباشرة، بإمكانها أن تلامس الجانب الواعي للفئات المستهدفة .

في سياق متّصل، يتجه النّشاط الجمعوي أيضا إلى الأسرة، من خلال تعريفها بضرورة خلق جسر التواصل مع الأبناء في البيت ومناقشتهم في شتّى المواضيع، إظافة إلى توعيتهم بأعراض الإدمان وإطلاعهم على مختلف أشكال المخدّرات، حتى يكون الآباء ملمّين بهذا الجانب وبالتالي يتمكّنون من التعرف على ماإذا كان أحد أبنائهم قد وقع ضحية هذه

الآفة، فيتمكّنون من إيجاد حلول لهو معالجته قبل فوات الأوان، فكلّما تأخر إكتشاف الإدمان أدى إلى زيادة صعوبة علاجه.

كما يجب على الأسرة أن تكون ملمّة بكيفية التّعامل الصحيح مع الإبن أو الإبنة في حال كان مدمنا وبذل جهد مضاعف لاحتوائهم من جديد وتوفير الجوّ النّفسي الملائم لعلاجهم، بدل طردهم مثلا من البيت أو معاقبتهم بتفادي الحديث معهم، الأمر الذي لن يزيد الوضع إلاّ سوءا.

- **ظــاهرة الفقــر:**

تتمحور أغلب النشاطات الجمعوية وعلى طول السنة، حول مدّ يد العون للأسر المتعففة والمعوزة وما دون ذلك و هذا حتى تكفيهم مهانة المسألة التي قد يشعر بها العديد من الأشخاص محدودي أو معدومي الدخل. و في هذا السياق نجد العمل الجمعوي، لا يتوانى عن إحصاء هؤلاء الأفراد و توفير لهم حصص شهرية أو موسمية من إحتياجاتهم الضرورية والتي تتمثل عادة في المأكل والملبس وتوفير الأدوات المدرسية للأبناء وفي أحيان أخرى تكاليف علاجية، تكون قد أثقلت كاهلهم بعدم القدرة على توفيرها.

فالعمل الجمعوي من خلال اهتمامه الواسع بهذا الجانب، يكون قد وقف فعلا على أحد أهم المنافذ الرئيسية التي تؤدّي إلى آفات إجتماعية أخرى، فالفقر في شكله العام

هو حاجز متين، قد يقف أمام بلوغ الشخص لمطالبه المادية في الحياة وهذا الأخير قد ينحرف إلى إنزلاقات أخرى بهدف كسر هذا الحاجز، لذلك فإنّ دور النشاط الجمعوي في هذه الحالات، لهو دور بنّاء بامتياز يستحق الثناء عليه.و من أهم ما تقوم به الجمعيات في هذا السياق نذكر:

- **توزيع مختلف المواد الغذائية الأساسية للأسر الفقيرة .**
- **توفير الأغطية و الألبسة الدافئة ، خاصة مع حلول أو خلال فصل الشتاء.**
- **جمع أكبر قدر ممكن من التبرعات لتغطية مصاريف علاجية، سواء ما تعلق منها من توفير مختلف الأدوية أو الإشاعات أو حتى العمليات الجراحية.**
- **توفير الإحتياجات اللاّزمة والضرورية لذوي الإحتياجات الخاصة، على غرار الكراسي المتحركة والأفرشة الطبيّة ... و غيرها .**
- **توفير ما يلزم لتزويج الشباب الفقير وفي سياق متّصل، يتم تنظيم ختانات جماعية للأطفال الأيتام وأبناء العائلات الفقيرة.**
- **عدم تفويت المناسبات الدينية والأعياد دون الوقوف على ما يلزم لتوفير الأجواء اللاّزمة التي تتطلبها هذه المناسبات الخاصة داخل الأسر الفقيرة.**

➢ آفــة الدّعــارة:

تُعتبر الدّعارة آفة إجتماعية، أصبحت تتنامى بشكل خطيرداخل المجتمع الجزائري، حيث وبعد أن كانت تُمارس بشكل خفي في بداية ظهورها فيه، أصبحنا الآن نلاحظ أنها بدأت في أخد إتجاه آخر خطير، في ظل عدم تسليط الضوء عليها من طرف ثلاث عناصر مهمين و هم:

1- الباحثين الإجتماعيين وذلك بتحلّيهم بالجرأة الكافية في إجراء البحوث اللاّزمة لمعرفة أسبابها، تداعياتها و دوافع إستمرارها.

2- المجتمع المدني بمختلف منظّماته وذلك باعتباره هيئة مدنية بإمكانها أن تكون محلّ ثقة المواطنين بشكل كبير، الأمر الذي يساعد على إيجاد الحلول والوقاية منها.

3- من طرف الجهات الأمنية و التشريعية لردع ممارستها كمهنة بديلة، في ظل التصاريح القانونية التي تتحصل عليها العديد من الأماكن لمزاولة نشاطاتها، على غرار الملاهي الليلية، التي طبعا لا يُسمح بممارسة الدّعارة فيها، إلاّ أنها عادة ما تكون البوّابة التي من خلالها ينساق العديد من الأفراد إلى هذا السّلوك السّلبي.

ورغم أن المشرّع الجزائري، قد سنّ عقوبات في هذا الشّأن من خلال نصوص قانونية واضحة، إلاّ أنّ الهفوات الموجودة من هنا وهناك تصعّب عليه تطبيق هذه العقوبات بصرامة.

فالمجتمع الجزائري، يستنكر بشدة هذه الظّاهرة و يقمعها، كونه مجتمعا إسلاميا بالدّرجة الأولى ولديه من التّقاليد والأعراف ما يكفي ليرفض ودون نقاش مثل هكذا ممارسات.

والأمر المثير للجدل أنّه رغم الرّفض المجتمعي لهذه الظاهرة، إلاّ أنّنا نجد بأن ممارستها في المجتمع الجزائري باتت تأخذ شكلين مختلفين، الأولى تكون على شكل رسمي وذلك بتخصيص مراكز معيّنة لممارستها وتكون خاضعة لمراقبة صحيّة والثّانية تُمارس في خفية عن مصالح الأمن والمراقبة باتخاد أماكن منعزلة لها.و في كلتا الحالتين، نرى بأن هذا الأمر يمثّل تناقضا خطيرا بين رفض مقوّمات المجتمع لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة ثانية، الإبقاء عليها بشكل أو بآخر في المجتمع الجزائري، الأمر الذي طبعا سيكون له نتائج سلبيّة لعلّ أبرزها يمسّ الجوانب الآتية:

**** إرتفاع نسبة التفكّك الأسري، حيث تنقطع أواصر الودّ والإنسانية داخل أهم عنصر في تكوين البنية التّحتية للمجتمع وهو الأسرة.**

** إختلاط الأنساب في المجتمع، حيث يكثر عدد الأطفال مجهولي النّسب، الأمر الذي سيضعهم لاحقا في دوّامة من الرّفض المجتمعي، ممّا يؤثّر سلبا على تنشئتهم النّفسية الّتي تكون عاملا مباشرا في جعلهم يتسبّبون في حدوث مشكلات إجتماعية أخرى مستقبلا.

** إنتشار الإنحلال الأخلاقي في المجتمع الجزائري، الّذي يُصبح قابلا للتّناقل من جيل لآخـر و ظهور بوادر غياب الوازع الديني شيئا فشيئا.

** تفشي حالات السّرقات و تعاطي المخدّرات، الّتي يصبح النظر إليها على أنّها مكملة لمتعة الدعارة.

** الإنتشار الواسع لمختلف الأمراض الجنسية كالإيدز و السفلس و السّيلانوأمراض الكبد الفيروسية...إلخ والّتي ما إن تنتشر في أي مجتمع إلاّ وتصبح مهدّدة لـه و لأجياله اللاّحقة.

ما زاد الطّين بلّة في السنوات الأخيرة، فقد تعدّت ممارسة الدّعارة من الجنس الأنثوي إلى الجنس الذكوري، فمثليي الجنس من الرجال باتوا هم أيضا يبيعون المتعة الجنسية للشواذ من جنسهم مقابل المال، بل أصبحوا يتنافسون في ذلك مع النساء ويكون التدخل الجمعوي في التصدّي لهذه الآفة الخطيرة من خلال:

** العمل على نشر الوعي في مختلف الأوساط الإجتماعية و تثقيفهم بحقيقة أصالة المجتمع الّذي ينتمون إليه والمتشبّع بالتراث الإسلامي المنافي لمثل هذه التصرفات.

** محاربة البطالة التي عادة ما تكون سببا مباشرا في اللّجوء إلى الدّعارة كمهنة يُكتسب منها قوت العيش والسّعي إلى المساعدة في تأمين فرص عمل خاصة للأرامـل والمطلّـقات اللائي يكفلن أطفالهن، حيث أثبتت العديد من الدّراســات و البحوث بأن الفقر هو السّبب المباشر في التوجه إلى عالم الدّعارة.

** تعزيز وتشجيع برامج الإصلاح الإجتماعي، التي تسطّرها الدولـة والوقوف على أهم العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف بمختلف أشكـاله والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها.

** القيام بمبادرات خيريّة لتزويج الشّباب الرّاغب في ذلك والممتنع بسبب محدودية إمكانياته.

** تعزيز قنوات الإتصال مع الأفراد و المواطنين للتّبليغ عن الأماكن المشبوهة التي تُمارس فيها هذه الآفة وبالتّالي نقل المعلومة إلى المصالح الأمنية ،حتى تتمكن من اتخاد الإجراءات اللاّزمة في القضاء على أوكار الفساد.

** التّوعية بمخاطر المواقع الإباحيّة المتاحة بشكل واسع على شبكة الأنترنت ومطالبة الجهات المعنية بمراقبة وحظر الولوج إليها،و هنا نشير إلى أنّ هذا جانب آخر من الجوانب السّلبية التي نتجت عن التطور التكنولوجي على القيم المجتمعية.

** العمل على نشر الوعي بأن ممارسة الدعارة ليست حريّة فردية كما يراها البعض ما دامت تأتي بالفساد العام و تمثل خطرا على المجتمع ككل.

** العمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الدّينية لما لها من دور فعّال في إعادة بعث الوازع الديني والخوف من الله.

- **الآفـــات المتعلقة بالطفولة:**

لا يخلو المجتمع الجزائري من بعض الظواهر السّلبية التي تتعلّق بالطّفولة إذ نجدها في أحيان كثيرة تعاني مآسي عديدة نتيجة ظروف إجتماعية واقتصادية، تختلف من طفل لآخر وفي حال عدم التدخل والسّيطرة على التّجاوزات التي تُمارس في حق هؤلاء، فإننا بذلك نكون قد تركنا بابا واسعا ومفتوحا على مصراعيه لميلاد جيل كامل متشبع بمختلف الآفات الإجتماعية في المستقبل، لذلك تُعتبر العناية بهذه الشريحة ووضعها على المسار الصّحيح الّذي يجب أن تكون عليه، هو بمثابة وضع دعائم قويّة وراسخة على أرضيّة صالحة لبناء مجتمع سليم و متكامل الجوانب.

لذلك ترى الجمعيات بأنّه يتوجّب عليها الوقوف عند العديد من الظّواهر السّلبيّة على غرار سوء معاملة هذه الشّريحة في المجتمع الجزائري وكذا عمالة الأطفال، التي غالبا ما تكون بأسعار زهيدة كأحد أنواع العبوديــة والإستغلال، بالإضافة إلى الإختطاف،

التشرد، التسوّل، الإدمان الإلكتروني...إلخ، فكلّ هذه الإنتهاكات هي بمثابة التّجاوز الخطير على أهمّ مرحلة عمرية يجب أن يعيشها الفرد بكل تفاصيلها، حتى نتمكن لاحقا من جعله شخصا فاعلا وبشكل إيجابي في مجتمعه.

- **<u>آفـــــة السّيدا و الأمراض الجنسية</u>:**

دائما ما تضع الجمعيات ضمن نشاطاتها برامج للتحسيس من مختلف الأمراض الفتاكة وعلى رأسها آفة السّيدا ،التي أصبحت أرقامها في تزايد مستمر داخل مجتمعنا الجزائري، لأسباب يتعلق بعضها بنقص التوعية الجنسية و البعض الآخر بغياب ثقافة التعقيم و منها أيضا ما يتعلق بالإنسياق ضمن آفة أخرى كالإدمان على المخدرات، حيث تسجل حالات عديدة يكون سبب الإصابة فيها هو تشارك المدمنين على حقنة واحدة، ليكون بذلك السّبب المباشر في الإصابة بهذا المرض هو إما الإتصال الجنسي مع شريك مصاب أو بواسطة الأدوات الحادة الملوثة بدم معفن و غير معقمة. فيتجلى العمل الجمعوي في هذا النّطاق بالقيام بأيّام تحسيسية وتوعوية بمخاطر هذه الآفة على مستوى المدارس والجامعات ودور الشّباب بشكل خاص، فيتم فتح الحوار مع هذه الفئة ورفع الخجل عنهم حول هذه المواضيع، بتوضيح الجوهر الخفي لهذه الآفـة وتشجيعهم على طرح الأسئلة والإجابة عنها بكل مصداقيّة و شفافية، الأمر الّذي من شأنه أن يساهم في تصحيح العديد من المفاهيم

الخاطئة لديهم حول طبيعة هذه الآفـة، التي لا زال يعتبرها العديد من الطابوهات التي يُحرّم الحديث فيها.

- **آفـــــة التســـــول:**

لا أحد بإمكانه أن ينكر إنتشار هذه الآفة الظاهرة للعيان بطرق مختلفة وأمام صمت القانون، الذي يحتوي نصوص واضحة بالمعاقبة عليها في حال إمتهانها ليكون من بين النشاطات التي تزاولها الجمعيات هو لفت نظر الدّولـة والجهات المعنية إلى هذه الظاهرة السّلبية، الّتي أصبحت تشوّه الإطار الإجتماعي، بعد أن أصبح الإقبال عليها من طرف الرّجال والنّساء والأطفال والشيوخ شيئا عاديا جدّا وتستعمل فيه كلّ التقنيات اللازمة للحصول على إستعطاف باقي أفراد المجتمع واستغلالهم ،كما تنتشر بشكل واضح هذه الآفة في المناسبات كالأعياد الدّينية وشهر رمضان.

في هذا الإطار وكأحد طرق معالجة هذا المشكل، تسعى الجمعيات إلى التعرف على الفئات التي فعلا تلجأ إلى التسول بدافع العوز والحاجة وإحصاء أيضا تلك التي باتت تأخد من هذا السّلوك مهنة لكسب المال والثّروات دون تعب و عناء، فتضع الأولى تحت تصرف جمعيات أخرى تنشط في المجال الخيري حتى تكفيهم مهانة المسألة وتردع الثّانية بمحاربتها عن طريق الإبلاغ عنها حتى يتم اتخاد الإجراءات اللاّزمة في حقّها.

كما نجدها تعمل على إطلاق برامج التّوعية للمواطنين بعدم الإنسياق التّام وراء الجانب العاطفي لهم وتعريفهم بمخاطر التّعامل مع المتسوّلين، حيث أن تساهلهم في التّعامل معهم هو الّذي يشجعهم على الإستمرار في هذا التصرف بدل توجّههم إلى الجهات الخيريّة والإكتفاء بما تكفله لهم، فنشر الوعي المجتمعي بضرورة العزوف عن تقديم الهبات المادية لمن أصبح يحترف مهنة التسول، هو بمثابة العقاب الإجتماعي لهم و الذي يكون كفيلا بردع هذه الآفــة.

من جهة أخرى، تعمل على التعرّف على تلك "العصابات" التي تتفنّن في استغلال الأطفال والنّساء لامتهان التسول، الأمر الذي يتعارض مع حقوق الإنسان التي يجب أن تكون محمية داخل المجتمع وتحويل المعلومات المتحصل عليها في هذا السياق إلى المصالح الأمنية لاتّخاذ الإجراءات اللازمة.

- **آفـــــة الجنسيّة المثليـــة:**

للأسف وصل الحد في المجتمع الجزائري إلى منعرج خطير من الإنحرافات السّلوكية، التي أقل ما يمكن القول عنها أنّها شاذّة ولا تمت لأعـراف وتقاليد هذا المجتمع بأيّ صلة، لا من قريب ولا من بعيد وفي هذا الجانب، تعمل الجمعيّات على رفع التحفّظ على هكذا مواضيع والتطرق لها بعيدا عن كونها تُعتبر من الطابوهات، بكل تحضّر ورقي لمعرفة

أسباب ظهورها في المجتمع الجزائري، القائم قبل كل شيء على ديانة الإسلام وذلك بوضع خطّة عمل أو إستراتيجية فعّالة مفادها التصدي لمثل هذه السّلوكيات المُشينة ومن ثمّ التوصل إلى طرق القضاء عليها وهذا طبعا بعد معرفة أسباب ظهورها وتزايدها بشكل مُلفت داخل المجتمع الجزائري، فحسب بعض التّقديرات الّتي لم تتحدد بشكل دقيق، هناك حوالي نصف مليون شاذ جزائري من كلا الجنسين.

فرغم واقع النّبذ والرّفض الذي يتلقّاه هؤلاء من طرف المجتمع، إلاّ أنّهم بدأوا في الظهور شيئا فشيئا إلى العلن تحت غطاء الحريّة الشخصيّة والأكثر من ذلك، أنهم أصبحوا يتّخذون بعض الأشكال التنظيمية كالإنتماء إلى جمعيّة مجهولة المنشأ و المقر إسمها " ألوان"، تنشط عبر شبكة الأنترنت ، تناهض لأجل الدّفاع عن حقوق المثليين ومزدوجي ومتحولي الجنس في الجزائر وتحديد يوم العاشر من أكتوبر يوما وطنيّا لهم..[128]لذلك، تسعى بعض الأنشطة الجمعويّة إلى التطرق لهذا الموضوع إعلاميا واجتماعيا ووضع جانبا ثقافة "الطّابوهات"، التي يُحرّم الخوض فيها، قبل فوات الأوان.

[128]- بوعلام حمدوش/جليلة عرفي، "جمعية ألوان تواصل النضال من أجل المثليين جنسيا":
http://elmihwar.com/ar/index.php/المجتمع/17631

➢ آفـــــة التّدخيـــــــن:

يرى العديد من الناس أن التدخين هو سلوك عادي لا يأتي بأي ضرر على المجتمع، إلاّ أن الواقع هو عكس ذلك، فالتّدخين يبدأ بحب استكشاف، فممارسة يومية لينتهي بالإدمان الّذي له نتائج جد وخيمة على صحة الفرد والمجتمع ككل والنّشاط الجمعوي في هذا الجانب يسلّط الضوء على كون المدخن يكون هدفه في البداية الترويح عن نفسه والتخلص من الضّغوطات اليوميّة، لكن سرعان ما يظهر الجانب السّلبيلهذه العادة، بعد أن تتخلخل القاعدة الإقتصادية للفرد والأسرة فيقل مدخولها بسبب تخصيص مبالغ طائلة لصرفها على هذه المتعة الوهمية، التي لن يُستفاد منها إلا بالوقوع ضحية العديد من الأمراض كأمراض الجهاز التنفسي، القلب والرئتين، تصلب الشرايين، السّكتة القلبية ومختلف الجلطات بما فيها الدّماغية بالإظافة إلى تأثيره على الجهاز العصبي و الصحة النّفسية للفرد وبالتالي يؤثر سلبا على طاقته الإنتاجية في أي مجال.

وبالنّسبة للنساء، فالمدخنات إظافة إلى ما سبق ذكره من انعكاسات سلبية لهذه الآفة، فهنّ أكثر عرضة إلى مشاكل أخرى عديدة أهمها: تسمم الحمـل وحدوث تشوهات في الأجنّة، ناهيك عن التّقليل بشكل كبير من نسبة الخصوبة لديهن...إلخ

وعليه، فإن تعرّض الفرد لهذه الأمراض بسبب التّدخين، سيجعل منه عالة على المجتمع بدلا من أن يكون معيلا له وبالتالي سيضعنا أمام عامل أساسي في استنزاف طاقات المجتمع بضرورة إنفاق القطاع العام على القطاع الصحي . هذا على الصعيد العام، أما على الصعيد الأسري، فقد يكون التدخين أحد الأسباب المباشرة في حدوث التفكك الأسري بسبب معارضة الوالدين لتدخين أبنائهم أو معارضة الزوجة لتدخين زوجها بسبب الأضرار الناجمة عن ذلك على كل من الفرد المدخن و على المحيطين به.

- **ظاهرة الأميـــّة:**

من أهم الإنجازات التي حققتها الجمعيات على مر السنوات الأخيرة هو النّسبة العالية التي بلغتها في محو الأميّة داخل المجتمع الجزائري، ففي زمن أصبحت لغة الكمبيوتر هي لغة العصر، يبقى للأسف العديد من الأفراد يجهلون لغة الحروف والأرقام في أبسط أشكالها، إلاّ أنّ الجهود التي بُذلت في هذا المجال أدّت إلى تراجع ملحوظ في آفة الأميّة التي انتشر الوعي حولها بكونها تعيق مسار التّنمية.

فالبرامج توجه بشكل خاص إلى المناطق الأكثر تعرضا لهذه الآفة وهي عادة ما تكون المناطق الريفية والمعزولة، حيث نجح العمل الجمعوي في الوصول إليها وتمكن بشكل عام من استقطاب أعداد هائلة ممّن يرغبون في التّسجيل ضمن صفوف محو الأمية، من

مختلف الأعمار ومن كلا الجنسين، حيث تم فتح مراكز جوارية خاصّة بذلك، تساعد على ترقية المعرفة ومحاربة الجهل وبهذه الطريقة تكون قد ساعدت على الإدماج الإجتماعي بما فيه المهني .فحسب آخر الإحصاءات، تم تحرير أكثر من مليوني أمّي إلى غاية جوان 2015 ويبقى التحدّي قائما إلى أن تصبح نسبة الأمّية في الجزائر 0% خلال السّنوات القادمة و هذا حسب البرنامج المسطّر من طرف الدّيوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار[129]، حيث يعمل في هذا الصدد جنبا إلى جنب مع الجمعيات التي تعمل على التّحسيس حول ضرورة محاربة هذه الآفة، عن طريق تنظيم الأبواب المفتوحة والإستجابة للحصص الإذاعية لدى معالجتها لمثل هذه المواضيع.

- **آفـــة الهجرة السريّة (الحرقـــة):**

رغم أن الهجرة السريّة هي الخروج من واقع، يراه الكثيرون بأنه مرير، إلاّ أنها تبقى هروبا نحو المجهول، قد يخسر فيها الفرد كل ما يملك، بما في ذلك حياته.

ففكرة "الحرقة" التي سيطرت على عقول شبابنا، هي من أخطر الآفات التي غزت المجتمع الجزائري، مستهدفة فئة المراهقين و الشّباب بنسبة عالية، ليتم بذلك وضعها في خانة المشكلات الإجتماعية التي تستدعي هي الأخرى المحاربة والتصدي، بداية من

[129]- "نسبة الأمية في الجزائر 12,33 بالمائة": http://www.elkhabar.com/press/article/116822/

العمل على نزع هذا الهاجس من العقول التي استحوذت عليها بتوعيتهم على مستويات عدّة، أوّلها كون الهجرة اليوم لم تعد كما في السنوات السّتينيات والسّبعينيات، أين كانت فُرص العمل متوفرة و بكثرة في الخارج، أمّا اليوم فقد تكون فرصة العمل في الجزائر متاحة أكثر بعد التّغيرات الإقتصادية التي طالت معظم الدول الأوربية من جهة و من جهة أخرى بفضل التّسهيلات التي باتت تضعها الدولة في متناول الشباب لتمويل مشاريعهم الخاصة وعلى مستوى آخر يجب توعيتهم بوجود شبكات مافياوية تنشط في تجارة البشر، تتخد من تنظيم رحلات الهجرة السرية أسلوبا تمويهيا لتغطية نشاطها المشبوه.

لذلك، تسعى العديد من النّشاطات الجمعوية إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة، ليس فقط بتحسيس الشّباب حول مخاطرها، بل أيضا بالضّرب على الوتر الثّاني وهو رفع إنشغالاتهم إلى جهات الدّولة المعنية، فيما يخص بعض ممارسات البيروقراطية التي يتعرضون لها والّتي من شأنها أن تخلق فجوة بين أفراد المجتمع الواحد وتتسبب في تراكمات وإرهاصات تكون نتيجتها لجوء هؤلاء إلى الهجرة السريّة، كرسالة منهم إلى الدّولة مفادها: "تركنا لكم الجمل بما حمل" وهكذا تكون طاقتنا الشّبانية الّتي تحسدنا عليها مجتمعات القارة العجوز، تُستنزف أمام أعيننا ولأسباب لا زال بإمكاننا تداركها.

كانت هذه أهم و أبرز الآفات التي يسعى العمل الجمعوي في التخفيف من حدّتها على المجتمع الجزائري، فرغم إقرارهم بوجود آفات أخرى لم يهتموا بها بعد، إلاّ أنّ جلّ نشاطاتهم تصبّ حاليا في التّركيز على ما سبق ذكره نظرا للإنزلاقات الخطيرة الّتي أصبح يقع فيها المجتمع الجزائري بسببها ويبقى هدفهم لاحقا هو التطرق إلى محاربة بقية الآفات بعد تسطير البرامج المناسبة لها وتوفير الإمكانات الكافية لاحتوائها.

7/ دور جهاز الشرطة في محاربة الآفات الإجتماعية:

يهتم جهاز الشرطة بشكل واضح بالتصدي لآفة المخدرات بانتهاج كل من أسلوبي التّوعية والرّدع، سواء، إذا تعلّق الأمر بمتعاطيها أو بمروّجيها بعد توصّله إلى أنّ تناول هذه السّموم هو السّبب المباشر وراء قضايا إجراميّة عديدة يعالجها ، وهذا ما كان واضحا في كلام مبحوثنا الممثل عن هذا الجهاز، الذي أجرينا معه المقابلة حيث قال :

- "تهتم الشرطة بكل ما يمس أمن و استقرار هذا الوطن ماديا أو معنويا، فنحن نحارب الآفات الإجتماعية بكل الوسائل المادية والبشرية التي سخّرتها لنا المديرية العامة و لا نتوانى في تطبيق القانون ، إلّا أنّه في السّنوات الأخيرة، أصبحت تردنا تعليمات أكثر حول برامج التوعية والتّحسيس كخطوة مهمة لتقريبنا من المواطن وتغيير صورته الرّجعية عنّا والمتمثلة في

كوننا جهازا قمعيا لاغير، إلا أننا نهتمّ بالدرجة الأولى بآفة المخدرات، سيما الحبوب المهلوسة و التي للأسف زحفت حتى داخل المؤسسات التربوية".

❖ "إنّ اهتمامنا بمحاربة هذه الآفة المستعصية هو في تزايد مستمر،نظرا لما تحجزه مصالحنا من كميات هائلة على إثر عمليات متفرقة و هنا أشير إلى أنّ أغلب القضايا الأخرى التي نعالجها، عادة ما نجدها مرتبطة إرتباطا وثيقا ومباشرا بهذه الآفة ، لذلك فنحن إن صحّ التعبير نختصر على أنفسنا قضايا إجرامية أخرى قد تأتينا يكون سببها الأول هو التعاطي أو الإتّجار في المخدّرات"

لذلك فقد كثّف جهاز الشرطة في السّنوات الأخيرة من حملاته التّحسيسية والتّوعوية حول هذه الآفة الفتّاكة وأولاها إهتماما بالغا، خاصّة بعد أن لاحظ أن الإقبال على هذه السّموم قد زحف حتّى إلى أطوار التعليم المتوسط في مدارسنا، حيث أصبح يتعاطاها من هم في سن جدّ مبكرة –إن لم نقل عنهم أطفالا– فكان ذلك عاملا إظافيا في توسعة نطاق التصدّي لها، ناهيك عن الأرقام الخياليّة التي يتم إحصاؤها في هذا الصّدد والتي تترجم كمّ الأطنان من السّموم التي يتم إدخالها إلى التّراب الوطني، حيث وثّقت المديرية العامة للأمن الوطني مؤخرا الإحصاءات التّالية:

ففي السّداسي الأول من سنة 2013 تمت مصادرة 15 طن من القنب الهندي و431177 قرص مهلوس و في السّنة الموالية 2014 و في فترة 10 شهور حجزت مصالح الشّرطة الأرقام التالية[130]:

– 61 طن و 52كلغ و 208غ من القنب الهندي.

– 341 غصن من الهيروبين الخام.

– 48كلغ و 726 غ من الكوكايين.

– 549073 قرصا مهلوسا.

وفي الثّلاثي الأوّل من سنة 2015 تمّ حجز 133492 قرص مخدّر جاهز للتّرويج، كما قامت ذات المصالح عبر مختلف الولايات خلال الثّلاثي الأوّل من سنة2016 من حجز كميّات معتبرة من المخدّرات تتمثل في الأرقام التالية:

– 05 طن و 375كلغ و 706غ من القنب الهندي.

– 145غ من الهيروبين.

– 4كلغ و 814غ من الكوكايين.

130– إحصاءات منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني:www.algeriepolice.dz

– 112937 وحدة من الأقراص المهلوسة.

أمّا على مستوى مدينة مستغانم أين أجريت الدّراسة، فتمكّنا من الحصول على الإحصاءات التّالية[131]:

	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
عدد القضايا	552	1439	1235
عدد المتورطين	770	1594	1442
كمية المحجوزات	431 كلغ+6691 غ	236كلغ+19 سيجارة حشيش	12كلغ+309 غ

جدول يوضح القضايا المعلقة بالمخدرات بمدينة مستغانم.

إذا تمعنّا النّظر بروح المسؤوليّة في الأرقام المذكورة أعلاه فنقول بأنّها أرقام تخصّ العمليات الّتي قام بها جهاز الشّرطة فقط، لتبقى هناك أرقام أخرى لدى باقي الأجهزة الأمنية، ناهيك عن تلك التي تتمكن للأسف بطريقة أو بأخرى من الولوج إلى المجتمع الجزائري والإنتشار بين مختلف فئاته.وهنا نجد أنفسنا أمام واقع يفرض علينا الإعتراف،بأننا نواجه أرقاما جدّ مهولة، يمكنها ضرب كل أشكال الإستقرار الإجتماعي بما في ذلك الإقتصاد

[131]- المصدر: أمن ولاية مستغانم.

الوطني وبالتّالي تعطيل عجلة التّنمية أو على الأقل جعلها دائما متأخرة بعدة خطوات عن باقي المجتمعات، الأمر الذي يتطلّب حلول عاجلة ومن بينها تكاثف الجهود بين جهاز الشّرطة والجمعيات الفاعلة في هذا المجال.

إلى جانب الإهتمام بآفة المخدّرات، يعمل جهاز الشّرطة على التصدّي أيضا لآفة الدعارة وذلك بتتبع أوكار الرذيلة وإيقاف مسيّريها تقديمهم إلى العدالة، كما يقومون في أحيان كثيرة بمراقبة الأماكن المهجورة والفنادق بالتوجه مباشرة إليها والتعرف على صلة القرابة التي تجمع نزلائها المتشاركين في نفس الغرف وعادة ما يكون أساس هذه العمليات هو معلومات موثوقة تحصّلوا عليها سواء من المواطنين أو من بعض نشطاء المجتمع المدني.

إذ يقول المبحوث في هذا السياق:

- **" نهتمّ في المقام الثاني بمشكلة الدعارة بعد أن بدأت ممارستها تأخذ هي الأخرى منعرجا خطيرا وتكون تدخلاتنا هنا عادة بناءا على معلومات شاركتنا إياها بعض لجان الأحياء وناشطين في المجال الجمعوي، الذين تجمعهم علاقات وطيدة مع المواطنين الّذين يزوّدونهم بتلك المعلومات"**

أيضا، يتصدى جهاز الشّرطة لظاهرة إنتشار السّرقة بكل أشكالها في الأماكن العامة والشّوارع حيث تستهدف كلّ الممتلكات والّتي أصبح منفّذوها يستخدمون حتى الأسلحة البيضاء لتهديد ضحاياهم، الأمر الذي أدّى في حالات كثيرة إلى وقوع جرائم مميتة.

هذا السّلوك السّلبي أصبح يؤدّي إلى عدم الشّعور بالأمان داخل المجتمع الجزائري، سواء لمن ينتمي إليه أو حتّى لمن يتوافد عليه، لتكون هذه الآفة من بين الأسباب المباشرة التي تحول دون تنمية قطاع السّياحة في الجزائروفي هذا الصدد يقول المبحوث :

- **" نعمل أيضا على قضايا كثيرة تتعلق بآفة السرقة التي انتشرت بأشكالوطرق عديدة لدرجة أن المواطن البسيط أصبح دائم الإحساس بوجود تهديد على ممتلكاته، ليس فقط و هو في الشارع، بل أيضا و هو متواجد داخل بيته... و نحن في هذا المجال نعمل ما بوسعنا للتصدي لهذه الآفة التي لن يتمّ القضاء عليها إلّا إذا عُدّلت بعض الثغرات القانونية التي يتوجب على أصحاب الإختصاص مراجعتها، فنحن نطبق فقط القانون و لا دخل لنا في تشريعه"**

كما تأخذ أيضا آفة الهجرة غير الشرعية مكانتها من الإهتمام لدى جهاز الشرطة حيث صرّح لنا مبحوثنا في هذا الصدد قائلا:

❖ " مشكلة الحرقة هي الأخرى بتنا نهتم بها بشكل واسع ، أولا لعدم قانونيتها وثانيا لكمية الأرواح التي أصبحنا نفقدها و أغلبها من فئة الشباب و في هذا الصدد نحن نعزز جانبنا الإستعلامي وننسق في العمل مع خفر السواحل لإحباط هذه الرحلات السرية و نفكك الشبكات التي تدعمها"

أخيرا، تبقى قضايا العنف، الجريمة، التّهريب، التعدّي على الغير...إلخ، هي آفات إجتماعية أخرى خطيرة على المجتمع الجزائري حيث أصبحت تتعدد و تتنوع، تبقى معالجتها بالطرق القانونية من صلاحية جهاز الشرطة وباقي الأجهزة الأمنية في الجزائر.

8/ طبيعة العلاقة بين الجمعيات وجهاز الشرطة:

تبيّن أنّ العلاقة بين الطّرفين باتت في السّنوات الأخيرة أكثر تقاربا وقد اتّسعت إلى حدود بعيدة وأصبحت تتّسم بالقوّة أكثر من أيّ وقت مضى في ظلّ ما يسودها من تفاهم مهني، بعد أن اتّضح للطرفان أن المتطلّبات الرّاهنة الّتي يعيشها المجتمع الجزائري من غزو فكري وثقافي، أصبحت تفرض عليهما تكثيف الجهود للحيلولة دون التّمادي في التّسيب الأخلاقي الذي للأسف أتى بعدّة مشكلات إجتماعيّة أغلبها يمكن وضعها في خانة "الدّخيلة" على المجتمع الجزائري.

هذا ما لمسناه من خلال تصريحات عينة البحث، فالمبحوث الممثل عن جهاز الشرطة يقول في هذا الصدد:

- **" بالتّأكيد لدينا علاقات مهنية مع جمعيات، عديدة نظرا لطبيعة التّشابه في أعمالنا التّوعويّة، سيما من الجانب التحسيسي حول مختلف الآفات الإجتماعية، كما أنّها تعتبر بالنّسبة لنا مصدرا هاما في استيقاء المعلومة التي من شأنها أن تساعدنا على مكافحة الجريمة".**
- **و يقول أيضا: " تجمعنا بهم علاقة شراكة و تعاون تتلخص عادة في المشاركة في كل الحملات التحسيسية التي نقوم بها جنبا إلى جنب و هي في العموم علاقة جيدة جدا يسودها التفاهم المهني".**

أما الجانب الجمعوي فلم يختلف مضمونه عن ما صرح به المبحوث الأول بدليل الأقوال التالية:

- **" تربطنا علاقة جيدة جدا مع مصالح الشرطة، يغلب عليها التعاون من أجل الوصول إلى هدفنا المشترك والعمل على سلامة المجتمع الجزائري من كل تهديد مادّى أو معنوي قد يطاله".**

❖ " العلاقة التي تربطنا بمصالح الشرطة تتمثل في تلك العمليات الإعلامية والوقائية والتحسيسية تجاه أفراد المجتمع الجزائري في إطار السعي المشترك لمكافحة الآفات الإجتماعية".

❖ " نتلقى كل الترحيب من طرف هذا الجهاز إذا ما عرضنا عليهم برنامج وقائي وتحسيسي حول آفة إجتماعية معينة، فما نعرفه عنهم أنّه جهاز سبّاق بدوره إلى الحفاظ على المجتمع من خلال محاربة الجريمة والتصدّي لها"

❖ " لقد تشاركنا كثيرا طاولة نقاش واحدة مع هذا الجهاز عبر أثير الإذاعة في مناسبات مختلفة، حول آفات إجتماعية عديدة طالما إستهدفت المجتمع الجزائري ولذلك فعلاقتنا بهم هي أكثر من جيدة".

بالتالي نقول بأنّ العلاقة بين الجمعيّات وجهاز الشرطة،أصبحت تتمثل في تنظيم العديد من العمليات الإعلاميّة والوقائية تجاه أفراد المجتمع الجزائري، في إطار السّعي المشترك لمكافحة الآفات الإجتماعية، فهي علاقة جيّدة جدّا بشهادة الطّرفين، يغلب عليها الطّابع التّعاوني من أجل الوصول إلى هدف واحد وهو الأخذ بيد من هم بحاجة إلى ذلك والإعتناء خاصّة بالفئة الشّبانية من أجل الحفاظ على سلامة هذا المجتمع، من كلّ ما من شأنه أن يهدّد كيانه، حيث بتنا نراهم في مناسبات عديدة جنبا إلى جنب ضمن فضاءات إعلاميّة

مختلفة على طاولات نقاش تحاول أن تجد حلول لمختلف المشكلات التي يتخبّط فيها المجتمع الجزائري .

كما أنّ جهازالشّرطة، أصبح يعمل على توطيد علاقته الخاصة مع الجمعيات المشهود لها بالخبرة الميدانية التي تنعكس في إيجابية النّتائج المحققة ومن جهتها الجمعيات، باتت لا تتوانى أبدا في تعزيز علاقتها بهذا الجهاز، لمعرفتها عنه أنه سبّاق بدوره في الحفاظ على المجتمع الجزائري من خلال محاربتة للجريمة والتصدّي لها، ليكون بذلك إيمان كل طرف بالرّسالة التي يؤديها الآخر بكلّ إحترافية هو العامل المباشر والرئيسي وراء تعزيز العلاقة بينهما ووضعها في الصّورة المثلى أمام الرّأي العام والجهات الرسميّة.وخير دليل على ذلك أن المتتبع لسير الأحداث في المجتمع الجزائري يلاحظ بأن ظهور الجمعيات في العديد من المناسبات المتعلّقة مثلا بالأيّام العالميّة لمكافحة آفة إجتماعية معينة، أصبح مقرونا بظهور جهاز الشرطة إلى جانبه والعكس كذلك، حيث أصبح الطّرفان يظهران مع بعض في مختلف المناسبات، لإلقاء محاظرات توعوية وعرض مختلف الأرقام أمام الملأ وكذا تسليط الضّوء على طبيعة العلاقة التي باتت تجمعهما والنّتائج الإيجابيّة الّتي أصبحا يتوصّلان إليها في ظلّ هذه الشّراكة وتأثيرها المباشر على المجتمع الجزائري عامة والفئات المستهدفة خاصة.

كما قد شهد الطّرفان لبعضهما، أنّ كلاهما يتلقى التّرحيب من الثّاني في حال وجود إقتراحات من طرف أحدهما، لتسطير برنامج عمل معيّن يخدم هدفا مشتركا في مكافحة الجريمة ومختلف الآفات، كلّ بطريقته الإحترافية الممزوجة بالتّناسق للحصول على نتائج أفضل.ويتجلّى ذلك في القيام بالعديد من الأعمال المشتركة في الوقاية والتّحسيس على وجه التّحديد، خاصة عندما يتعلق الأمر بآفة المخدّرات، التي لاحظنا أنّها تشغل حيّزا كبيرا من نشاطات جدول الأعمال المشترك هذا، فقد أصبح الطّرفان يستهدفان من وراء ذلك المؤسسات التّعليمية تحديدا، بعد أن لوحظ في السّنوات الأخيرة غزو هذه الآفة لأبواب المدارس أيضا بشكل مُلفت وخطير لا يمكن الإعراض عنه.

9/ دوافع خلق شراكة عمل بين الجمعيات وجهاز الشرطة:

تعتبر مهام محاربة الجريمة والمحافظة على أمن الأفراد من المهام النبيلة التي يسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع جهاز الشرطة، كونه معنيا بهذا الدّور المهم ، شأنه في ذلك شأن باقي المؤسّسات الأمنية في البلاد، إلاّ أنّه ونظرا للتّغييرات الحاصلة والمتسارعة في المجتمعات الحديثة، فقد تجعل من جهوده محدودة أو بالأحرى، تكون بحاجة إلى دعم آخر يمدّها بالدّفع اللاّزم لمواجهة كلّ الآفات الإجتماعية، الّتي للأسف الشّديد باتت تتساير هي الأخرى مع كلّ أشكال التّطورات الأمنية في المجتمع الجزائري، لذلك يتوجّب على هذه

الأخيرة أن تسبق أي جُنوح إجتماعي ولو بخطوة واحدة، حتّى تحافظ على مكانتها الإجتماعيّة وسيادتها القانونية والسّلطوية.

في هذا السّياق، كان لا بدّ على هذا الجهاز من العمل على نشر الثقافة الأمنية بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري واستعان في ذلك على المؤسسات الجمعوية بعد إنجاح علاقات تعاون بينه وبين بعض الجمعيّات المهتمة بالتصدي للآفات الإجتماعية، إيمانا من كلا الطرفين بأنّ جهود كلّ منهما على حدى ستكون محدودة العطاء، عكس ما يمكن التوصل إليه في حال خلق تعاون بنّاء، أساسه تنمية وتعزيز الوعي الإجتماعي لدى الأفراد،من أجل الوصول إلى درجة الأمن المثلى داخل هذا المجتمع وذلك بعد الإقتناع بأنّ التوعية الأمنية ومحاربة الجريمة هي مسؤولية الجميع وليست حكرا فقط على مؤسسة أو جهة معينة و تبدأ بالدّرجة الأولى من المواطن الذي يجب توثيق العلاقة معه باعتباره هو أساس الأمن وبإمكانه المساهمة بشكل كبير في مكافحة مختلف الآفات الإجتماعية وذلك طبعا إذا كان متشبّعا بالقدر الكافي من مميزات المواطنة.و قد جاءت تصريحات المبحوث الممثل عن جهاز الشرطة لتدل على ذلك حيث قال:

- **" سببنا المباشر لخلق شراكة عمل مع الجمعيات هو طبيعة عملها بالدرجة الأولى، إذ نجدها على اتّصال مباشر مع الفئات التي قد تمسّها بسهولة الآفات الإجتماعية وبالتالي، فهي**

تساعدنا أكثر في التعرّف عليهم والعمل معهم ، حيث كان ذلك سببا في العديد من المرات من إيقاف الجريمة قبل وقوعها".

❖ **و قال أيضا: " لقد كانت نتائجنا إيجابية أكثر عند إشراكنا للمجتمع المدني في العمل الوقائي والتحسيسي الذي نقوم به و هذا بسبب الثقة الأكبر التي اكتسبناها من قبل المواطنين نتيجة العمل مع أهل الإختصاص ضمن الجمعيات في هذا المجال".**

من جهتها، عينة البحث من الجمعيات صرّحت بما يلي:

❖ **" إنّ برامجنا المسطرة والهادفة في مضمونها إلى تبني من هم بحاجة إلى الخروج من قوقعة الإدمان أو غيره من الآفات الإجتماعية ليصبحوا أناسا عاديين، هذه البرامج في حدّ ذاتها، هي التي تستدعي إبرام شراكة مع من لديهم نفس طبيعة العمل وجهاز الشرطة بالنسبة لنا هو أنسب شريك في ذلك لأنّهم باتوا يسطّرون برامج لذات الغرض".**

❖ **وجاء تصريح آخر كالآتي: " يُعتبر التشارك في الهدف هو السبب الرئيسي وراء عملنا مع مصالح الشرطة، إذ هو أيضا جهاز يسعى إلى سدّ الإختلالات داخل المجتمع الجزائري، إظافة إلى إمكانية الإستفادة من المعلومات المتبادلة بخصوص نسب تعاطي المخدرات والأسباب المؤدية إليها".**

من هنا نجد بأنّ الطّرفان قد أخدا على عاتقهما مسؤولية تنمية الحسّ الأمني لدى الأفراد بتعزيز الإتّصال من جهة ومن جهة أخرى فيما بينهم وبين المواطنين، حيث باتت الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية تعمل على إتجاهات الأشخاص الإيجابيّة وتقوم باستغلالها وتثمينها، بجعل كلّ فرد منهم عنصرا فاعـلا وبنّاءا في مجتمعه وذلك بالتّصدي لموجات العولمة السّلبية والتطورات التّكنولوجية التي تُستخدم في غير محلّها.وعلى هذا الأساس يلتقي الطّرفان بين الحين والآخر لمناقشة طرق تنفيذ المشاريع والأفكار البنّاءة وتدارك النّقائص وتصحيح الأخطاء المُرتكبة، فقد أدركت كلّ من الشرطة والجمعيات الناشطة في المجتمع محل الدراسة على وجه التحديد بضرورة وأهمية وجود هذه العلاقة التّبادلية والأهم من ذلك، ضرورة المحافظة عليها من أجل توسيع رقعة الأمن، فكلا الطرفان يؤمنان بالأهمية البالغة للأمن داخل المجتمع الجزائري والّذي لن يتأتّى إلاّ بالتصدي لمختلف الأمراض و المشكلات التي تفتك بجوهره وكيانه، الأمر الذي يفسّر أن كلا الطرفان يكونان سبّاقان في القيام بالعمليات التحسّيسية والمبادرة تأتي حسب طبيعة البرامج المسطرة لبلوغ الهدف المنشود، لذلك لم تكن الأسباب التي على أساسها بُنيت شراكة العمل بين الشرطة والجمعيات لتختلف كثيرا، فوحدة الهدف هو السّبب الرئيسي وراء ذلك.

فالجمعيات من جهتها رأت بأن جهاز الشرطة يسعى إلى سدّ الإختلالات داخل المجتمع الجزائري بسلطة القانون الممنوحة له، كما يعتبر جهة رسمية يمكن الوثوق بمصداقيتها في العمل وكذا في الأرقام الإحصائية التي تصدر عنها حول أي آفة إجتماعية، خاصّة إذا تعلق الأمر بآفة المخدرات حيث يمكن الإستفادة من تبادل المعلومات بهذا الشأن وبالتالي معرفة الأسباب المؤديّة إلى تفاقمها ومن ثمّ وضع الإستراتيجية المناسبة لإيجاد الحلول.

إظافة إلى ذلك،فإنّ طبيعة البرامج المسطّرة من قبل الطرفين، تكون عموما هادفة في مضمونها إلى تبنّي الأشخاص الأكثر حاجة إلى المساعدة حتّى يصبحوا أفرادا فاعلين في المجتمع الجزائري بعد خروجهم من بؤرة الآفات الإجتماعية. هذه البرامج في حدّ ذاتها هي التي تستدعي إبرام الشّراكة مع من لديهم نفس طبيعة العمل، إن لم يكن كله، فعلى الأقل جزءا يسيرا منه و هنا لاحظت الجمعيات بأن جهاز الشرطة، أصبح يسطر برامج لذات الغرض، الأمر الذي أعطاها دفعا لخلق التّعاون معه من أجل إنجاح برامجها الخاصة والتكفل الفعلي بمن هم في حاجة إلى ذلك، و جهاز الشرطة هو الآخر من جهته، أقرّ بوجود سبب أساسي في إقباله على شراكة عمل مع جهة مدنية بكل مقاييسها، حيث إستوعب بشكل واسع كون الجمعيات لها إتّصال مباشر مع الفئات المعنية، بعد أن تمكّنت من خلق جسر ثقة كبير

معهم، الأمر الذي من شأنه أن يخدم هذا الجهاز بالتعرف أكثر على هؤلاء والعمل معهم بعد إعطائهم الضّمانات الكافية بعدم تعريضهم لأيّ مساءلة قانونية.

في هذا الصّدد، إتضح لنا بأن هذا الإغتنام، كان سببا في العديد من المرّات وراء إيقاف الجريمة قبل وقوعها، الأمر الذي يفسّر إيجابية النتائج التي أصبح يتوصّل إليها الجهاز الشُرطي، بسبب نسبة الثقة التي زادت لدى المواطنين تجاهه، نتيجة العمل مع أهل الإختصاص ضمن الجمعيات البارزة في هذا المجال.

10/ صعوبات العمل المشترك بين الجمعيات والشرطة:

أصبحت الآفات الإجتماعية تعرف منحنى تصاعدي خطير في مجتمعنا الجزائري، بسبب تفشي السّلوك الإنحرافي النّاجم عن عدة عوامل، منها التربوية والأسرية والإجتماعية...إلخ وتركز كل من الجمعيات والشرطة في مهامهما المشتركة التي تتعلق بالتصدي للآفات الإجتماعية الأكثر رواجا في المجتمع الجزائري على فئة الشباب واستقطابهم بجعلهم شركاء فاعلين في النهوض به، بعيدا عن مختلف التّجاوزات التي قد تُمارس في حق ذات المجتمع.

في هذا الصّدد ورغم نبالة الهدف من كلا الطرفين، إلاّ أنّ هناك بعض الصّعوبات التي تعيق المسار الحسن لهذه المهام وتتمثل أغلبها في وجود بعض التحفظات والتخوّفات، خاصّة عندما يتعلق الأمر بالتّعامل مع فئات ذات وضعيّة حرجة، كتلك الّتي تتعاطى المخدّرات، لذلك نجد بأنّ الطرفين يعملان بشكل مكثّف في هذا الصدد من خلال توطيد علاقة الثقة و التواصل للحصول على نتائج أكثر مع هذه الفئة المنحرفة إجتماعيا، وهذا بناءا على أغلب تصريحات عينة البحث من الجمعيات كقولهم:

- **" إنه في أحيان كثيرة يكون هناك رد فعل سلبي، إذ يتعمّد الشباب المستهدف إلى تفادي الإختلاط بنا بعد ملاحظتهم لنا بأننا نتعامل مع هيئة ذات طابع أمني".**
- **وقالوا أيضا: " بطبيعة الحال لا ننكر بوجود بعض التحفظات والتخوفات خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الفئة التي تتعاطى المخدرات والفئة المصابة بداء السيدا وهذا طبعا راجع إلى حساسية هتين الآفتين في المجتمع الجزائري".**
- **و هناك من صرح لنا في ذات السياق: " نعترف بأنه لا زال أمامنا عمل كبير نقوم به لنتخطى أهمّ عائق يصعّب علينا العمل مع جهاز الشرطة وهو عامل الثقة والتواصل، الذان يجب غرسهما في نفوس الأفراد، خاصة الفئة المنحرفة إجتماعيا وهذا للوصول إلى نتائج أكثر فاعلية".**

إذا، فردّ الفعل السّلبي الذي قد ينجم عن بعض الشّباب المُستهدف نجده يُترجم عادة بعدم رغبة هؤلاء في الإختلاط بالجمعيات النّاشطة في هذا المجال، نتيجة تخوّفهم من تواجد أحد الأجهزة الأمنيةإلى جانبها، الأمر الذي تراه تلك الجمعيّات بأنّه يصعّب عليها الحصول على النتائج المرجوّة وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدل على عدم تقبل العديد من النّاس بعد لفكرة الإحتكاك بأي شخص تكون لديه علاقة بأحد الأجهزة الأمنية .

في أحد الجوانب الأساسية أيضا، الّتي من المفروض أن يتم المحافظة عليها للوصول إلى نتائج أكثر فاعلية في الميدان، نجدها تمثل صعوبة حقيقية أمام نجاح هذا العمل المشترك وهي للأسف عدم توفير الحماية اللاّزمة لأيّ فرد يقدّم معلومات تفيد الجانبين، فعادة ما يكون للجمعيات علاقات جيدة مع المواطنين الذين بإمكانهم تقديم معلومات قيّمة حول أيّ نشاط مشبوه، إلاّ أنّه ونظرا لعدم وجود إطار قانوني يكفل الحماية لهذا الشّخص، فقد يتحول إلى شاهد أمام العدالة وفي أحيان أخرى للأسف قد يصبح هو المتهم، ناهيك عمّا قد يتعرّض له لاحقا من مشاكل أو يعرّض أسرته لها، كأحد أشكال الإنتقام التي قد تطاله.

لذلك فإنه من الطبيعي أن نجد المواطن البسيط يخاف من الإدلاء بأي معلومات يحوزها ، سواء لمصالح الشرطة أو جهات المجتمع المدني ما لم يتم توفير الحماية له. و هذا ما لمسناه في قول المبحوث الممثل عن جهاز الشرطة إذ قال في هذا الصدد:

❖ " نعلم أن الجمعيات لديها علاقات قوية مع المواطنين الّذين من شأنهم أن يزوّدونا بمعلومات جدّ قيّمة حول مختلف الآفات و الجرائم التي نعمل عليها، لكن للأسف هذا المواطن يفضّل إلتزام الصّمت خوفا على نفسه و على المحيطين به وهذا الأمر يضعنا أمام حلقة مفرغة تستدعي منّا التّفكير في إيجاد حلّ لهذا الفراغ".

وعليه فإنّه سيكون من محفّزات العمل بشكل مشترك بين الطرفين هو ضرورة الإبقاء على سريّة مصدر المعلومة، لكلا الجهتين في حلّ مختلف القضايا خاصة بالنسبة للجانب الجمعوي، إذا تعلّق الأمر بإسم شخص معين، بمعنى الإعتماد على (L'anonymat)، الأمر الذي من شأنه تشجيع العمل المشترك والإتيان بنتائج فاعلةومضاعفتها .

11/ المخدّرات، آفة إجتماعية بارزة محل شراكة الطّرفان:

تعتبر آفة المخدرات هي الآفة الأكثر تركيزا عليها من طرف كل من الجمعيات وجهاز الشرطة وهذا ما لمسناه فعليا من خلال البحث الميداني، فحسب التصريحات الرسمية التي تأتي بها قيادة المديرية العامة للأمن الوطني بصفة عامة في كل مناسبة، بأنّها لن تتوانى عن تعزيز شراكتها مع الجمعيات وذلك بعدم ادّخار أيّ جهد في محاربة هذه الآفة بشقّيها التوعوي والردعي، وهذا ما أكّده لنا المبحوث الممثل عن جهاز الشرطة إذ قال :

❖ " أولى الآفات التي نركّز عليها في عملنا مع الجمعيات كما سبق وأشرت فهي آفة المخدّرات طبعا وهذا تنفيذا لتعليمات المديرية الوصية التي تولي هذا الموضوع بالغ الأهميّة، فالعديد من الجرائم تحدث بسبب تناول هذه السموم".

لذلك نرى بأنه في إطار تفعيل الشرطة للعمل الجواري، فإنّه يتم العمل على تحقيق التواصل مع كافة شرائح المجتمع والشركاء الفاعلين في الميدان، خاصة الجمعيات الناشطة لتعميم التوعية حول مخاطر و انعكاسات هذه الآفة الفتّاكة.فدائما وخلال مناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات المصادف للسادس و العشرين (26)نوفمبر من كل سنة، يكون هناك جدول عمل مشترك بين الطرفين يتم من خلاله إبراز الإنجازات التي تم التوصل إليها في هذا الصدد، الأمر الذي إن دلّ على شيء، فإنّما يدل على أن تظافر جهود الجمعيات مع جهاز الشرطة بات أمرا ضروريا للحد من انتشار الآفات الإجتماعية بشكل عام وليست آفة المخدرات فحسب.وتأتي هذه العزيمة في اتّخاد مثل هذه المبادرات، بعد أن أثبتت العديد من الدراسات والإحصاءات بأنّ آفة المخدرات تعتبر البوّابة الرئيسية للعديد من الآفات والمشكلات الإجتماعية الأخرى، بدليل أن حالات إجرام عديدة تقع، يكون سببها المباشر إستهلاك المخدّرات بمختلف أنواعها و هذا ما أثبتته دراستنا أيضا وبالتالي فالقضاء عليها

يعتبر بمثابة قطع شوط كبير في الوقوف أمام استفحال بعض الآفات وعدم السماح بظهور البعض الآخر.

لذلك،بتنا نلاحظ بأنّ الشرطة أصبحت تهتم أكثر بالجانب الوقائي كإستراتيجية أمنية توعوية، من خلال البرامج والأيام التحسيسية وكذا الوقوف إلى جانب المدمنين المبتدئين بتوجيههم إلى العلاج النفسي والجسدي، بعيدا عن أيّ إجراء قانوني من شأنه أن يعود بنتيجة عكسية على الشخص المدمن لاحقا.

في هذا الصدد، فإن مصالح الشرطة لا تنكر بفعالية العمل الجمعوي معها في هذا الإتجاه، حيث تقوم الجمعيات الناشطة في هذا المجال من جهتها بعدم التوجّه إلى المدمنين فحسب، بل أيضا إلى أُسرهم، لتلفت انتباههم إلى الأخطار التي قد يتعرّض لها أبناؤهم، سواء في الشّارع أو المدرسة التي للأسف لم تعد أسوارها تكفي لتأمينهم من هذه الآفة، لذلك نجد بأن الشرطة والجمعيات أصبحتا تقومان بالعديد من الخرجات الميدانية جنبا إلى جنب على مستوى المدارس وحتى الجامعات لتحسيس المتمدرسين من العواقب الوخيمة لاستهلاك سيجارة حشيش أو قرص مخدر أو "حلوى" كما أصبحت تتداول تسميتها لدى جيل اليوم أو أيا كانت مسمياتها ما دامت نتائجها السّلبية ستصب في نفس الإتجاه.

الجمعيات المبحوثة من جهتا أيضا أكّدت لنا بأن آفة المخدرات هي أكثر الآفات التي لأجلها يتعاملون مع جهاز الشرطة بوضع برامج لخرجات تحسيسية و توعوية ووقائية إذ قالوا:

- **" لا ننكر بأن جهاز الشرطة كان إلى جانبنا في العديد من الخرجات ذات الطابع الإجتماعي، لكن تبقى آفة المخدرات هي أكثر الآفات التي تستدعي منّا في مناسبات عديدة القيام بشراكة عمل لأجلها مع مصالح الشرطة ، هذا لأنّها من أبرز الآفات الإجتمااية و أكثرها فتكا في الجزائر".**
- **" نهتمّ بشكل كبير في عملنا مع الشرطة على آفة المخدرات لأنها وبكل بساطة، هي البوابة الرئيسية التي من خلالها تعبر باقي الآفات الإجتماعية".**
- **" نركز بشكل كبير على التحسيس والتوعية حول آفة المخدرات، لوعينا التّام أنّه متى ما استطعنا التحكم فيها أو الحد من سعة انتشارها، نكون قد اقتربنا أكثر من سلامة المجتمع الجزائري، لذلك فإنّ هذه الآفة هي الأهم في وضع خطط شراكة مع جهاز الشرطة كما أنّه سنويا خلال اليوم العالمي لمكافحة المخدرات يتم تسطير خرجات وبرامج توعوية وتحسيسية على مستوى العديد من المؤسسات التربوية والإقامات الجامعية وكذلك إلقاء محاظرات في نفس السياق"**

كما قد أصبحت الجزائر تعتبر أحد الوجهات المستهدفة من طرف مروّجي هذه السموم والتي وجدوها للأسف سوقا ملائمة سواءا لتمرير أو عرض هذه البضاعة و يعود ذلك حسب إستنتاجنا إلى العديد من العوامل نحصر أهمّها في النقاط التالية:

1/ زيادة نسبة الشباب في المجتمع الجزائري المقدر بحوالي 80% وفي ظل غياب الوعي المجتمعي وثقافة المواطنة لديه و كذا إنسياقه وراء حبّ تجربة كل ما هو سلوك غربي مع الإنفتاح اللاّعقلاني على ثقافات الظفة الأخرى، فإنه بذلك يكون الفئة الأكثر عرضة للوقوع ضحية هذه السّموم و هنا نجد أنّ كل من جهاز الشرطة و الجمعيات يعملان قدر استطاعتهما على إعادة تأطير الفكر غير السّوي لهذه الفئة.

2/ الموقع الجغرافي للجزائر وحدودها مع دولة المغرب المعروفة بإنتاجها لمادة القنب الهندي، فرغم الجهود المبذولة لتأمين الحدود، إلاّ أنه لا زالت بطريقة أو بأخرى تدخل عبرها أرقام هائلة من هذه السموم والّتي توجّه مباشرة للتّرويج ثم الإستهلاك.

3/ تغيّر طبيعة هذه السوق في الدول الأوربيّة حيث سُجل عزوف واضح لإستهلاك مادة القنب الهندي فيها واستبدالها بالكوكايين، الأمر الذي دفع بالمروّجين إلى البحث عن وجهات أخرى تكون قابلة لاستقبال سمومهم وللأسف كانت الجزائر إحداها.

4/ في السنوات الأخيرة و نتيجة لتمادى الإهمال في ضرورة إحتواء هذه الآفة الخطيرة، فإنه وصل بنا المطاف إلى غرسها وإنتاجها داخل أرض الوطن، حيث تمّ اكتشاف العديد من مزارع القنب الهندي بعد إستغلال الجهات الأمنية لمعلومات وردتها بهذا الخصوص ويبقى الإحتمال قائما بوجود مزارع أخرى لم تكتشف بعد.

12/ النّتائج المتوصّل إليها في ظل هذه الشّراكة:

كان لكل من الجمعيات وجهاز الشرطة رأيين متباينين حول النّتائج التي يتوصل إليها كل منهما على حدى من جهة ومن جهة أخرى بالتّنسيق مع الثّاني.

12-1 / من وجهة رأي الجمعيات:

إتضح لنا بأنّ توصّل الجمعيات إلى نتائج إيجابية بخصوص برامجها التوعوية التيتُنفّد بالتّنسيق مع جهاز الشرطة، يتوقف في المقام الأول على حسب طبيعة الموضوع المتطرق إليه، فهم لا يشركون مصالح الشرطة، إلاّ إذا استدعى البرنامج المسطر إلى ذلك، ففي حالة ما تم الإستطلاع بفشل المشروع، بسبب هذه الشراكة، فإن تنفيده سيكون بعيدا عنها لضمان نجاحه وهذا ما تعكسه التصريحات التالية لعينة البحث من الجمعيات:

❖ " النتائج التي نتوصل إليها من عملنا مع جهاز الشرطة تتوقف على حسب طبيعة الموضوع المتطرق إليه، فالشرطة ليست جزءا من كل برامجنا".

❖ " نتشارك برنامج معين مع جهاز الشرطة إذا استطلعنا بنجاحه، فنجاح مهامنا وتحقيق أهدافنا، ليس مرتبطا بضرورة إشراك هذا الجهاز، فقد سبق وأن حققنا نتائج إيجابية كثيرة بعيدا عن هذه الشراكة".

❖ " صراحة، لاحظنا في مرّات عديدة أن إقبال المواطنين على برامجنا التي تخص مكافحة الآفات الإجتماعية يكون أكثر إذا نفّذناه بعيدا عن جهاز الشرطة ونرى أنّ سبب ذلك هو عدم ثقة الأشخاص في أصحاب البذلة الزرقاء".وبناءا على ذلك، فإنّ نجاح المهام المناطة بالجمعيات في مجال التصدي للآفات الإجتماعية، ليس مرتبطا بالضّرورة بإشراك جهاز الشرطة، إذ نجاحات كثيرة ونتائج إيجابية كبيرة حقّقها النّشاط الجمعوي في ظل غياب هذه الشّراكةويكون عادة السّبب وراء عدم إشراك الجمعيات لجهاز الشّرطة في عدّة برامج هو التخوّف من عدم تحقيق الأهداف المرجوة، نتيجة غياب عامل الثّقة الّتي يجب أن يمنحها المواطن لعناصر هذا الجهاز، فلا ننكر بأنّ الكثير من الأفراد ضمن الفئات المستهدفة، عادة ما ترى فيهم تهديدا حقيقيا لحريّتهم.

إلّا أنّه ومهما كانت الصّعوبة في الحصول على نتائج أكثر فاعلية في ظل هذه الشراكة، فإن ذلك لا يؤثر أبدا على طبيعة العمل بين الطرفين، ما دام في كل مرة يتم تدارك النقائص بتعزيز قنوات الإتصال بشكل أوسع بين الشرطةوالمواطن وكذا الإكثار من القراءات حول الآفات التي يتم تناولها والنّظر إليها من زوايا مختلفة، حتى يتمكّنان من التصدي لها بالأساليب الملائمة.

كما أنّ الجمعيات محل الدّراسة، لم تغفل عن الجانب الإيجابي لهذه الشراكة وأشادت بالعديد من النّتائج الممتازة التي تم التوصل إليها، سواءا في إيقاف جرائم عديدة أو توقيف مروجين كبار من بارونات المخدرات أو الحد من عدّة أنشطة تمسّ بالأخلاق والآداب العامة، والأهـم من هـذا و ذاك، الجانب التوعوي الذي أصبح أكثر تناميا في أوساط المجتمع الجزائري من ذي قبل.

12-2 من وجهة رأي جهاز الشرطة:

أصبحت لجهاز الشرطة قابلية أكثر وسط أفراد المجتمع الجزائريبسبب تعامله مع منظمات المجتمع المدني بشكل عام وتحديدا الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة مختلف الآفات الإجتماعية، الأمر الذي شجّع هذا الجهاز أكثر للحصول على نتائج أكبر خاصة في أوساط المتمدرسين، الذين يجب العمل معهم بشكل مكثّف على الجانب

التحسيسي والتوعوي، خاصة بعد تسجيل تداول الأقراص المهلوسة داخل أسوار المدارس، مما يمّثل طريقا مباشرا نحو الإنحراف.

فهذه الشّراكة من وجهة نظر جهاز الشّرطة، ساعدته بشكل كبير في خروجه من نطاقه التقليدي، الذي طالما كان سببا في توسيع رقعة التّباعد بينه وبين أفراد المجتمع الجزائري ،بسبب عدم فهم إحتياجاته وبالتّالي، جهل الأسباب المؤدية إلى الجريمة بتنوّع أشكالها، الأمر الذي حال دون تحقيق أهداف هذا الجهاز بشكل كامل، حيث صرّح بذلك المبحوث الممثل عن نشاطات جهاز الشرطة في هذا المجال بقوله:

- **" لاحظنا أنه باتت لدينا قابلية أكثر من ذي قبل فيما يخص علاقة المواطنين بنا وهذا بعد تعاملنا مع الجمعيات، الأمر الذي شجّعنا أكثر للحصول على نتائج أكثر من الميدان خاصة في أوساط المتمدرسين".**
- **قال أيضا: " لا أنكر أن الثقة بيننا وبين المواطن، هي عامل أساسي يتطلب منّا جهدا كبيرا لاسترجاعه ولا أنكر أيضا بأنّ وقوف الجمعيات الناشطة إلى جانبنا، ساعدنا بشكل ملحوظ على قطع شوط أكبر في استرجاع هذا العامل".**

إذا، فالعمل جنبا إلى جنب مع الجمعيات، أعطى دفعا قويا لجهاز الشرطة في الجزائرمن التواجد بين مختلف شرائح المجتمع والتعرّف على المشكلات التي يعانون منها

ورفعها إلى الجهات المعنية لوضع حلول لها، كما أنّه أصبح يتّخد من هذه الشّراكة منبرا لتعريف المجتمع بمساعيه النّبيلة في حماية الوطن والمواطن من كلّ ما من شأنه أن يمس باستقرارهما وأمنهما، لذلك فهو جدير باسترجاع الثّقة التي فقدها خلال فترة العشرية السوداء، بعد أن أصبح يتمتع بمصداقية أكثر ويفي بما يقدمه من وعود للمجتمع الجزائري والإلتزام بتقديم خدمة شُرطية لكل فرد من الأفراد، مما يفتح له المجال أكثر في التعرّف على الخدمات التي يحتاجها هؤلاء، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في كسر حاجز العزلة بين الشرطة و المجتمع.

13/ تطلّعات العمل الشرطي الجمعوي:

يرى الطّرفان المعنيّان في هذه الدّراسة بأنّ العمل في ظل شراكة هادفة مفادها مكافحة مختلف الآفات الإجتماعية التي تفتك بكيان المجتمع الجزائري، لهو الحل الأمثل للخروج من أزمات إجتماعية عديدة، فالتّكاثف في الجهود هو الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يعزّز إيجابية النتائج التي قد يتم التوصل إليها،كما أنّ نجاح مستقبل هذه الشراكة، لا يزال يحتاج إلى العديد من الجهود كالعمل أكثر على تعزيز ثقافة المواطنة لدى الأفراد والتي تبدأ من الأسرة ثم المدرسة، إلى جانب وضع صيغ قانونية من شأنها أن تقدّم الحماية والأمان

للمواطنين الّذين قد تتعامل معهم كل من الجمعيات وجهاز الشرطة لدى تبليغهم عن أي سلوك سلبي من شأنه أن يمسّ باستقرر المجتمع الجزائري.

لذلك، يرى الطرفان بأنه سيكون من الفعّال جدّا مستقبلا لو تمّ وضع هذه الشّراكة المهنيّة في إطار تشريعي وقانوني حتى يكون كلّ طرف محمي من قبل القانون، فبانظباط العمل يكون التنظيم موجودا وبالتالي يتم التوصّل إلى نتائج أكثر إيجابية، حيث صرّحت عينة البحث بما يدلّ عن ذلك من خلال أقوالهم التالية:

- **" إن القضاء نهائيا على الآفات الإجتماعية هو عمل في غاية الصعوبة لكنه ليس مستحيلا إذا تظافرت المزيد من الجهود أكثر مما هي عليه الآن بدراسة إستراتيجيات وأساليب عمل أخرى تتماشى مع طبيعة التطور التكنولوجي الذي يشهده المجتمع الجزائري".**
- **" قبل أن نتطلّع إلى مستقبل شراكة واعد بين الطّرفين، علينا العمل أكثر على تنمية روح المواطنة بكلّ أبعادها داخل المجتمع الجزائري وبالتالي ستكون هناك أرضية خصبة قابلة لاستيعاب أي برنامج إجتماعي هادف".**
- **" نرى بأنّ الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين الطّرفين هي فعلا مكثّفة من أجل مجتمع جزائري بعيد قدر الإمكان عن الآفات الإجتماعية و يبقى السّعي لتحقيق ذلك مهمّة يقتسمها الجميع ، كلّ من نطاق إختصاصه".**

❖ " إنّ التّجسيد الفعلي لمبادئ الشرطة الجوارية في المجتمع الجزائري وتقبّله لها، سيقطع بنا شوطا كبيرا، ليس فقط مع المجتمع المدني بل أيضا مع المواطنين وباقي المؤسسات بشكل سيلقى إستحسان وتشجيع الجميع".

وحتى نكون أكثر واقعية وموضوعية ، يجب أن لا ننكر بأن القضاء نهائيا على الآفات الإجتماعية هو أمر جدّ صعب ما دامت الطبيعة البشرية تفرض وجود الخير والشر مند بدء الخلق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لكن هذا لايمنع من التصدي لها ومحاربتها من خلال تظافر جهود الجميع، بما فيهم أفراد المجتمع ذاتهم ولو من خلال مكالمة هاتفية على خط مجاني يضعه جهاز الشرطة تحت تصرفهم للتّبليغ عن أيّ طارئ أو تمرير معلومة ما.فإن تمّ ذلك، نكون قد وصلنا فعلا إلى درجة عالية من الوعي الإجتماعي وهذا في حدّ ذاته يعتبر أحسن تجسيد للمواطنة على أرض الواقع، فكلّ من مكانه بما يسمح به القانون، حبّذا لو كان عملا مشتركا.

لذلك، فالمجتمع المدني الواعي بإمكانه أن يساهم بشطر كبير في إنجاح مهام جهاز الشّرطة في الحفاظ على مجتمع جزائري آمن قدر الإمكان من الآفات الإجتماعية، لذلك يجب تشجيع تلك المبادرات الهادفة لخلق شراكة بين الطرفين محل الدّراسة، ما دام

الهدف نبيل وهو معالجة تلك الأمراض المنتشرة في المجتمع، الّذي إذا ارتقينا به عن كل آفة تنخر كيانه، كان ذلك عاملا مساعدا في الإرتقاء بكل القطاعات التّنموية الأخرى في الجزائـر.

14/ منــاقشة النّتــائج:

كلّ هذه الآفات الإجتماعية وغيرها ودون تمييز، هي تمسّ بالشّكل الداخليوالخارجي للمجتمع الجزائري، فتُعفّن جوهره وتشوّه مظهره وتأتي على الأخضـر واليابس فيه، بعد أن تستهدف بشكل خاص أهم وأبرز شريحة فيه وهي شريحة الشباب.

كما لا ننكر وجود واقع أن هذه الآفات، تترابط في شكل متسلسل مع بعضها البعض وإهمال التصدّي لأيّ واحدة منها يُعتبر بمثابة الثّغرة التي من خلالها ستستفحل و نتشر الآفات الأخرى و بالتّالي سنجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة.و تمثّلت النّتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذا البحث في عدّة نقاط مهمّة، نسردها على النّحو التالي:

1- توجد فعلا علاقة تعاون ذات طابع مهني بين كل من جهاز الشّرطة والجمعيات، بهدف التصدي لشتّى الآفات الإجتماعية، التي ما فتأت تنتشر بشكل رهيب في المجتمع الجزائري وذلك بتسطير برامج عمل مشتركة تتمثّل إجمالا في التّوعية والتحسيس إلى جانب تبادل المعلومات حول كل ما من شأنه أن يهدّد سلامة هذا الأخير،

فقد حقّق الطّرفان نتائج إيجابية، خاصّة فيما يتعلق بآفة المخدّرات التي تشغل حيّزا كبيرا من جدول أعمال هذه الشراكة.

كما أصبح جهاز الشّرطة إلى جانب قيامه بمهامه التقليدية، يقوم بالعديد من الأدوار التّوعوية، بعد أن بدأ في تحسين علاقته مع المجتمع، لكن اتضح لنا جليّا بأنّ نتائجه في هذا المجال لن تكون بنفس الفاعليّة والكفاءة كالّتي قد يتحصل عليها في حال تشاركه مع الجمعيات النّاشطة في هذا المجال والّتي هي بدورها تُشيد بنجاعة هذه الشّراكة.

فرغم التقدم المحسوس الذي حقّقه جهاز الشرطة في بلوغ العديد من الأهداف التوعوية وسط الأفراد، إلاّ أنه يبقى مُطالبا بتدارك ما تبقى من النقائص حول عامل ثقة المواطن به، باتّباع إستراتيجيات هو أعلم بكيفية تطبيقها، أمّا من جهتها الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية، فيبدو أنها قد تخطّت هذا الحاجز، بدليل العلاقات الحسنة التي تربطها بمختلف شرائح المجتمع الجزائري فتلمسها في النّتائج التي تتوصل إليها.

2- إنّ التّوعية والتحسيس يُعتبران من أبرز الإستراتيجيات المنتهجة لمحاربة الآفات الإجتماعيّة، سواء من طرف جهاز الشرطة أو من طرف المؤسّسات الجمعوية، فالجانب التحسيسي أصبح له وزن ثقيل بإجماع العديد من الدّراســات والبحوث التي أجريت في هذا الشّأن ويوصل عادة إلى النّتائج المرجوّة، بدليل ما يحقّقه كلّ من العمل الجمعوي

والعمل الشُرطي في أحيان كثيرة من الحيلولة دون الوقوع في نتائج وخيمة، فقط من خلال التّركيز على هذا الجانب المهم.

كما يتم توجيه أغلب البرامج التحسّيسية إلى المدارس والجامعات وأماكن تواجد الشباب بشكل عام، كون هذه الشّريحة هي الأكثر عُرضة للوقوع ضحيّة مختلف الآفات الإجتماعية، التي إجمالا ما تبدأ الوقاية منها بتعزيز الوعي لدى هذه الفئات حول مخاطرها وسلبياتها ،كما يتم التوجه في أحيان كثيرة أيضا إلى الأسرة الّتي أصبحت هي الأخرى تتعرّض لصعوبات لم تكن تعرفها من قبل في تشبيع أبنائها بالقيم والأُسس المجتمعيّة السّليمة، بسبب الضغوطات الخارجية للبيئة المحيطة بأبنائها، إلاّ أنها تبقى عاملا فعّالا ورئيسا في إنجاح أيّ برنامج وقائي، تجسيدا لمبدأ الوقاية تبدأ من العائلة.

3- من جهته جهاز الشرطة، فقد عمل بشكل مكثف على خلق قنوات التواصل بينه وبين المجتمع المدني بشكل عام، مما أدّى به إلى كسب رهان كبير وهو إسترجاع القليل من عنصر الثّقة بينه وبين المواطن، مما أدى به إلى الحصول على نتائج إيجابية بشكل أوسع من ذي قبل في احتواء الجريمة ومختلف التجاوزات القانونية.

4- رغم التحسّن البارز للعيان حول علاقة الشّرطة بالمواطن والتي جسّدتها في صور عديدة إيجابية على شكل الشّرطة الجوارية، إلاّ أنّه لا زال أمام هذا الجهاز شوط كبير

لقطعه فيما يتعلق يتعزيز روابط الثقة بينه و بين أفراد المجتمع خاصّة الفئة ضحية الإنزلاقات الإجتماعية منه وهذا ما لمسناه من خلال المقابلات الّتي أجريناها مع الجانب الجمعوي، حيث اتضح أنّ العديد من الناس لا زالوا ينفرون من الإحتكاك بكل ما يمثل جهازا أمنيا.فالعمل المشترك بين الشرطة والجمعيات وإن كان قد خدم بشكل ملحوظ جهاز الشرطة، إلا أنّه لم يخدم بالشّكل التام الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية، بسبب عدم السيطرة كليا على عامل الثقة بعد.

5- كثرة الإهتمام بمكافحة آفة المخدرات دونا عن غيرها من باقي المشكلات الإجتماعية، قد يتسبب في إهمال الإهتمام بالآفات الأخرى، التي هي أيضا تستدعي التّمحيص والمعالجة ووضع الإستراتيجيات الملائمة لها، كونها لا تقل ضررا وخطورة على المجتمع الجزائري، بدليل أنّ كلّ آفة إجتماعة على حدى بإمكانها أن تكون موضوع دراسة مستقل، فقد لاحظنا بأنّ الجمعيات فعلا تهتم بتوعية المجتمع حول العديد من الآفات الإجتماعية، بينما جهاز الشّرطة فيهتم في المقام الأوّل بآفة المخدّرات من حيث التّوعية والتّحسيس ، بينما يتعامل مع البقية بشكل قانوني محظ ولا يطبّق عليها أيّ برامج توعوية.

6- لاحظنا بشكل خاص أن جهاز الشرطة ليست لديه أيّ نشاطات تتعلق بمحاربة التسوّل وهذا رغم وجود نص قانوني صريح يُدين من يمارس هذه الظّاهرة بعد أن تتوفر

فيه أركان معينة بطبيعة الحال وهي "المادة 195" من قانون العقوبات، الأمر الذي سمح بشكل مباشر في تفشّي هذه الآفة داخل المجتمع الجزائري وتشويهها لصورة المدينة، ولنقل أن جهاز الشرطة في إطار سعيه لتحسين صورته المجتمعية، يفضّل أن يغضّ النّظر بتفادى الإهتمام بهذه الظاهرة من النّاحية القانونية، حتى لا يتعرّض لنفور الأفراد منه، لكن على الأقل بإمكانه العمل على الجانب التحسّيسي لهذه الآفة، كما يعمل على التحسّيس حول آفة المخدرات بشكل مكثف.

فلما لا نحذو حذو مجتمعات أخرى والّتي فور ملاحظتها لبوادر هذه الآفة في المجتمع، أخذت على عاتقها تطبيق العديد من البرامج التّوعوية حولها تحت شعارات مختلفة، تخدم هذا الجانب والتي كانت نتائجها جد ملموسة على أرض الواقع، حيث ظهر تفاعل المواطنين معها واستجابتهم لها بتبليغهم عن أيّ حالة تسوّل يلتقونها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع كبير ومحسوس في نسبتها وهذا ما لاحظته فعليا الباحثة بحكم إقامتها في هذا المجتمع، حيث تكاد تخلو شوارع المُدن الأماكن العامة من هذه الظاهرة بشكل تام، إلاّ بعض الحالات النّادرة جدا الّتي تخوض تجربة المغامرة بعدم إحترام التعليمات القانونيّة في هذا الصدد والتي عادة ما يكون مصيرها التوقيف من طرف رجال الشرطة.

7- لا زالت العديد من الآفات الإجتماعية في المجتمع الجزائري تُعالج من قبل أحد الطّرفين فقط أو من قبل كل واحد منهما على حدى، لذلك نرى بأنّه قد آن الأوان لتكثيف الجهود وتسطير برامج عمل مشتركة للتصدي لها كظاهرة إختطاف الأطفال، التي بدأت في أخذ منعرج خطير في الجزائر، فنرى فعلا بأن الطّرفان يندّدان بها ويسعيان بجهد إلى إيقافها و التّوعية حولها، لكنّهما إلى غاية قيامنا بهذه الدراسة لم يتشاركا بعد في وضع إستراتيجية ردعية وتوعوية مشتركة حول هذه الآفة التي تندرج ضمن وصف الجريمة.

أمّا من جهتنا و انطلاقا ممّا لمسناه خلال هذا البحث، فإننا نقترح بعض النقاط المهمة التي نراها –حسب رأينا المتواضع- بأنّها قد تُضفي فاعلية أكبر على مختلف البرامج الموضوعة لمحاربة الآفات الإجتماعية غيرالإهتمام بالجانب التوعوي والتحسيسي وهي كالتالي:

1- ضرورة إقرار قانون أو برنامج يقضي بحماية الشّهود من أجل تعزيز روابط الثّقة بين أفراد المجتمع ومختلف المؤسّسات الأمنية والمدنية، حيث يعتبر المواطن هو المصدر رقم 01 للمعلومة، التي على أساسها سنتمكن من التصدي إلى كل ما من شأنه أن يُسيء لمجتمعنا الجزائري ماديّا ومعنويا، سواء من سرقات أو إعتداءات أو بيوت دعارة أو الإتجار بالمخدرات ...

2- مراقبة الصّيدليات بشكل جدّي والوقوف على التكوين المهني والإحترافي والأخلاقي لمسيّيريها، إذ للأسف تكون في أحيان كثيرة هي الوجهة المثلى لإيجاد مختلف أنواع المهلوسات.

3- التحكّم أكثر في الحدود الوطنية، سيما البرية منها، باعتبارها بوابات رئيسيّة لإدخال مختلف أنواع السّموم بطرق التّمويه والتّحايل و الضّرب بيد من حديد لكلّ مروّج مخدّرات و تسليط أقصى العقوبات عليه، حبذا لو تكون الإعدام.

4- مراقبة تبييض الأموال من خلال مختلف البنوك والشّركات وحتى المشاريع الإستثمارية، لأنّ التّهاون في السّيطرة على هذا الجانب، من شأنه أن يشجّع كلّ أشكال الممارسات السّلبية الّتي ستعود بالرّبح المالي السّريع و السّهل على أصحابها.

5- مراقبة الأشخاص الّذين تظهر عليهم بشكل مفاجئ بوادر الثراء الفاحش والتحري حول أسباب ذلك.

6- تشجيع كل أشكال المشاريع التي تساهم في القضاء على الفقـر ووضع برامج تنمويّة تساهم في القضاء على البطالة، التي عادة ما تكون سبب الإنحرافات الأخلاقية و السّلوكية لدى الأفراد.

7- على المنظومة التربوية أن تقوم بمراجعة دورها كذلك في هذا المجال وذلك بزرع أولى بذور المواطنة في أبنائنا، بإدراج مواضيع تعني بأخلاقيّات السّلوك الإجتماعي إلى جانب المخاطر الناجمة عن الوقوع في مختلف الآفات الإجتماعية وتدريسها لهم بعمق منذ السّنوات الأولى لالتحاقهم بالمدرسة وأخذ الوقت اللاّزم في ذلك بطريقة تطبيقية وعمليّة وتفادي السّطحية في التّعليم والتّلقين لمثل هذه المواضيع .

8- تسطير برنامج على أعلى مستوى، يقضي بمراقبة الممارسات المشبوهة، التي تتم عن طريق شبكة الأنترنت والّتي للأسف باتت هي السّبيل الأنجع في التخلّق بسلوكيات مشينة وبالتالي فهي الطّريق الأسرع والأأمن في تنفيذ العديد من المخطّطـات الّتي تفتك و تدمر البنية التّحتيـة لمجتمعنا الجزائري بسبب غيـاب التحكّم فيهـا والسيطرة عليها.

9- تخصيص غلاف مالي من طرف الدّولة وتسطير برنامج خاص، يقضي بإعادة التأهيل للمسجونين المُفرج عنهم ومتابعتهم نفسيا واجتماعيا إلى حين إعادة دمجهم بالشّكل الصحيح في المجتمع الجزائري، ليصبحوا أفرادا فاعلين ومنتجين فيه وحتى نتفادى وقوعهم مرة أخرى في قضايا قد تعيدهم ثانية إلى السجن.

قد تكون الرّؤية لهذه الإقتراحات وغيرها على أنها ضرب من الخيال لصعوبة تنفيذها كلّها أو بعضها، لكنّها في الحقيقة ستكون أهون بكثير من أن نستفيق يوما ما على

مجتمع جزائري خارج عن نطاق السّيطرة، بسبب الدّمار والإنحطاط الذي طاله نتيجة التّهاون في بذل جهود مضاعفة في وقت كانت الفرصة أمامنا لا زالت سانحة للحيلولة دون ذلك.

فمحاربة الآفات الإجتماعية يعني فتح المسار أمام التنمية في الجزائر التي لن يكون لها المجال في أوضاع غير مستقرة، سواءا سياسيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا، كما أنّها ليست فقط دراسات وبحوث، تُنجز لتبقى ضمن رفوف المكتبات يتم الرّجوع إليها على أساس أنها دراسات سابقة للقيام بمشاريع بحثية جديدة...وهكذا، بل هي واقع عشناه ولا زلنا نعيشه وسنعيشه غدا، إذا لم يتم التصدّي لها بالمنهج العملي الصّحيح، لذلك يجب الإستفادة من النتائج التي تتوصل إليها البحوث في هذا المجال وتطبيقها ميدانيا، فإن لم تكن هناك مساعي لتغيير هذا الواقع، فقد نحضى نحن بفرصة النّجاة من هذه الآفات اليوم ،لكن هل هناك ما يضمن بأنّ أبناءنا سيسلمون منها غدا؟؟؟

- **<u>خلاصـــة:</u>**

تسبّبت التّغيّرات التي عرفها المجتمع الجزائري في إفراز التّحوّلات على عدّة مستويات، الأمر الّذي أصبح يفرض مضاعفة الجهود للتحكّم فيها ويعتبر إنتشار الآفات الإجتماعيّة أحدها، لذلك أدرك جهاز الشّرطة بضرورة القيّام بمسؤوليّاته بفاعليّة وكفاءة أكبر، فأصبح يتعاون في هذا الإطار مع الجمعيات كخطوة مهمّة من خطوات توفير المناخ الملائم

للتّنمية التي يتطلّب نجاحها خُطط على مستوى أعلى بهدف إيقاف الإنتشار المتزايد والمتسارع للآفات الإجتماعيّة وذلك حتّى تبقى البنية التّحتيّة والقاعديّة للمجتمع نظيفة لاستقبال كلّ البرامج التّنموية.

* الخـــاتمـــة:

عرف المجتمع المدني إنتعاشا محسوسا بعد فترة التعددية الحزبية حيث برز من خلال تقديم الحلول للمشاكل التي كان يعيشها المجتمع الجزائري – مع العلم أنّ هذا الإتجاه من شأنه أن يساهم بشكل واسع في المحافظة على الأمن المجتمعي إذا ما طُبّقت أهدافه على أرض الواقع بشكل موضوعي وبنّاء بعيدا عن كلّ المصالح الشخصية والأطماع السياسية– ، فتعددت بذلك مجالاته واتّسعت أهدافه وتنوّعت شراكاته إلى أن مسّت شراكات لم تكن مبرمجة وقت تبنيه في المجتمع الجزائري، أين أوضحنا في هذه الأطروحة العلاقة التي أصبحت تجمع أحد أهم هيئات المجتمع المدني وهي الجمعيات مع أحد أبرز المؤسسات الأمنية في البلاد وهي مؤسسة الشرطة وذلك بعد أن فرض الواقع الإجتماعي المُعاش في الجزائر على هتين الجهتين التعاون للحيلولة من الإنفلات الإجتماعي والتنموي الّذي قد تسببه مختلف الآفات الإجتماعية التي أصبحت للأسف الشديد الجزائر، أرضية خصبة لها فكانت لنا إشارة في هذه الدراسة إلى بعض جوانب هذه العلاقة والأهداف المرجوة منها والتي يبدو أنّها سُطّرت لتصبّ في الصالح العام، إلّا أنّها لا زالت تحتاج إلى تعزيزات أخرى من شأنها أن تأتي بنجاعة أكبر على الصعيد الإجتماعي والتنموي .

كما قد تحققت بعض الأهداف التي سطرناها في بداية هذه الدراسة كالتعرف عن قرب على واقع المجتمع المدني بما فيه الجمعيات في الجزائر والغايات التي يسعى إليها في ظل حراك إجتماعي واقتصادي و حاولنا الإقتراب في نفس السياق من مؤسسة الشرطة والتعرف على واقع العلاقة المهنية التي أصبحت تربطها بمختلف الجمعيات الناشطة سيما فيما يتعلق بجانب الآفات الإجتماعية التي أصبحت تتزايد في المجتمع الجزائري بشكل لم يعد بالإمكان تجاهله، لذلك، باتت ضورة إيجاد حلول للمشكلات الإجتماعية من أهم المشاريع التي أصبح يهتم بها الجميع وليست الدّولة فحسب وهذا ما يترجمه وجود الجهود المثمنة من قبل مختلف الشركاء الإجتماعيين، بما فيهم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية باختلاف فروعها وأسلاكها من أجل الحصول على مجتمع جزائري بعيد قدر الإمكان من الآفات الإجتماعية، ويبقى السّعي لتحقيق هذا الهدف هو مهمة الجميع فالعمل في هذا المجال يجب أن يقوم في المقام الأوّل على تكافؤ الجهود، فجميع المؤسسات الحكومية هي ذات صلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بأغلى وأثمن شريحة في المجتمع الجزائري، ألا وهي شريحة الشباب، لذلك يتوجب ربط تلك المؤسسات أيضا بالجمعيات الناشطة، لما لها من تأثير ملموس على هذه الفئة وفي حال نجاح ذلك، نكون قد أحطنا بجميع الأسباب المؤدية والمتسببة في استفحال الآفات الإجتماعية وبالتالي توفير نسبة عالية من الأمن

والإستقرار الّذان يعتبران مطلبا غريزيا عند الإنسان، الّذي يبحث عنه منذ ولادته بدليل حالة اللاّأمن المرفوضة التي تتخبط فيها العديد من مجتمعات اليوم، فمطلب الأمن هو حاجة أساسية وفيزيولوجية للأفراد والجماعات وبه يتم تشييد البُنى القويّة لأي مجتمع وإعطائه دفعا قويا لبناء حضارته بكل أرياحية.

فأيّ مجتمع لا يمكن اعتباره آمنا، إلاّ إذا شعر كل من الفرد والجماعة بعدم وجود أي سبب مباشر أو غير مباشر يهدد سلامتهم المادية والمعنوية ونحن من خلال هذا البحث، لم نتحدث عن ضرورة أمن المجتمع من الحروب بلُغة السلاح، بل تحدثنا عن وجوب إبقائه آمنا من نوع آخر من الحروب لا تقلّ خطورة وهي حرب الآفات الإجتماعية، التي تعتبر أيضا من بين العوامل التي تشكل تهديدا على الفرد والمجتمع.

في هذا السياق، لا يخفى على أحد مدى فعالية العمل الجمعوي في تسييج المجتمع من مختلف المخاطر التي تُحدق به، لما له من تمكّن في تجسيد الأهداف التي يعمل عليها والعبرة هنا ليست بالكم، بل بقيمة الجهود والمساعي المبذولة في سبيل ذلك، فمجتمعنا الجزائري هو في غنى عن وجود عدد الجمعيات بالآلاف إذا لم تكن تلبي ما يتطلبه منها الواقع، في حين قد يكتفي ببضع هيئات جمعوية، تؤدي على الوجه الصّحيح والتّام رسالتها الإجتماعية والتّنموية و هذا ما هو إلا تعليلا لما لمسناه خلال هذه الدراسة حول وجود

العديد من الجمعيات غير الفاعلة، فالأمر شئنا أم أبينا يُفسّر على أنه مؤشر واضح لواقع جمعوي لا يبعث على الأمل وهذا للأسف في غياب الوعي بأهمية النّشاط الجمعوي لدى كلّ من المؤسسين و الفاعلين على حد سواء.

في هذا الصدد، يتوجب على الدّولة أن تتّخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الشكل العام للنشاط الجمعوي، ضمن إطاره الفعلي والملموس ميدانيا، حبذا لو كان بسن قانون يقضي بضرورة رفع تقارير دورية حول الأنشطة ونتائجها، حيث يمكن من خلال ذلك تمييز الجمعيات غير الفاعلة ولما لا حلّها بقوة القانون لعدم جدواها في الميدان وبالتالي الإستفادة من الميزانية التي تخصص لها وتحويلها لتغطية إحتياجات جمعيات أخرى، تكون لديها نشاطات ملموسة في المجتمع.

أخيرا نقول بأن مبادرتنا إلى هذه الدراسة، ما هي إلا تسليط ضوء بسيط نتمنى أن يُثمّن بأبحاث أخرى لاحقا، حول واقع مجتمعي أصبحت حمايته تتطلب العمل على مستوى أعلى من ذي قبل وهو الدخول ضمن شراكات فعّالة، مبنية على الثقة المتبادلة، للنهوض بمجتمع سويّ بإمكاننا أن نعوّل عليه في تحقيق تنمية مستدامة لهذا الوطن وما أخذُنا مثالا عن ذلك –علاقة الشرطة بالجمعيات في مكافحة الآفات الإجتماعية–، إلّا لما لهذا الموضوع من وزن لا يُستهان به في تحقيق هذا المطلب، لذلك فإنّ هذان الطرفان باتا مُطالبان

اليوم وأكثر من أي وقت مضى بتدارك النقائص وتذليل الصّعوبات التي تعترضهم في مهامهم الرّامية إلى مكافحة الآفات الإجتماعية ، فناقوسالخطر قد دُق فعلا من قبل الباحثين والمختصين حول الإنزلاقات الخطيرة التي أصبحت تمس أفراد المجتمع الجزائري بسبب التسارع في تكثل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ذلك، فلا بدّ من ضرورة تقوية الإرادة وتكثيف الجهود، كلّ من مكانه لحماية هذا المجتمع الذي له حق علينا. ونحن كأكاديميين وباحثين لا تقل مسؤوليتنا تجاه هذا المجتمع عن غيرنا ، إذ نحن مطالبون بالقيام بأبحاث، كل في مجال تخصصه، تمس الواقع المُعاش وتقدّم حلول بنّاءة، للإستعانة بها في الميدان، كما يجب القيام بدراسات موازية وتقييمات حول ما إذا تمّ التوصل إلى نتائج إيجابية في مثل هكذا شراكات، من خلال دراسات أكاديمية والتي يُفضّل أن يقوم بها أناس مُحايدون وهذا لتقريب الحقيقة من الرأي العام، لأن التقيّيم لا يكون إلاّ من طرف أهل الإختصاص، كما أنّ هذه الخطوات من شأنها أن تكون إستثمارا في المورد البشري. وعلى هذا الأساس نترك التساؤل التالي:

إذا أخذت الجهات الرسمية وذات السلطة في البلاد بعين الإعتبار وبشكل موضوعي وفعلي نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية بتطبيقها على أرض الواقع، فإلى أيّ مدى بإمكان ذلك أن يؤتي مفعوله في تسييج المجتمع فكريا وثقافيا والمساهمة في بنائه تنمويا، إقتصاديا واجتماعيا؟؟

قـــائمة المراجـــــــع:

المراجع باللغة العربية:

- **الكـتب:**

1- أحمد حسين حسن، "الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني"، الدار الثّقافية للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2000.

2- أحمد شكر صبحي،" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، سنة 2000.

3- أحمد عادل الشّرجي،" التنوّع الإجتماعي و المواطنة في بلدان الأسكواط"، الطبعة 02، نيويورك، 2002.

4- الحبيب جنحاني،" المجتمع المدني و أبعاده الفكرية"، دار الفكرالمعاصر، لبنان، سنة 2003.

5- إمام عبد الواحد، " الشرطة من منظور إسلامي" ، الدّار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 1998.

6- السّاعاتي حسن، "نسق القيم في المجتمع و التغيّر الإجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن"، المركز العربي للدّراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 1999.

7- السيد صدر الدّين القبانجي، "علم السياسة من وجهة نظر إسلاميّة" الشركة العالمية للكتاب، الطبعة01، لبنان، سنة 1997.

8- المشوخي حمد سلمان،" تقنيات و مناهج البحث العلمي"، دار الفكر العربي الطبعة 01، القاهرة، سنة 2006

9- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 03، بدون سنة.

10- أماني قنديل و آخرون، "الإسهام الإقتصادي و الإجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، سنة 1999.

11- أنيكي أوسي، " فهم العمل الشّرطي" ، دليل لنشطاء حقوق الإنسان الطبعة01، الفرع الهولندي لمنظّمة العفو الدّولية ، ترجمة: فريق اللغة العربية من مركز الموارد اللّغوية لمنظّمة العفو الدّولية ، سنة 2007.

12- بشارة عزمي، "المجتمع المدني، دراسة نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1998.

13- بل جوديت ،" كيف تعد مشروع بحثك العلمي" ، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الطبعة 01 ، سنة 2006.

14- بن مرسلي أحمد ، " مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 2003.

15- بهاء الدّين خليل تركيّة، مشكلات إجتماعية معاصرة ، دار المسيرة للطّباعة و النشر، الطّبعة01، سنة 2014.

16- جلال ثروت، الظّاهرة الإجراميّة "دراسة في علم الإجرام و العقاب" مؤسسة الثقافة الجامعيّة ، الإسكندريّة، سنة 1982.

17- جمال بن دحمان، "المواطنة المسؤولة، دليل المفاهيم و المواضيع" المعهد العربي للتنمية والمواطنة، 2013.

18- جون إهنبرغ، "المجتمع المدني التاريخ النّقدي للفكرة" ، ترجمة د- علي حاكم صالح والدكتور- حسن ناظم، المنظمة العربية للتّرجمة، بيروت سنة 2008.

19- حسام أحمد إسماعيل عبد الظاهر، " الشرطة في العصر العباسي الأول" ، دار الدعوة للطباعةوالنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.

20- حسن ملحم، "نظرية الحريات العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1981.

21- حليم بركات، "المجتمع المدني المعاصر" ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، لبنان، سنة 2008.

22- رجب حسن عبد الكريم ، "الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الأحزاب السياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2007.

23- ستيفن ديلو، "التفكير السياسي و النّظرية السياسية و المجتمع المدني" ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، مصر الطبعة 01، سنة 2001.

24- سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلاني، " محاضرات في المنهج و البحث العلمي"، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

25- د.سيدي محمد ولد يب، "الدّولة و إشكاليّة المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربيّة"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التّوزيع، عمّان الأردن، سنة 2010.

26- شهيدة الباز، "دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية"، مصر ، دار الأمن للطباعة و النشر و التوزيع ، مجلد 03، سنة 2000.

27- عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية" سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، الطبعة:01، دمشق، سنة 2003.

28- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الخضرمي "ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب والبربر و من عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر" المجلّد السّابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 2000.

29- عبد الله محمد عبد الرّحمن، " علم الإجتماع، النّشأة و التطور"، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعرفة الجامعيّة، الأزاريطة، سنة 2005.

30- عبد الحسين شعبان،" المجتمع المدني سيرة و سيرورة" ، أطلس للنشر و الترجمة والإنتاج الثقافي، "01، بيروت، لبنان، سنة: 2012.

31- عبد المنعم محمد بدر،" مشكلاتنا الإجتماعية، أسس نظرية و نماذج خليجية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، سنة 1985.

32- عصام توفيق قمر و آخرون، "المشكلات الإجتماعية المعاصرة، مدخل نظرية ، تجارب علمية ، أساليب المواجهة"، دار الفكر للنشر و التوزيع سنة 2014.

33- عزمي بشارة، "المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة02، بيروت، لبنان سنة 2000.

34- علي بن هاديه و آخرون، "القاموس الجديد للطلاب"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة07، الجزائر، سنة 1991.

35- عميرة إبراهيم، حتى نفهم البحث التربوي ، دار المعارف، القاهرة سنة: 1981.

36- فالح عبد الجبار،" الدّولة و المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في العراق"، مركز إبن خلدون و دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر سنة 1995.

37- محفوظ محمد جمال الدين، "المدخل إلى العقيدة و الإستراتيجية العسكرية الإسلامية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1976.

38- محمد الغيلاني، "محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة و رهانات الإستقلالية" دفاتر وجهة نظر رقم 06، الطبعة 1. ، مطبعة النّجاح الجديدة الدار البيضاء ، المغرب، سنة 2005 .

39- محمد عاطف غيث، "قاموس علم الإجتماع" ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1979.

40- محمد الجوهري و آخرون، "علم الإجتماع و المشكلات الإجتماعية" دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية،مصر، سنة 1998.

41- محمد الدّقس، "التغيّر الإجتماعي بين النّظرية و التّطبيق"، دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع ، الأردن، سنة 1987.

42- مارتينا فيشر،" المجتمع المدني و معالجة النزاعات: التجاذبات و الإمكانيات والتحديات"، ترجمة: يوسف حجازي، د ب ن ، مركز برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات،بدون مكان نشر، سنة 2009.

43- معن خليل عمر، " علم المشكلات الإجتماعية"، دار الشّروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 1998.

44- مصطفى فؤاد عبيد،" مهارات البحث العلمي"، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة ، فلسطين.

45- يحيى وداس، " المجتمع المدني و حماية البيئة :دور الجمعيّات و المنظمات غير الحكومية والنقابات"، دار الغرب للنشر و التوزيع الجزائر، سنة 2004.

46- مركز البحوث العربية، "المجتمع المدني و سياسة الإفقار في العالم العربي"، تونس، ميرين للنشر والتوزيع، الطبعة01، سنة 2002.

47- "فلسفة و مبادئ الشرطة المجتمعيّة"، مركز شرق و جنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات للسّيطرة على الأسلحة الصّغيرة و الخفيفة (SEESAC) ، الإصدار الثّالث: 2007/01/01.

- **الرسائل و المذكرات:**

48- الشّويحات صفاء، " درجة تمثُّل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان الأردن، سنة 2003.

49- حسن رابحي، "الحركة الجمعوية و الدولة في الجزائر"، مذكّرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2000-2001

50- رأفت علي يوسف الطّويل، " الخصائص النفسية و الإجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي، دراسة سيكولوجية بيئية مقارنة بين الريف و الحضر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات و البحوث البيئيّة، قسم الإنسانيات ، جامعة عين شمس.

51- شاوش اخوان جهيدة، "واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا"، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية"، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2014-2015.

52- عبد الله بوصنوبرة، "الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب"، رسالة دكتوراه، جامعة قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2010-2011

53- علي عيسى محمد زمزم، "مهدّدات قيم المواطنة و علاقتها بالإنحراف السّلوكي من وجهة نظر طلبة الجامعات بدولة الإمارات العربية المتّحدة" رسالة دكتوراه تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، 2014.

54- فاضلي سيدعلي، "نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري " مذكّرة ماجستير في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008-2009.

55- كريم أبو حلاوة،" نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره و تجلّياته في الفكر العربي المعاصر"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب و العلوم الإنسانية قسم الدّراسات الفلسفية والإجتماعية، جامعة دمشق، 1998.

56- لطروش بلقاسم، "الإتصال و تفعيل النّشاط الجمعوي في الجزائر" دراسة ميدانية حول الجمعيات الناشطة في ولاية مستغانم، رسالة ماجستير جامعة مستغانم، كلية العلوم الإجتماعية، 2010_2011.

57- مها محمد مرسي عبد الرزّاق، "نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيّات التنمية المحلية، دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب معهد العلوم الإجتماعية، شعبة الخدمة الإجتماعية " تنظيم المجتمع"، جامعة الإسكندرية، 1997.

58- منى هرموش، " دور تنظيمات المجتمع المدني في التّنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010/2009

58- نهاد محمد كمال يحيى حامد، " دور تنظيمات المجتمع المصري في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة تحليلية ميدانية للفترة 1970–1995"،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، قسم علم إجتماع ،جامعة عين شمس،2000.

59- ياسين خذايرية، " تصوّرات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونية، 2005–2006.

- المجـلاّت:

60- الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية و الممارسة"، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 03، مارس، 1999م

61- عبد العزيز لبيب، "واقع المجتمع المدني: الواقع و الوهم الإيديولوجي"، مجلة الوحدة، العدد 81، يونيو، سنة1991.

61 – توفيق مدني، "الماركسية و التخطي الجدلي للتناقض بين المجتمع المدني و الدّولة السياسية"، مجلة المستقبل، السبت 21 تشرين الأول 2006، العدد 2423.

62- عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظلّ الإصلاحات الجارية في الجزائر"، الجزائر، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية، عدد 28، جوان، سنة 2005.

63- فريد سمير، "نشأة الحركة الجمعوية و تطوّرها" الجزائر، جامعة عنّابة، مجلة إنسانيات، سنة 2009.

64- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 176، يناير، سنة 1993.

65- د. محمد أحمد علي مفتي، "مفهوم المجتمع المدني و الدّولة المدنية" دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الرياض سنة 1435هـ.

66- العوامرة عبد السّلام و الزيون محمد، "دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة و علاقتها بتنمية الإستقلالية الذاتية لدى طلبة كليّات العلوم التربوية من وجهة نظرهم"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 02، سنة 2014.

67- أبو حشيش بسّام، "المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزّة"،مجلّة جامعة الأقصى، المجلّد 30، العدد الأول، غزة، فلسطين، سنة 2010.

68- سعد الدّين و فوزي ميهوبي، "إتّجاهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة في الجزائر"، مجلّة العلوم الإنسانيّة و الإجتماعيّة، العدد 14، سنة 2014.

69- شادن إبراهيم محمد، المتغيّرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطةدورية الفكر الشُرطي، مركز بحوث شرطة الشّارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 51، سنة 2004.

70- "الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة، عدد 15، سنة 2007.

- **المقالات العلميّة ، الملتقيات و النّدوات:**

71- منتدى الفكر العربي و منتدى برونو كارايسكي،" دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي"، ندوة عُقدت في عمّان (الأردن) يومي: 06 و 07 ديسمبر 1997، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط01.

72- أحمد زايد، "المجتمع المدني و تحقيق الأمن الإنساني"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي حول منظّمات المجتمع المدني و دورها في تحقيق الأمن العربي الشّامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة الممتدة من: 28 إلى 2011/11/30.

73- المقدّم/ حمدان بن علي الشّمراني، "الدّور المجتمعي للمؤسّسات الأمنية"، ورقة عمل مقدّمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكليّة الملك فهد الأمنية من 02/21 إلى 02/24/ 1425هـ ، الورقة الثّالثة.

74- د- جاسم خليل ميرزا، :الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية (تجربة شرطة دبي)"، ورقة عمل مقدّمة إلى ندوة: "مفهوم الشّرطة المجتمعية " بالتّعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية من 19 إلى 2005/09/21 الإمارات العربية المتحدة.

75- عبد اللّه الفوزان، "تكامل الجهود الأهليّة و الحكوميّة في ميدان الإعلام الأمني الوقائي:الشباب والدور الإعلامي الوقائي"، ورقة عمل مقدّمة للنّدوة العالميّة السّادسة والثلاثين ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، أكتوبر، سنة 1994.

76- د. عباس أبو شامة ، "الشرطة المجتمعية، الأساليب و النمادج و التطبيقات العملية"، أعمال النّدوة العلمية: 24-26/أفريل 2000 ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، الطبعة01، 2001.

77– الطّاهر فلوس الرفاعي، "مجالات مشاركة المواطن تطوعيا في مسؤوليات الأمن" ورقة مقدمة للمؤتمر السّابع عشر لقادة الشرطة و الأمن العرب، الفترة من: 20 إلى 22–09–1993، تونس.

- **الوثائق الرسمية:**

78– دستور 1996، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1998.

79– الجريدة الرسمية عدد 56 الصادرة في: 1990/12/25.

80– الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 18 أوت 2004.

الجريدة الرسمية، عدد 08 ، الصادرة في: 2006/02/15.

- **المراجع باللّغة الأجنبية:**

82– Bertrand.B, « Sociologie politique », presses universitaires -Paris, France,1997.

83 - - Christian Rouillard et Nathalie Burlone , « l'état de la société civile sous le joug de la gouvernance » , Presses de l'université Laval, canada, 2011.

Emily Von Syow, « La Société Civile et la démocratie. L'accès direct du citoyen a l UE », comite économique et social européen, édition : unité : « visites et publications » EESC, France, 2013.

84- Crawshaw. Ralph, "Human rights and policing standards for good behaviour and strategy for change", Kluwer law international Journal, The Hague, Netherlands.1998

85- Dictionnaire des œuvres politiques sous la direction de F.Chatelet, E.Pisier Evelyne, O.Duhamel, P.U.F , 1ere edition 1986.

86- Emily Von Syow, « La Société Civile et la démocratie. L'accès direct du citoyen a l UE », comite économique et social européen, édition : unité : « visites et publications » EESC, France, 2013.

87- John Locke, "Essai sur le pouvoir civil", texte traduit,presente et annote par : Jean Louis Fyot, P.U.F, 1953.

88-John Kean ;"Civil society and the state" edition Verso, London, 1988.

89- John Alderson, "Community Policing", Crop Wood Conference, 1983.

90 -Vildriks.N and P.van reenen, "Policing poste ommunist societies", police public violence, democratic policing and human rights, 2003.

91- Wesley G. Skogan, <<community policing, the past, Present, and future>>, Edited by Lorie Fridell and Mary Ann Wycoff, November 2004.

- **المواقع الإلكترونية:**

92_ إبراهيم أبو الخير، مفهوم المواطنة: http://qaitbey.ahlamontada.com/t273-topic

93_د.ابتسام حاتم علوان،"واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"،مجلة كلية الآداب، العدد98:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73484

94_ جميلة بلقاسم "قرابة 100 ألف جمعية ... أغلبها على الورق" :

https://www.echoroukonline.com/ara/articles/127266.html

95_حسين البجاوي:" فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر":

http://www.startimes.com/?t=14212444

96_ خالص مسور، " المجتمع المدني بين غرامشي و ماركس" مأخود من الموقع:

http://www.alnoor.se/article.asp?id=16652

97_ سامر عبدو عقروق ، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرّشيد"، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، الموقع الإلكتروني :

https://www.old.najah.edu/ar/page/3582

98_ صبرينة بليدي، " تنظيم ملتقى حول الوقاية الجوارية و مكافحة الجريمة"، السلام اليوم:

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/10280.html

99–عامر حسن فياض، "المجتمع المدني، دراسة في إشكالية المفهوم"، إقتباس من الموقع الإلكتروني:

http://www.madarik.org/mag1/2.htm

100– عبدالقادر العلمي،"المجتمع المدني":الموقع الإلكتروني:

https://www.elalami.net/?p=10398

101–عبد الفتاح اسماعيل غراب، "وظائف الشرطة"، الموقع الالكتروني :

http://abedasd.blogspot.ae/2012/06/3_09.html

102_ د. عاطف الشبراوي إبراهيم، " الشراكة المجتمعية في مكافحة الجريمة وآثارها في المجتمع"، مركز الإعلام الأمني، ص03، الموقع الإلكتروني:

http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2097da99-a0d5-4e18-b902-50ab8e6b50d4

103_د. كامل مهنا، تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية، القاهرة، 12-13 مارس 2008، الموقع الإلكتروني:

http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3136

104-يحيى صهيب، "مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي" : مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://arabi21.com/story/803039

105_ "المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة":

http://www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

106_ معجم المعاني الإلكتروني:www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

107_ "نسبة الأمية في الجزائر 12,33 بالمائة":

http://www.elkhabar.com/press/article/116822

الملاحـــــــق

الملحق رقم 01: دليل المقابلة الموجهة إلى جهاز الشرطة.

الأسئـــلة:

1. هل لديكم مساعي في مكافحة الآفات الإجتماعية؟

2- ما هي تحديدا هذه الآفات التي تسعون لمكافحتها؟

3. هل لديكم علاقات مهنية مع منظمات المجتمع المدني؟

4. هل الجمعيات الناشطة في مجال مكافحة الآفات الإجتماعية هي من ضمنها؟

5. كيف هي علاقتكم بهذه الأخيرة من الناحية المهنية؟

6. هل تتلقون الترحيب من طرفهم في حال قيامكم باقتراحات للعمل وفق شراكة في سبيل النهوض بمجتمع آمن من الآفات الإجتماعية؟

7. هل سبق و أن قمتم بأعمال مشتركة مفادها الوقاية و التحسيس ؟

8. هل توصلتم من خلال هذه الشراكة إلى نتائج إيجابية؟ و كيف كان ذلك؟

9. ما هي الأسباب التي دفعت بكم إلى العمل مع هذا النوع من الجمعيات؟

10. من منكما يكون في الغالب سباقا لوضع شراكة عمل؟ أي من طرف من تأتي المبادرة؟

11.كيف يكون رد فعل الفئات المستهدفة عند رؤيتهم لشراكتكم مع هذه الجمعيات؟

12 . هل تتلقون صعوبات في تسطير برنامج عمل مشترك معها؟

13. هل عملكم مع هذه الجمعيات هو بشكل دائم أم موسمي فقط؟

14. ما هي أكثر الآفات الإجتماعية التي لأجلها تتعاملون مع هذا النوع من المجتمعات؟

15. هل تتوصلون إلى نتائج إيجابية أكثر في مهامكم عند إشراك هذه الجمعيات أو بدونها؟

16. في ظل الإستفحال المتزايد لمختلف الآفات الإجتماعية، هل ترون أنّكم في غنى عن العمل مع الجمعيات المهتمة بهذا المجال؟

17 . هل تقومون بتسجيل أعمالكم المشتركة ضمن إحصاءات علمية يمكن الرجوع إليها أكاديميا و اجتماعيا؟

18 .كيف تقيّمون الجهود الرامية إلى خلق شراكة بنّاءة بين منظمات المجتمع المدني و جهاز الشرطة في سبيل القيام بمجتمع آمن قدر الإمكان عن الآفات الإجتماعية؟

19 . هل لديكم أي إقتراحـات؟

الملحق رقم 02: دليل المقابلة الموجهة إلى الجمعيات.

الأسئلة:

1. ما هي الظروف التي دفعت بكم إلى خلق هذه الجمعية؟

2-هل لديكم مساعي في مكافحة الآفات الإجتماعية؟

3. ما هي تحديدا هذه الآفات التي تسعون لمكافحتها؟

4. هل لديكم علاقات مهنية مع المؤسسات الأمنية؟

5- هل مؤسسة الشرطة هي من ضمنها؟

6.كيف هي علاقتكم بمصالح الشرطة من الناحية المهنية؟

7. هل تتلقون الترحيب من طرفهم في حال قيامكم باقتراحات للعمل وفق شراكة في سبيل النهوض بمجتمع آمن من الآفات الإجتماعية؟

8. هل سبق و أن قمتم بأعمال مشتركة مفادها الوقاية و التحسيس ؟

9. إذا كانت إجابتكم بنعم، هل توصلتم من خلال هذه الشراكة إلى نتائج إيجابية؟ و كيف كان ذلك؟

10. ما هي الأسباب التي دفعت بكم إلى العمل مع مصالح الشرطة؟

11. من منكما يكون في الغالب سباقا لوضع شراكة عمل؟ أي من طرف من تأتي المبادرة؟

12 .كيف يكون رد فعل الفئات المستهدفة عند رؤيتهم لشراكتكم مع مصالح الشرطة؟

13. هل تتلقون صعوبات في تسطير برنامج عمل مشترك مع مصالح الشرطة؟

14. هل عملكم مع مصالح الشرطة هو بشكل دائم أم موسمي فقط؟

15. ما هي أكثر الآفات الإجتماعية التي لأجلها تتعاملون مع مصالح الشرطة؟

16. هل تتوصلون إلى نتائج إيجابية أكثر في مهامكم عند إشراك مصالح الشرطة أو بدونها؟

17 . في ظل الإستفحال المتزايد لمختلف الآفات الإجتماعية، هل ترون أنّكم في غنى عن العمل مع مصالح الشرطة؟

18 . هل تقومون بتسجيل أعمالكم المشتركة ضمن إحصاءات علمية يمكن الرجوع إليها أكاديميا و اجتماعيا؟

19 .كيف تقيّمون الجهود الرامية إلى خلق شراكة بنّاءة بين منظمات المجتمع المدني وجهاز الشرطة في سبيل القيام بمجتمع آمن قدر الإمكان عن الآفات الإجتماعية؟

20. هل لديكم أي إقتراحـات؟

ملحق رقم 3: قائمة الجمعيات الناشطة بولاية مستغانم:

الرقم	إسم الجمعية	مجال نشاطها
01	جمعية إتحاد المكفوفين	التكفل بالأشخاص المكفوفين
02	جمعية الرحمة	تهتم بالمصابين بمختلف الأورام السرطانية و جمع التبرعات لسد نفقاتهم العلاجية
03	جمعية الإرشاد و الإصلاح	تنشط في مجالات مختلفة بين الخيري ، الديني ، الإجتماعي والتوعوي و الإرشاد لكل فئات المجتمع.
04	جمعية إعمل	مساعدة المعوزين و تقديم خدمات إجتماعية
05	جمعية الأم المثالية	مساعدة الأسر المعوزة و المرضى و المسنين
06	جمعية التوحد أمال	تتكفل بالأطفال المصابين بالتوحد
07	جمعية الغد الواعد	مساعدة العائلات المعوزة
08	جمعية إشراق الأمل	طابعها إجتماعي وإنساني و تهتم بمختلف الشرائح الإجتماعية.
09	جمعية ناس الخير	طابعها إنساني و خيري
10	جمعية ترقية جيل الغد	تهتم بالفئة الشبانية و توعيتهم و تحسيسهم
11	جمعية الحق في الحياة	التكفل بالأطفال المصابين بمرض الإيدز
12	جمعية أيتام الدولة و الأطفال	تهتم بالأطفال مجهولي النسب و تحمي حقوقهم الإجتماعية

13	جمعية أمل لترقية الفتاة و الأسرة	تعمل على التوعية الأسرية و التكوين المهني للفئة النسوية
14	جمعية نور الهدى لترقية المرأة المحرومة	التكفل بجميع فئات المجتمع و الإهتمام أكثر بالنسوية منهم.
15	الرابطة الولائية لرياضة ذوي العاهات	الإهتمام بالنشاطات الرياضية و تنميتها لفئة ذوي الإحتياجات الخاصة
16	جمعية الهلال الأحمر	تقديم المساعدات الخيرية و التكفل بالمعوزين
17	جمعية حماية الطفولة	ترقية الطفولة و حمايتها من مختلف الآفات الإجتماعية
18	الإتحاد الولائي للمعوقين حركيا	التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة
19	جمعية أمل و تضامن	مساعدة المعوزين و الأطفال و التكفل بمختلف الشرائح الإجتماعية
20	جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية	تنمية مبدأ التفكير العلمي و المعرفي للطفل و الشاب
21	جمعية مساعدة المعاقين ذهنيا	التكفل بمن لديهم تخلف عقلي
22	جمعية الطبخ التقليدي المستغانمي	تهتم بالإرتقاء بفن الطبخ لمدينة مستغانم
23	جمعية حماية و مساندة المرأة	تهتم بالنساء المعنفات وضحايا الآفات الإجتماعية
24	جمعية ترقية الفتاة	تعمل على تكوين الفتيات في مجالات متنوعة إلى جانب توعيتهم من مختلف المخاطر الإجتماعية
25	جمعية الزاوية العلاوية	طابعها ديني و صوفي
26	جمعية حماية الطفولة و التكوين الإجتماعي	الإهتمام بشريحة الطفولة وحمايتهم من مختلف الآفات الإجتماعية

27	جمعية مرضى الربو	توفير المساعدات اللازمة لمرضى الربو و توعية المجتمع حول هذا الداء
28	جمعية الأمل للمرأة و الفتاة الريفية	تهتم بحماية المرأة من مختلف الآفات و ترقية النساء في المناطق النائية
29	جمعية سندس	طابعها إجتماعي تعمل على مكافحة الفقر بشكل عام
30	جمعية المرأة و المستقبل	تعمل توعية و تكوين المرأة في مجالات مختلفة
31	منظمة ضحايا الإرهاب	تتكفل بانشغالات ضحايا العشرية السوداء
32	جمعية نور الأمل لمرضى السكري	تهتم بالأشخاص المصابين بداء السكري
33	جمعية الظهرة للفتاة المكفوفة	تعمل على تكوين فئة المكفوفين من النساء ودمجهنّ في المجتمع
34	جمعية السلسبيسل	طابعها خيري محظ يتمثل في مساعدة الفئات الفقيرة
35	جمعية 8 مارس النسوية	تهتم بكل ما يعني المرأة و لها نشاطات في مكافحة الآفات الإجتماعية التي قد تطال هذه الفئة
36	جمعية الخير بلا حدود	طابعها إجتماعي و إنساني و تهتم بتوعية الفئة الشبانية

المصدر: مديرية النشاط الإجتماعي لولاية مستغانم.